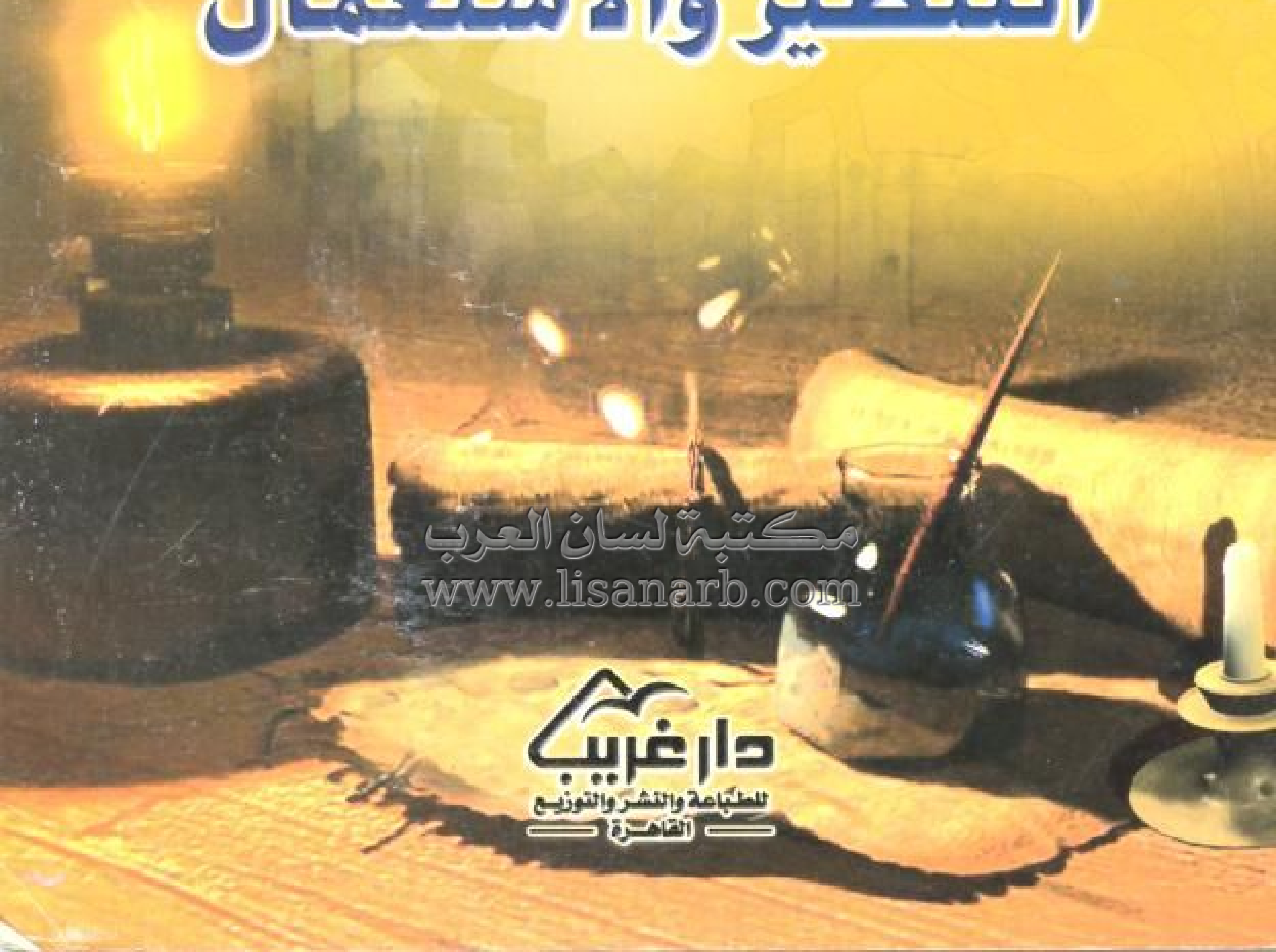
الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي

صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال



دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الملك عبد العزيز

صور الأمر في العربية
بين
التنظير والاستعمال

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

الكتاب : صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال

المؤلف : د. سعود بن غازي أبو تاكي

رقم الإيداع : ١٥٦٦٢ / ٢٠٠٥

تاريخ النشر : ٢٠٠٥

الترقيم الدولي : I. S. B. N. 977 - 215 - 803 - 1

الناشر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلي (القاهرة)
ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

التوزيع : دار غريب ٣٠١ شارع كامل صدقي الفجالة - القاهرة
ت ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم : ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ - ٢٧٣٨١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا

وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾

(آل عمران : ٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد،

فإن من الموضوعات التي حظيت باهتمام الدارسين من النحويين واللغويين تقسيم أنواع الكلمات وتحديد أنماطها، وبيان دلالتها والكشف عن علاقاتها في داخل التراكيب اللغوية، ومن أهم الموضوعات التي تناولها هؤلاء تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، ثم تقسيم الأفعال إلى ماضٍ ومضارع وأمر . فهذه القضية قد شغلت النحويين واللغويين من عصر مبكر حتى إن سيبويه قد عرض لها في كتابه العظيم الذي أطلق عليه دستور النحو، وقد ظل النحاة كذلك يتناولون هذه المسألة في كتبهم ومصادرهم إلى يوم الناس هذا، وما من شك في أن ما تضمنه التراث النحوي واللغوي من أحاديث في هذا المجال أكثر من أن تحصى، فلسنا نجد كتابًا من كتب النحو واللغة إلا كان يعرض لهذه المسألة من مسائل اللغة والنحو في مواضع مختلفة وبأساليب متعددة، ولعل هذا هو السبب المباشر في أن هذا الموضوع لم يخص بدراسات مستقلة في العصر الحديث إلا بعض الدراسات المحدودة التي عرضت له، وهي دراسات في مجملها كانت تتناول أجزاء مختلفة منه دون أن تتناوله في مجمله أو تعرض لقضاياه في علاقاتها المختلفة، وهذا إيضاح لطبيعة أهمها:

الدراســـات الســـابقـــة:

لم تكن هذه الدراسة السابقةَ إلى تناول صيغ الأمر في العربيـة، ولكـن سُبقت ببعض الدراسات، ولكن يفرقها عنها فروقٌ في المنهج والنتائج.

وهذه الدراسات هي :

١ـ دراسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة المتضمنة في كتاب : (دراسات لأسلوب القرآن): فقد أحصى وصنف ما ورد من أمر في آيات القرآن الكريم وأجاد، طيب الله ثراه، ولكن دراستنا هذه تتفق ودراسته من جهة وتختلف من أخرى، تتفق من جهة إحصاء ما ورد في آي القرآن من صيغ الأمر، وإن كانت قد استدركت على عمله ستة عشر موضعا، وهو عدد قليل ـ في الحق ـ ولا يقلل من جهد الشيخ عضيمة في شيء، خاصة إذا نظرنا إلى كثرة ما ورد من صيغ الأمر في القرآن الكريم، إضافةً إلى أنه ـ طيب الله ثراه ـ لم يقصر عمله الكبير على دراسة الأمر وحده.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الشيخ عضيمة من جهة أنها دراسة تطبيقية، فلم تقف عند آراء النحاة واللغويين مجردة، بل تجاوزت ذلك إلى التطبيق على آي القرآن الكريم.

وتختلف ـ أيضا ـ في أنها اعتمدت سبع صيغ للأمر في العربية، فُصلت في أماكنها من الدراسة.

٢ـ بحث الدكتور طه محمد الجندي: وهو بعنوان : (صيغ الأمر في العربية : بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية التحويلية) ، وقد نشر في مجلة كلية دار العلوم، عدد (٢٤) ، وسدى هذا البحث ولحمته النظر في

النحو العربي بمنظور غربي، ومحاولة الوصول إلى البنية السطحية أو العميقة لكل صيغة من صيغ الأمر في العربية، وإثبات أن العدول عن بنية محولة إلى أخرى كانت وراءه دواع دلالية، وقد بُني هذا ـ منطقيا ـ على تحديد صيغ الأمر في العربية، وقد جاءت الصيغ التى رأى أنها تدل على الأمر أقلَّ من الصيغ التى رأى بحثنا هذا أنها تدل عليه، فقد رآها أربعا ورأيناها سبعة، كما سيبين البحث.

٣ـ دراسة الدكتور علي مصطفى رمضان: وهي بعنوان: (الأمر والنهي وما يتوقف عليه المطلوب)، وهي دراسة تنتمي إلى علم أصول الفقه، ومن ثم دارت حول صيغ الأمر والنهي ودلالتهما، وما يترتب عليهما من إلزام إيجابا أو سلبا.

٤ـ دراسة الدكتور علاء عبد المجيد القنصل: وهي بعنوان: (صيغة الأمر في العربية والعبرية والسريانية) وهو بحث ترقية، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق، وقد تناول الأمر صرفيا وبلاغيا، وعرج على الطلب بالفعل وبغيره، ولم يفصل البحثُ بين الطلب الصرفي والطلب البلاغي، ولم يَستوف هذا البحث ما كان متوقعا، ولم تتجاوز صفحاته ثمانية وعشرين صفحة.

٥ ـ دراسة الباحث عبد العاطي محمد إبراهيم عبد العال: وهي بعنوان:(صيغ الطلب وأساليبه في العربية: دراسة مقارنة في النحو والأسلوب)، وهو بحث قدم لنيل درجة الدكتوراه من كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، وقد درس هذا البحث الطلب من حيث بلاغته ودور البلاغيين فيه، ومن ثم فهو دراسة أسلوبية.

٦ـ دراسة الباحث طارق سليمان مصطفى: وهي بعنوان:(الأفعال الطلبية في اللغتين العربية والعبرية)، وقد تقدم بها للحصول على درجة الماجستير من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وقد درس الطلب في العربية العبرية ، وشمل الطلبُ الأمر والنهي ، ومن ثم لم تكن دراسة خالصة لدراسة الأمر، وقد قدم مقارنات وإحصاءات كثيرة كادت تضفي على العمل طابعا غير طابعه، وكان يحتكم مرات إلى السريانية والحبشية دون اطراد، وحينا كان يحتكم إلى بعض النقوش العبرية والكنعانية.

٧ – الأمر عند الأصوليين وأثره في الفقه الإسلامي:

وهي رسالة تقدم بها صاحبها لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر.

وتناول الباحث الأمر أصوليا، وأفاض في بحث دلالاته المتعددة كالوجوب والجواز والإباحة وغيرها، ودلالته على الفور أو التكرار.

وقد أحسن العرض في كل هذا. ولكن يؤخذ عليه:

أ- تجوزه في تعداد صيغ الأمر وحصرها.

ب – تناول مباحث ليس لها علاقة قوية أو واضحة بأصول الفقه.

٨-الدلالة الأصولية للأمر وأثرها في الأحكام الشرعية:

وهي رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

وقد تأثر صاحبها كثيرًا بصاحب الرسالة الأولى، وقد صرح بذلك في مقدمة رسالته، ومن ثم توجه إلى المآخذ التي وجهت لصاحب الرسالة الأولى، وإن كان اختلف عنه في الجانب التطبيقي في بعض الترجيحات.

٩ - صور الأمر والنهي في الذكر الحكيم:

وهو كتاب للدكتور محمود توفيق، وقد تناول فيه النهي بجوار الأمر، واقتصر على ما ورد منه في القرآن الكريم، وهو في هذا متسق مع عنوان مؤلفه، ومن ثم لم يذكر الصيغ التي وردت في الحديث الشريف، ويلاحظ على تناوله التركيز على الناحية التفسيرية.

١٠ – صور الأمر في القرآن والسنة:

وهي رسالة تقدم بها صاحبها ناصر خلف إيهديل لكلية دار العلوم لنيل درجة الماجستير، وقد كان جل اهتمامه، كما أملى عنوانه، حصر صور الأمر في القرآن والسنة.

وتمتاز هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها:

أ- تناولت جميع صيغ الأمر الصريحة وغير الصريحة، مع الاستشهاد من القرآن الكريم أو من السنة المطهر.

ب - درست الصيغ لغويا وأوضحت أيها أصل وأيها فرع.

وهكذا نرى أن هذا الموضوع ما زال موضوعًا خصبًا قابلاً للدراسة، ويمكن أن يقدم إضافة إلى الدرس اللغوي والنحوي على السواء .

ولقد سبق أن عرضت لبعض جوانب هذا الموضوع في بحث سابق لي تناولت فيه صور الأمر في العربية، واقتصرت فيه على دراسة ما يدل على الأمر فلم استوعب كل ما يدل على الطلب، كما وقفت فيه عند المسائل التي تصدى لها النحاة دون أن أحاول الوقوف على آراء أخرى في التراث العربي مثل آراء الأصوليين والبلاغيين، ويعود ذلك إلى أن البحث الذي

سبق أن كتبته قد كنت حريصًا فيه على وجهة النظر النحوية خالصة . نظرًا لارتباط ذلك بتخصصي الدقيق من ناحية ورغبتي في أن يكون البحث غرة لرؤية متخصصة من ناحية أخرى .

ولقد آن الأوان لكي تتسع دائرة البحث فتشمل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع في التراث العربي بحيث لا تقف عند آراء النحويين وحدهم وإنما تتجاوزهم لتضع إلى جوارهم آراء غير النحويين من الأصوليين والبلاغيين فقد كانت لهم وقفات طويلة مع صيغ الأمر وحاولوا استقصاء دلالاتها المختلفة في سياقاتها المتعددة وقدموا في هذا الشأن إضافات جديرة بالاعتبار، وكذلك الأمر أيضًا بالنسبة لعلماء أصول الفقه الذين عرضوا لجوانب مختلفة من دلالات الأمر، ووقفوا في هذه الدلالات عند مسائلها وحددوا قضاياها، ولعل السبب في ذلك أنهم كانوا يحاولون الوصول إلى نتائج عامة يمكن أن تعد قوانين كلية يتم الاعتماد عليها في فهم النصوص الشرعية واستنباط أحكامها ومعرفة مقاصدها .

ومن هذا المنطلق يحاول هذا العمل أن يقف عند ما ذكره التراث النحوي والبلاغي والأصولي وأن يستكشف نقاط الاتفاق والاختلاف بين الآراء المختلفة وأن يصل من خلال ذلك إلى تحديد المحاور العامة التي تقدم صور الأمر في العربية ليس من خلال التنظير فحسب وإنما في إطار الاستعمال أيضًا .

وهذه الدراسة على هذا النحو يمكن أن تعد سابقة لما قدمه المعاصرون ومتممة لما سبق أن تناولته في بحثي السابق الذي تم نشره من قبل.

وقد رأيت أنه من الممكن تحقيقًا لهذه الغاية أن أقسم هذه الدراسة إلى فصول، هي:

الفصل الأول ــ الأمر في التراث الأصولي والبلاغي:

أعرض فيه ـ في مبحثه الأول والثاني ـ صورة الأمر في تراث العربية، ممثلا في عرض موقف كل من البلاغين والأصوليين عرضًا مفصلاً؛ إذ إنهم أكثرُ من شغل بهذا الجانب من العربية مع النحاة واللغويين، متناولاً تحديد أنواع الأفعال وتحديد مفهوم الأمر، وتحديد موقف كلٍّ من علاقة الأمر بغيره من الأفعال، ثم موقفهم إزاءه من حيث دلالاته المتعددة، ومن حيث ما يرجى منه من دلالته على الفور أو غيره، ومن حيث دلالته على الإيجاب أو الاستحباب أو الندب أو غيره... إلخ ، ومن حيث غرضه بلاغيا هل هو للإباحة أو للتخيير أو للسخرية أو للتعجيز ... إلخ.

الفصل الثاني ــ الأمر في التراث النحوي واللغوي:

أعرض فيه لتناول النحاة واللغويين للأمر من حيث الإعراب والبناء، وهي قضية كما يعرف المتخصصون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باعتبار الأمر نوعًا مستقلاً من الأفعال كما يرى جمهور النحاة، وعلى رأسهم البصريون، أو نمطًا من أنماط الفعل المضارع كما يرى بعض النحويين من الكوفيين.

ثم يتناول هذا القسم بعد ذلك دراسة صيغ الأمر في العربية محللاً هذه الصيغ، محررًا مواقف النحاة منها موضحًا العوامل المختلفة التي كان لها تأثير فيها.

وقد رأيت أن هذه الصيغ يمكن أن تعرض في مباحث:

أولها: الأمر بصيغة فعل الأمر.

ثانيها: الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله.

ثالثها: الأمر بصيغة الفعل المحذوفة فى التحذير والإغراء.

رابعها: الأمر باسم الفعل.

خامسها: الأمر ببعض ما سمي بأسماء الأصوات .

سادسها: الأمر بصيغة (أفعل) فى أسلوب التعجب.

سابعها: الأمر بالأسلوب، وقد تناولت فيه الأمر بالأسلوب، أي الأمر بشكل غير مباشر، وقد عرضت فيه لمسألتين أساسيتين، هما:

المسألة الأولى: المضارع المقترن بلام الأمر ، وقد أحصى البحث ما ورد منه في القرآن الكريم، ودرسه لغوياً.

والمسألة الثانية: الأمر بما لفظه الخبر .

وأما الفصل الثالث: فقد خصصته لدلالة الأمر عند النحاة وغيرهم في التراث العربي، وفي هذا الإطار تناولت قضية الأمر ودلالته الزمنية، وهل هو مخصص بزمن معين وهو الزمان المستقبل أم أن دلالته الزمنية فيه سياقية يمكن أن تدل على المستقبل كما يمكن أن تدل على غيره وَفقًا للسياقات المختلفة التي يرد فيها .

كما تناولت فيه أيضًا الدلالات الأسلوبية لاستخدام صيغة الأمر من مثل الدعاء والالتماس والتوكيد .

وأخيرًا جاءت الخاتمة لتحمل النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة التي أحسب أنها على هذا النحو يمكن أن تغني عن عدد كبير من الكتب التي تناولت هذا الموضوع في القديم؛ نظرًا لأنها كانت تهتم بتناول بعض المسائل دون بعض، وهو الأمر الذي حاولت هذه الدراسة أن تخلو منه،

بحيث يستطيع من يطلع عليها أن يلـم بالقضـايا والمسـائل الـتي أثـيرت في التراث حول هذا القسم من أقسام الأفعال.

وفي تقديري أن دراسة هذا القسـم علـى هـذا النحـو يمكـن أن تكـون مدخلاً جيدًا لدراسة باقي أنواع الأفعال في التراث ليس عن طريـق حصـر آراء النحويين واللغويين وحدهم في هذا الموضوع وإنما عن طريق جمـع مـا ورد في هـذا الـتراث بحيـث يشـمل مـا عـرض لـه النحويـون واللغويـون والأصـوليون والبلاغيـون، وذلـك مـن خـلال الآراء النظريـة مـن ناحيـة والأساليب اللغوية الواردة من ناحية أخرى، والتي تعنى عناية لا حدود لها بالأسلوب القرآني، وتعرض الظواهر وتجعلها بمثابة الحكم عند الاختلاف.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تعرضت لجانب من جوانب التقسيم للأنماط والأنواع في العربية وهو جانب – برغم مـا كتـب فيـه – مـا زال يحتـاج إلى دراسات مفصلة لا تستوحي هذا التقسيم مما جاء في لغات أخرى كمـا يفعـل بعض الباحثين المحدثين، وإنما يرتكز بصورة أساسـية وجوهريـة علـى العربيـة وأساليبها وأسماء هذه الأساليب وأوثقها وأفصحها في القرآن الكريم.

فإن أكن وفقت بفضل من الله ونعمة وإن يكن ثمة قصـور فمنـي ومـن الشيطان آملاً أن ينظر القارئ الكريم في هذا الموضوع من خـلال نظـرة المحـب للعلم الذي يرجو أن يوجهه إلى صواب . والله الهادي إلى سواء السبيل .

الباحث

د/ سعود غازي أبو تاكي

الفصـــل الأول

الأمر في التراث الأصولي والبلاغي

تمهيد

لقد كان للأمر في الفكر العربي عدة تصورات، صبغ كل تصور منها بصبغة أهل الفن الذي تنوول فيه، فللأمر في تصور النحاة ما يفرقه عنه في تصور كل من البلاغيين والأصوليين، لا من حيث الموضوع، فهو واحد : الأمر، ولكن من حيث الغاية والتوظيف.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين، هما:

المبحث الأول : الأمر في التراث الأصولي

المبحث الثاني : الأمر في التراث البلاغي

المبحث الأول

الأمر في التراث الأصولي

المبحث الأول
الأمر في التراث الأصولي

الأمر من أهم مباحث الأصول، بُوبت له أبواب في أمهات كتب الأصول، وأفرد بأخرى، وما كان ذلك إلا لأهميته ومكانته ومن أهم مباحث الأصول الأمر والنهي. فعليهما مدار الأحكام... إذ الحكم المتعارف عليه عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاءً وتخييرًا... والاقتضاء: الطلب، والطلب: إما طلب فعل أو طلب ترك، وطلب الفعل يدل عليه الأمر، وطلب الترك يعبر عنه بالنهي."[1]

تعريف الأمر عند الأصوليين:

اختلف الأصوليون في تعريف الأمر اصطلاحا، ولا يرجع ذلك إلى اختلافهم في تصور ماهيته، فقد اتحدوا فيها جميعا، وإنما يرجع ذلك إلى بعض الشروط التي اشترطوها في التعريف كاشتراط العلو والاستعلاء من عدمه، أو اختلافهم في بعض مسائل العقيدة كاختلافهم في مسألة الكلام النفسي وفي الإرادة، ومن ثم سنعرض تعريف الأمر عند كل من:

١- من قال بوجود ما يسمى بالكلام النفسي.

٢-من اشترط الإرادة.

٣- مَن لم يشترط الإرادة.

ثم نعقب على ذلك بذكر التعريف المختار.

---

(١) الأمر والنهي وما يتوقف عليه المطلوب: ٣

أولاً: تعريف الأمر عند من قال بوجود الكلام النفسي:

١-التعريف الأول: وهو لإمام الحرمين ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك، بن أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيوة الجويني، وقد عرف الأمر بأنه: القول المقضي بنفسه طاعة المأمور به[(١)].

وقد عرفه الغزالي نفس التعريف مع حذف كلمة (بنفسه).[(٢)]

وقد ارتضى هذا التعريف جمهور الشافعية.[(٣)]

٢-التعريف الثاني: وهو لابن الحاجب حيث يرى أن الأمر هو: اقتضاء فعل غير كف على جهة الاستعلاء.[(٤)]

٣-التعريف الثالث: وهو لتاج الدين السبكي حيث يرى أنه :اقتضاء فعل غير كف مدلول عليه بغير كف[(٥)]

٤-التعريف الرابع: وهو للآمدي حيث يرى أن: الأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء.[(٦)]

ثانيا: تعريف الأمر عند من اشتراط الإرادة:

يرى المعتزلة [(٧)] أن الإرادة شرط في الأمر، فلا بد في المأمور أن يتمثل للآمر، ولم ير الجمهور هذا الشرط.

---

(١)البرهان في أصول الفقه: ١/ ٦٣.

(٢)المستصفى: ١/ ٤١١.

(٣)المحصول ٢/ ١٦

(٤) مختصر ابن الحاجب ٢/ ٧٧

(٥)حاشية البناني على جمع الجوامع ١/ ٣٦٧.

(٦)الإحكام للآمدي ١/ ٢/ ٣٦٥.

(٧) المعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء الذي كان يحضر مجلس الحسن البصري، ثم خالفه في رأيه في الفاسق، حيث رأى أنه لا مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولها مبادئ تسمى المبادئ العشرة (انظر الملل والنحل ١/ ٥٣ وما بعدها، والفرق بين الفرق: ص ١١٤ وما بعدها).

ومن ثم وردت له عدة تعريفات عن المعتزلة، هي:

١-الأمر هو صيغة (افعل) بشرط إرادات ثلاث، هي: إرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر، وإرادة الامتثال[١]، وهذا هو رأي جمهور المعتزلة.

٢-الأمر هو الإرادة[٢].

٣-الأمر هو قول يقتضي استدعاء بنفسه لا على جهة التذلل[٣]

مناقشة أدلة المعتزلة على اشتراط الإرادة:

استدل المعتزلة بعدة أدلة على اشتراط الإرادة، هي:

الدليل الأول: صيغة الأمر إما أن تكتفي أن تكون طلبا للفعل من غير أن يشترط معها إثبات شيء ولا نفي شيء أولا تكتفي، فإن اكتفت لزم أن يكون التهديد أمرًا، وكلام الساهي أمرا ما دام على صيغة (افعل)، وليس كذلك، فلزم اشتراط الإرادة.

الدليل الثاني: لم تفرق العرب بين قولنا: أفعل كذا و أريد منك أن تفعل كذا وهذا دليل على أن الأمر عين الإرادة.[٤]

الدليل الثالث: أن إرادة المأمور لو لم تكن معتبرة في الأمر لصح الأمر بالماضي والواجب والممتنع قياسا على الخبر، فإنه لما لم تعتبر إرادة المخبر عنه في الخبر صح تعلق الخبر بكل ما سبق.[٥]

---

(١)الإحكام ١/ ٢/ ٣٦٣.
(٢)الإحكام: ١/ ٢/٣٦٤، وتيسير التحرير ١/ ٣٤٠.
(٣)المعتمد: ١/ ٤٩.
(٤)منهاج الوصول: ٤١، شرح المنهاج ١/ ٣٠٧.
(٥)المحصول ٢/ ٢٢- ٢٣

وقد نفى جمهور الأصوليين أن يكون لاشتراط الإرادة وجود في الأمر، واستدلوا على ذلك بأدلة، هي:

الدليل الأول: ورود الأمر من الله -عز وجل- في القرآن وعدم تنفيذه، ولو أن الإرادة شرط فيه لنفذ، ومنه أمر إبليس بالسجود ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ ﴾[1].[2].

الدليل الثاني: قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[3] ففي اشتراط الإرادة ثانيا (إذا أردناه) دليل على عدم اشتراطها أولا كُنْ مع أنه أمر صريح واضح[4].

الدليل الثالث: أن صيغ الأمر وردت عن العرب دون شرط في الإرادة.[5]

الدليل الرابع: أن الكافر مأمور بالإيمان، ولكن لم يرده الله منه، لأنه علِم- بعلمه بما كان وبما هو كائن وبما سيكون - عدم وقوعه منه[6].

الدليل الخامس: أن السيد قد يأمر عبده بما لا يريد منه، وهذا دليل على عدم تحتق شرط الإرادة[7].

رأي البحث: يرى البحث ما رآه جمهور الأصوليين لقوة أدلتهم و وضوح دلالتها.

---

(١) البقرة :٣٤

(٢) إتحاف ذوي البصائر ٥/ ٢١٩.

(٣)يس: ٨٢

(٤)الإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ١٢

(٥)المحصول ٢/ ٢٠

(٦)المحصول:٢/ ٢٠

(٧)المعتمد ١/ ٤٨

ثالثاً: تعريف الأمر عند من لم يشترط الإرادة (الأمر اللفظي).

وردت عدة تعريفات عند الأصوليين، منها:

١-قول القائل لمن دونه: افعل[١]

٢-قول القائل لمن دونه: افعل أمر أو ما يقوم مقامه.

٣-صيغة (افعل) المجردة عن القرائن الصارفة لها عن جهة الأمر إلى غيره كالتهديد.[٢]

٤-قول يستدعي به الفعل ممن هو دونه.[٣]

٥-اسم لمطلق اللفظ الدال على الطلب المانع من النقيض.[٤]

٦-القول الطالب للفعل أو القول الدال على طلب الفعل.[٥]

والتعريف الذي يرتضيه البحث للأمر -أصوليا- هو تعريف الإمام البيضاوي بزيادة الإمام الإسنوي، وهو:

الأمر : هو القول الطالب للفعل (بالوضع)؛ حيث زاد الإسنوي على تعريف البيضاوي كلمة (بالوضع) إذ به يكون من الأمر قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[٦] ، ويكون منه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٧]

---

(١)المغني للخبازي ١/ ٢٧

(٢)تيسير التحرير ١/ ٣٤٠.

(٣)اللمع للشيرازي ١٥

(٤)المحصول ٢/ ٢٨

(٥)منهاج الوصول ٤١، التحصيل ١/ ٢٦٤

(٦)البقرة: ٣٣

(٧)البقرة: ١٨٣

أقوال العلماء في اشتراط العلو والاستعلاء:

ورد في بعض تعاريف الأمر أنه يكون على وجه العلو والاستعلاء، وللعلماء في هذا اختلاف، هو:

المذهب الأول:

يرى أصحاب هذا المذهب أن العلو والاستعلاء شرط في الأمر، وممن رأى هذا القاضي عبد الوهاب البغدادي الفقيه المالكي (ت ٤٢٢هـ) وكذلك القشيري (ت ٥١٤ هـ)[١].

المذهب الثاني:

يشترط أنصار هذا المذهب العلو دون الاستعلاء، وإن صدر من المساوي فهو التماس، وإن صدر من الأدنى فهو دعاء، وهو رأي المعتزلة عدا أبي الحسين البصري وأبي إسحق الشيرازي وإمام الحرمين والمجد بن تيمية والسمعاني.[٢]

المذهب الثالث:

يشترط أنصار هذا المذهب الاستعلاء دون العلو.[٣]

وقد اشترط الاستعلاء دون العلو جمهور الأصوليين على اختلاف مذاهبهم، ومنهم الآمدي[٤] والرازي[٥] وابن الحاجب[٦] والتفتازاني[٧] والنسفي[٨] والقرافي[٩].

---

(١) الكوكب المنير ٣/ ١٢، البحر المحيط ٢/ ٣٤٦

(٢) نهاية السول ٢/ ٢٣٥

(٣) المعتمد في أصول الفقه ٨/ ٤٣

(٤) الإحكام ١/ ٢/ ٣٦٤

(٥) المحصول ٢/ ١٧

(٦) شرح العضد ٢/ ٧٧

(٧) شرح التلويح ١/ ٢٨٢

(٨) الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٧

(٩) شرح تنقيح الفصول: ١٣٦

المذهب الرابع:

وهو على عكس المذهب الأول، حيث إنهم لم يشترطوا لا علوا ولا استعلاء، وممن قال به البيضاوي[1]، والسبكي[2]، والزركشي[3]، وذكر الرازي أنه مذهب الأشاعرة، وأنه المختار.[4]

والذي يراه البحث أن الأمر لا يشترط فيه العلو أو الاستعلاء؛ فالعلو يرجع إلى الآمر والاستعلاء يعود إلى الصيغة، وكلا الأمرين وردت نصوص للأمر ليس شيء منهما متحقق فيها.

فأين العلو أو الاستعلاء في قول الله عز وجل -على لسان فرعون ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾[5] إذ كيف يستعلون عليه في أمرهم إياه وهو الذي قال لهم﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾[6].

وأين العلو في قوله تعالى على لسان أهل النار﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ﴾[7] فهم يريدون أن يقضي عليهم بالموت حتى يرتاحوا من العذاب[8]

وورد في كلام العرب ما لا يدل على علو ولا استعلاء، وهو أمر، قال الحصين بن المنذر يخاطب يزيد بن المهلب أمير العراق وخراسان:

أمرتُك أمرًا جازما فعصيتَني ... فأصبحت مسلوبَ الإرادة نادما

---

(١)شرح منهاج الوصول ١/ ٣٠٢

(٢)الإبهاج شرح المنهاج ٢/ ٣

(٣)البحر المحيط ٢/ ٣٤٥

(٤)نهاية السول ٢/ ٢٣٥

(٥)الشعراء: ٣٦

(٦) النازعات : ٢٤

(٧)الزخرف: ٧٢

(٨)البحر المحيط: ٢/٣٤٦

فلا الحصين أعلى منزلة من يزيد ولا في الكلام استعلاء.[1]

ومن ثم يرى كثير من الأصوليين أن الأمر هو كل لفظ فهم منه إلزام المخاطب بشيء ما، سواء أكان بصيغة "افعل" أم بما في معناها، وقد عرفوه بأنه "طلب فعل غير كف على جهة الدعاء، وهذا الطلب هو القول المخصوص بصيغة "افعل" أو ما في معناه"[2].

ومنهم من عرفه بقوله: الأمر هو طلب إيجاد الفعل بالقول على وجه الاستعلاء.

و(طلب إيجاده) تعني إيجاده على وجه الوجوب أو الندب، وبـ(القول) يخرج ما كان بالإشارة وما كان عن طريق حديث النفس.

وقد رأى الأصوليون أن الأمر على صورتين:

الأولى: حقيقة في الطلب، نحو: "أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة".

والثانية: مجاز في الطلب يجب إلحاقه مع القرينة الدالة على المراد. وهو ما لم يوضع بتلك الصيغة – أي صيغة "افْعَلْ" نحو: (كتب الله عليكم الصيام) أي فرض؛ فإن معناه: صوموا، وقد يكون بالفعل كقوله صلى الله عليه وسلم للصديق رضوان الله عليه: (ما منعك أن تصلي بالناس إذ أمرتك)، ولم يكن منه لفظ أمر بل رفعه إلى الصلاة فجعل الرفع أمراً[3] في الحديث الذي رواه البخاري، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُاللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم

---

(1) المحصول ٢/ ٣١، الإبهاج شرح المنهاج ٢/ ٧

(2) السابق نفسه.

(3) فصول الأصول: ١١٨.

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ فَحَانَتِ الصَّلَاةُ فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ أَتُصَلِّي لِلنَّاسِ فَأُقِيمَ قَالَ نَعَمْ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ فَصَفَّقَ النَّاسُ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ الْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنِ امْكُثْ مَكَانَكَ فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِي اللَّهم عَنْهم يَدَيْهِ فَحَمِدَ اللَّهَ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَثْبُتَ إِذْ أَمَرْتُكَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمُ التَّصْفِيقَ مَنْ رَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ الْتُفِتَ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ) (١)

فالقسم الثاني هو المراد بالأمر الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر.

---

(١) البخاري: باب الأذان

مدلول صيغة الأمر في الأحكام الشرعية:

وقد اتفق علماء الأصول على أن هذه الصيغة ليست بحقيقة في جميع ما استعملت فيه من المعاني[1]، ولا ينصرف عن المعنى الحقيقي إلا بقرينة، وغرض الأصولي لا يتعلق بغير الأحكام الشرعية [2]، وقد جاء اختلاف الأصوليين في هذا مذاهب:

(الأول): أن ذلك المعنى هو الوجوب، فإذا أطلقت الصيغة انصرفت إليه، ولا تنصرف عنه إلى غيره إلا بقرينة، وإليه ذهب الجمهور... فقد قال به معظم الحنفية [3] ومالك وعامة أصحابه [4] والشافعي وكثير من أتباعه[5] ونص عليه أحمد [6] وابن حزم [7] واختاره بعض المعتزلة كأبي الحسين البصري [8].

وقيل: أملاه الأشعري على أصحاب الإسفراييني ببغداد، واختاره الرازي وأتباعه وابن الحاجب [9].

(والثاني): أنه للندب، وهو مذهب جمهور المعتزلة [10] وجماعة من الفقهاء [11] ونقله الغزالي والآمدي قولا للشافعي [12].

---

(١) الأحكام للآمدي ٢/ ٩.

(٢) الموافقات ١/ ٤٢- ٥٦.

(٣) الأصول للسرخسي ١/١٦.

(٤) تنقيح الفحول: ١٢٧

(٥) المنخول: ١٠٨ .

(٦) المسودة: ٥، ٦

(٧) الإحكام لابن حزم: ٣/ ٢٩٥

(٨) المعتمد: ١/ ٥٧-٨٢

(٩) الإحكام لابن حزم ٣/ ٢٥٩

(١٠) المعتمد ١/ ٥٧.

(١١) نهاية السول ٢/ ٢٥١.

(١٢) المغني ١٧/١٠٧.

(والثالث): الإباحة، والنسب إلى بعض المالكية [١]، وقد حكاه عن قوم الغزالـي [٢]، وابـن حـزم [٣]، والآمـدي [٤]، وآل تيميـة [٥] والقـرافي [٦] وغيرهم [٧].

(والرابع): الطلب المشترك بين الوجوب والندب، وعزى إلى أبي منصور الماتريدي ومشايخ سمرقند من الحنفية [٨] وهو أحد قولي الآمدي [٩].

(والخامس) الإذن ، وهو ما نقل عن المرتضى الشيعي، وهو شامل للوجوب والندب والإباحة [١٠].

(والسادس) قد تقتضي الوجوب أو الندب، وهو ما ذهب إليه أبو بكر الأبهري عن المالكية، إذ قال: إن أوامر الله تعالى تقتضي الوجوب وأوامر الرسول - صلى الله عليه وسلّم - تقتضي الندب [١١].

(والسابع) التوقف وعدم الحكم حتى يتبين المراد بالدليل أو بالقرينة، وهو مذهب الواقفية.

وقد استدل أصحاب المذهب الأول بالنص والإجماع.

---

(١) الإحكام للآمدي ٢/ ١٠.
(٢) المستصفى ١/ ٤٢٦.
(٣) أصول السرخسي ١/ ١٦.
(٤) المستصفى ١/ ٤١٩.
(٥) الإحكام للآمدي ٢/ ٩.
(٦) المسودة ٥-٧.
(٧) تنقيح الفصول ١٢٧.
(٨) المنهاج ونهاية السول ٢/ ٢٥١، ٢٥٢.
(٩) التحرير والتقرير ١/ ٣٠٤.
(١٠) التلويح ١/ ١٥٣.
(١١) مفتاح الوصول ٣٤.

أما النص فكثير في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [1] إذ نفت الآية الكريمة أن لأحد من المؤمنين أو المؤمنات اختيارا في امتثال أمر الله ورسوله، وإذا انتفى الاختيار ثبت الوجوب، فيكون امتثال الأمر واجبا، فيكون الأمر للوجوب، وهذا هو المطلوب[2].

وقوله تعالى: ﴿ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [3] وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [4] ولا عقاب إلا لمن خالف أمرا واجبا، قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ [5]

والنكرة في سياق الشرط تفيد عموم الأمر سواء كان مقرونا بوعيد أو غير مقرون، قال تعالى: ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [6]

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٣٦.
(٢) الإحكام لابن حزم. ٣/ ٢٧٥.
(٣) التحريم: ٦٦
(٤) النور: ٦٣
(٥) الأحزاب: ٣٦
(٦) الفتح: ١٦

يقول شيخ الإسلام :وأمر الله ورسوله إذا أطلق كان مقتضاه الوجوب[1]

وأما الإجماع فإن السلف من الصحابة والتابعين – وناهيك منهم علما بدقائق اللغة ووقوفا على أسرار التشريع – قد استدلوا على الوجوب بصيغة الأمر مطلقة مجردة عن القرائن، فلم يشتغلوا بطلب دليل آخر، وقد تكرر منهم هذا الاستدلال في مواضع لا تنحصر حتى شاع وذاع دون نكير من أحد، فكان إجماعًا منهم على ما صدر عنهم من ذلك، ويلزم من إجماعهم على هذه القضية... فالإجماع على أن الصيغة للوجوب ليس بصريح، بل بطريق اللزوم لإجماع آخر قد تم نقله بالتواتر في كل طبقة من الطبقات [2].

وعلى هذا أهل اللغة قاطبة [3]، والأصل بقاء الوضع اللغوي بحاله وعدم العرف الطارئ عليه [4]، ولذا يتبادر الوجوب من الصيغة [5]، والتبادر أمارة الحقيقة، ولا معدل عن الحقيقة.

يقول ابن حزم: إن القول بأن الأوامر لغير الوجوب إلا لدليل أو قرينة: دخول في عظيمتين، خرق الإجماع وخلاف في فهم جميع اللغات[6]، ولا ريب أن ابن حزم ثقة في النقليات عند الجميع[7]، وإذن فتلقى

(١) القواعد النورانية: ٢٦
(٢) أصول السرخسي: ١/١٦.
(٣) إرشاد الفحول ٨٩.
(٤) أصول السرخسي ١/ ١٦.
(٥) التحرير والتقرير ١/ ٣٠٤.
(٦) الإحكام لابن حزم ٣/ ٢٦٣.
(٧) مفتاح الأصول ١٤٥.

الوجوب من الصيغة علم ضروري لا يحرم حوله ارتياب أصلا[1]، وهذا كاف عن تكلف دليل آخر لإثبات مداولات الألفاظ[2]، بل يكفي فيه الظهور ونقل الآحاد، وإلا تعذر العمل بأكثر الظواهر[3].

ويتفق الأصوليون على أن الأمر يتناول حقيقة ما كان للإلزام، لكنهم يختلفون فيما كان الندب[4].

فالرازي والشيرازي وأتباعهما وكثير من الحنفية على أن الطلب في حد الأمر مقيد بكونه جازمًا... إذ الأمر كصيغته، وصيغته حقيقة في الوجوب مجاز فيما عداه، فلا يكون المندوب مأمورًا به حقيقة بل مجازًا[5].

لكن ليس بالسديد القول: بأن الأمر كصيغته لما بينهما من الفرق والمغايرة، فالحق أن هذا القيد في مدلول الصيغة لا في مدلول لفظ الأمر، فالصيغة إذا استعملت في الندب كانت مجازًا لكن يطلق عليها أمر حقيقة، فالمندوب مأمور به حقيقة لا مجازًا...

وإلى هذا ذهب جماهير العلماء من أهل السنة والمعتزلة[6].

بل يقول أبو إسحاق الشاطبي: إن الأمر بالمندوب إذا رجع إلى حقيقته الكلية لا إلى اعتباره الجزئي كان واجبًا إما كفائيا كالآذان وإما عينيا كحضور الجماعة...

---

(١) فواتح الرحموت ١٧٣.
(٢) الإحكام لابن حزم ٣/ ٢٦٤.
(٣) مختصر ابن الحاجب وشرح العضد ٢/ ٨٠.
(٤) أصول السرخسي : ١ / ١١-١٤.
(٥) المحصول : لوحة ٢٥٦/ ١ ، مخطوط بمكتبة الأزهر رقم (٢١٤٧) أصول الفقه.
(٦) الإحكام للآمدي ١ / ٥٨ – ٦٢ ، أصول السرخسي : ١ / ١١-١٤.

ومما سلف يتبين سداد المذهب الأول لسلامة أدلته عن المعارض الصحيح وعدم سلامة أدلة ما عداه من المذاهب الأخرى. يقول الشوكاني: إذا تقرر ذلك فالصواب ما ذهب إليه القائلون بأنها حقيقة في الوجوب، فلا تكون لغيره من المعاني إلا مجازًا بقرينة، وفيما سلف ما يغني عن التطويل، ولم يأت من خالف هذا بشيء يعتد به أصلا[1].

(١) إرشاد الفحول ٩١.

صيغ الأمر:

ينكر البعض وجود صيغ معينة للأمر، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الفرقة ترى أن الكلام معنى قائم في النفس، ويريدون من وراء ذلك نفي تكليم الله ـ سبحانه ـ موسى عليه السلام، ويستدلون بقول الشاعر:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤادِ وإنما   جُعِل اللسانُ على الفؤاد دليلا

وهذا الرأي يرد عليه بعدة أدلة من القرآن ومن السنة ومن لسان العرب، وهذه الأدلة هي:

أولا ـ القرآن:

فرّق القرآن بين الكلام والإشارة، قال تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾[1]، فالآية واضحة الدلالة في التفريق بين الكلام والإشارة.

ومثل هذه الآية قوله تعالى:﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[2] حيث جاء بعدها ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ﴾[3]

ثانيا ـ السنة:

ورد في السنة أيضا ما يدل على أن الفرق واضح بين الكلام وما هو قائم في النفس، ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تتكلم به)[4]

---

(١) مريم: ١١

(٢) مريم: ٢٦

(٣) مريم: ٢٩

(٤) رواه ابن ماجة: كتاب الطلاق.

ثالثا ــ كلام العرب:

باستقراء كلام العرب يتضح أن أنواع الكلم ثلاثة، هي : الاسم والفعل والحرف، والفعل ما دل على حدث.

وصيغ الأمر في الأحكام الشرعية ستة ، هي:

١ـ فعل الأمر على وزن (أفعل) وهي للحاضر، قال تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾[١]

٢ـ اسم فعل الأمر ، قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢]

٣ـ المصدر النائب عن الفعل، قال تعالى:﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[٣]

٤ـ المضارع المقترن بلام الأمر، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[٤]

٥ـ ما يدل على الأمر بصيغته، مثل : فُرِض أو كُتب أو أُمر أو يأمر أو يطلب... إلخ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٥]، وقال أيضا : ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ﴾[٦]

وقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ :(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِي اللَّهم عَنْهمَا قَالَ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

(١) التوبة: ١٠٣
(٢) المائدة : ١٠٥
(٣) محمد : ٤
(٤) الحج : ٢٩
(٥)البقرة: ١٨٣
(٦) النساء : ٥٨

اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ)[1]

٦ـ الجملة المكونة من مبتدإ وخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ ﴾[2] وقوله :﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾[3]

وقد حاول البعض إحصاء مواضع استخدام صيغة الأمر (افعل) فوجد لها خمسة عشر موضعا وأما صيغته: فهي: صيغة (افعل)، وهي مستعملة في اللفظ في خمسة عشر موضعًا:

أحدها: الأمر كقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾[4]

الثاني: الإذن كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ ﴾[5]

الثالث: الإرشاد كقوله تعالى: ﴿أَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾[6]، فإن ذلك إرشاد لمصالح الدنيا.

الرابع: التأديب كقوله عليه الصلاة والسلام: (كل ما مما يليك)، ويفارق الإرشاد بأنه لحق الغير.

الخامس: التهديد كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾[1]

---

(١) البخاري: كتاب الزكاة

(٢) المائدة: ٨٩

(٣) آل عمران : ٩٧

(٤) البقرة: ٤٣

(٥) المائدة: ٢

(٦) البقرة: ٢٨٢

السادس: التسوية كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاء عَلَيْكُمْ﴾[٢]

السابع: الإهانة: كقوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[٣]

الثامن: الاحتقار كقوله تعالى :﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾[٤]

التاسع: الامتنان كقوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ [٥]

العاشر: الإكرام كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾ [٦]

الحادي عشر: التعجيز كقوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾[٧]

الثاني عشر: الدعاء كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ﴾[٨]

الثالث عشر: التكوين كقوله تعالى : ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[٩]

الرابع عشر: التمني كقول امرئ القيس:

الا أيها الليل الطويل ألا انجلي [١٠]

---

(١) فصلت: ٤٠
(٢) الطور: ١٦
(٣) الدخان: ٤٩
(٤) طه: ٧٢
(٥) طه: ٧٢
(٦) الحجر: ٤٦
(٧) البقرة: ٢٣
(٨) الحشر: ١٠
(٩) البقرة: ٦٥
(١٠) والمصراع الثاني للبيت (بصبح وما الإصباح منك بأمثل)

الخامس عشر: زاد بعضهم: الإنذار كقوله تعالى: ﴿ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ورده بعضهم إلى التهديد، وهو مجاز، في هذه المعاني، وحقيقة في الأمر بالاتفاق.[1]

تكرار الأمر:

قد يكون الأمر مقترنا بقيد أو غير مقترن، ولذلك تفصيل:

الأول ــ الأمر المطلق:

المقصود بالمطلق هنا غير المقيد بما يدل على المرة أو بتكرار أو بصفة أو بشرط، والأمر المطلق لا علاقة له بعدد البتة[2]، وعليه فالأمر المطلق لا يقتضي التكرار، والدليل على ذلك:

١ـ روى مسلم وأحمد والنسائي عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: خطبنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقال :(يأيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ، فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم)

ووجه الاستدلال أن السائل لم يفهم من الأمر المطلق (فحجوا) أنه يقتض التكرار، إذ لو فهم هذا ما سأل، وقد أقره النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ على هذا الفهم، فقال :(لو قلت نعم لوجبت)

---

(١) مفتاح الوصول : ٢١ ، ٢٢

(٢) انظر : إرشاد الفحول: ٨٧

٢ـ روى أحمد عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (لا تصلوا صلاة في يوم مرتين) ونحن مأمورون بخمس صلوات في اليوم والليلة، والأمر هنا مطلق، وعلى ذلك لا يجوز لمن صلى صلاة أن يعيدها مرة ثانية.

الثاني ــ المقترن بقيد :

والقيد الذي يقترن بالأمر ثلاثة أنواع، هي: الشرط أو الصفة أو العلة، وهذا إيضاح:

فالشرط كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾(١)

والصفة كقوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ﴾(٢)

والعلة مناط الحكم، يدور معها وجودا وعدما، والتكرار المستفاد هو من تكرار العلة، وليس من الأمر نفسه، فإذا تكررت العلة وفي كل مرة ينفذ الحكم وجب تنفيذه كلما تكررت، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ ﴾(٣) فإن زنا البكر نفذ عليه الحكم، فإن عاد نفذ عليه مرة أخرى، أما إن زنا ثم عاد فزنا قبل أن ينفذ عليه الحكم نُفذ عليه الحكم مرة واحدة.

---

(١) المائدة: ٦

(٢) الإسراء : ٧٨

(٣) النور :٢

وقد يفيد تكرار لفظ الأمر التأكيد على مفهوم أو معنى ما، لا تأسيسه من جديد، ومن ذلك قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما يرويه الإمام البخاري، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُالْوَارِثِ عَنِ الْحُسَيْنِ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنِي عَبْدُاللَّهِ الْمُزَنِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ كَرَاهِيَةَ أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً[1]، فالمسنون ركعتان لا أربعة.

(١) صحيح البخاري، رقم : ٦٨٢٠

من خصائص مبحث الأمر في فكر علماء الأصول:

نحا علماء الأصول بالأمر نحوا خاصا؛ ذلك لأن فهم الحكم الشرعي هو مناط النظر، ومن ثم كان لمبحث الأمر ما يخصه من خصائص وما يفرده عنه عند النحاة واللغويين والبلاغيين من سمات، ومن هذه السمات بحثهم عدة أمور لم يتطرق إليها النحاة واللغويون ولا البلاغيون، من مثل:

١ـ كون الأمر بالشيء يقتضي المبادرة إليه أو لا يقتضيها؟

وقد اختلف في ذلك الأصوليون، واختلف الفقهاء في بعض الفروع، بناء على هذا الأصل: كاختلاف الشافعي وأبي حنيفة في كون فريضة الحج على الفور، فمن أخرها وهو متمكن من أدائها كان عاصيا، وهو مذهب أبي حنيفة، أولا على الفور، فمن أخرها وهو متمكن من أدائها لا يكون عاصيا، وهو مذهب الشافعي.

٢ ـ في الأمر المؤقت بوقت موسَّع هل يتعلق بأول الوقت خاصة، أو بآخره خاصة، أو لا يختص تعلقه بجزء معين من الوقت؟

اختلف في ذلك الأصوليون: فبعض الشافعية يرون أن الأمر متعلق بأول الوقت، فإن تأخر الفعل عن أول الوقت ووقع في آخره فهو قضاء سد مسد الأداء.

وبعض الحنفية: يرون أن الأمر متعلق بآخر الوقت، فإن قدِّم في أوله فهو نفل سد مسد الفرض.

والمحققون من الأصوليين: يرون أن الأمر لا يختص تعلقه ببعض معيَّن من الوقت، فإنه لو تعلق بأوله لكان المؤخر عاصيًا بالتأخير، ولكان قاضيا لا مؤديا، وحينئذ يجب عليه أن ينوي القضاء، وهو خلاف الإجماع، ولو

تعلق بآخر الوقت، لكان المقدم متطوعًا لا ممتثلا للأمر، ولوجب عليه نية التطوع، ولما أجزأت عن الواجب، كما لو فعلها قبل الوقت. وهذا خلاف الإجماع، فثبت أن الأمر لا يتعلق ببعض معين.

٣ ـ كون الأمر بواحد من أشياء، هل يقتضي جميعها، أو يقتضي منها واحدًا لا بعينه؟

الذي ذهب إليه الجمهور هو أن الأمر يتعلق بواحد لا بعينه، وحجتهم في ذلك: أن من ترك الجميع إنما يعاقب عقوبة من ترك واجبًا واحدًا، لا عقوبة من ترك واجبات كثيرة إجماعًا، فدل على أنه لا يجب عليه جميعها.

٤ـ كون الأمر بالشيء: هل يقتضي فعله أم لا؟

اختلف الأصوليين في أن المكلف إذا فعل ما أمر به، هل يلزم انقطاع التكليف عنه أو لا يلزم، بل يجوز دوام التكليف؟ في ذلك قولان.

والمحققون من الأصوليين يرون أن الأمر يقتضي الإجزاء، وانقطاع التكليف عند فعل المأمور به، لأن الأمر إما أن يكون متناولا لزيادة على ما أتى به المكلف أو لا يكون متناولا للزيادة، فإن كان متناولا للزيادة لم يكن المكلف حينئذٍ آتيا بكل ما أمر به، والفرض أنه آت بكل ما أمر به، وإن كان الأمر غير متناول للزيادة على ما أتى به المكلف، انقطع الأمر والتكليف حينئذً فصح أن الأمر بالشيء يقتضي الإجزاء.

٥ـ كون الأمر المؤقت بوقت، هل يقتضي قضاء الفعل المأمور به بعد فواته عن ذلك الوقت أو لا يقتضيه؟

العبادة المؤقتة بوقت، إذ لم يفعلها المكلف حتى خرج وقتها، هل يجب عليه قضاؤها بالأمر الأول، أو لا يجب عليه قضاؤها بذلك الأمر الأول، بل إن

ورد أمر ثان بالقضاء وجب القضاء، وإلا لم يجب، في ذلك قولان للأصوليين.

والجمهور منهم: يرون أن القضاء لا يجب بالأمر الأول، بل إنما يجب بأمر جديد، ويحتجون على ذلك: بأن الأمر لا يتناول غير الوقت المقدر.

٦ـ كون الأمر بالشيء، هل يقتضي وسيلة المأمور به، أو لا يقتضيها؟ وهو معنى قولهم: ما لا يتم الواجب إلا به هل هو واجب أو لا.

اختلف الأصوليون في ذلك، فجمهورهم يرى أن الأمر يقتضي جميع ما يتوقف عليه فعل المأمور به.

٧ـ اختلفوا في الأمر بالشيء هل هو نهي عن ضده؟

فجمهور الأصوليين والفقهاء: على أن الأمر بالشيء نهي عن ضده.

ومنهم من قال: ليس نهيًا عن ضده، وهذه المسألة قريبة من التي قبلها.

وحجة الجمهور: أن ضد المأمور به إما أن يكون مأمورًا به؛ لأنه لا يصح الأمر بالضدين، لاستحالة الجمع بينهما، ولا يصح أن يكون مباحًا، وإلا لجاز له فعل الضد، ويفضي جواز فعل ضد المأمور به إلى جواز ترك المأمور به، لاستحالة الجمع بين الضدين، فإذا فعل ضد المأمور به فقد ترك المأمور به، لكن ترك المأمور به لا يجوز، ففعل ضده لا يجوز.

٨- إفادة الأمر الوجوب على الفور أو التراخي:

الأمر يقتضي الفور سواء كان مصحوبا بقرينة أو غير مصحوب، وكونه يدل على الفور لوجود قرينة واضح، ونزيد الوجه الآخر وضوحا، وهو الذي يدل على الفور مع عدم وجود قرينة، نحن مأمورون شرعا بالمسارعة إلى تنفيذ أوامر الله عز وجل فاستبقوا الخيرات[١]

---

(١) المائدة: ٤٨

والمأمور إن مات ولم يؤدِ ما أمر به فهو إما آثم وإما غير آثم، فإن كان غير آثم فما فائدة الأمر إذن.

ولكن إذا ورد دليل يصرف الأمر من الفور إلى التراخي أخذ به، فقضاء رمضان يجوز تأخيره إلى شعبان بدليل ما روي عن عائشة ـ رضي الله تعالى عنها ـ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِي اللَّهم عَنْهَا تَقُولُ كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ قَالَ يَحْيَى الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]

٩ - خروج الأمر عن الوجوب:

ذكر صاحب (شرح جمع الجوامع) أنها ترد لستة وعشرين معنى نذكر بعضها، ولا بد من توفّر قرينة صارفة:

أ - خروج الأمر عن الوجوب إلى الندب، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾[2] والقرينة هي ما ورد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من أنه اشترى فرسا من أعرابي ولم يشهد.[3]

ب- خروج الأمر عن الوجوب إلى الإباحة، ومنه الأمر في قوله تعالى:﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُواْ﴾[4]

(١) صحيح البخاري: رقم ١٨١٤

(٢) البقرة: ٢٨٢

(٣) مسند الإمام أحمد، مسند الأنصار.

(٤) المائدة: ٢

ج - الإرشاد: كقوله تعالى:﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1]

د - خروج الأمر عن الوجوب إلى التهديد، ومنه الأمر في قوله تعالى﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ ﴾[2] بدليل الوعيد الوارد في الآية نفسها ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾[3]

هـ - خروج الأمر عن الوجوب إلى الإرشاد، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾[4]

و - خروج الأمر عن الوجوب إلى التعجيز، ومنه الأمر في قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ ﴾[5]

ز - خروج الأمر عن الوجوب إلى الإهانة، ومنه الأمر في قوله تعالى:﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[6]

ح - خروج الأمر عن الوجوب إلى التكريم، ومنه قوله تعالى:﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ﴾[7]

---

(١) المائدة : ٢

(٢) الكهف : ٢٩

(٣) الكهف: ٢٩

(٤) التحريم : ٦

(٥) هود: ١٣

(٦) الدخان : ٤٩

(٧) الحجر: ٤٦

ط - خروج الأمر عن الوجوب إلى التسوية بين الأمرين في الحكم، ومنه الأمر في قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاء عَلَيْكُمْ ﴾[1]

ى - خروج الأمر عن الوجوب الاعتبار والعظة، ومنه الأمر في قوله تعالى : ﴿ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾[2]

ك - خروج الأمر عن الوجوب إلى التأديب، ومنه قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : "كُلْ مما يليك"[3]

ل - خروج الأمر عن الوجوب إلى التحذير، ومنه قوله تعالى : ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾[4]

١٠ـ الأمر إلى وليّ أمر أحد أمر إلى ذلك الأحد ما لم يدل دليل على خلاف ذلك:

فإذا أمر ولي الأمر الرعية بأن يأمروا فتيانهم بالصلاة هل يعد ذلك أمرا للفتيان أم أمراً لولي أمر الفتيان؟

والصحيح أنه أمر للفتيان بدليل ما رواه الشيخان عن أبي هريرة قال صلى الله عليه وسلم : (من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى أميري فقد عصاني)[5]

---

(١) الطور: ١٦
(٢) الفاتحة: ٧
(٣) صحيح البخاري، كتاب الأطعمة
(٤) النساء: ٧١
(٥) صحيح مسلم، كتاب الإمارة.

المبحث الثاني

الأمر في التراث البلاغي

المبحث الثاني
الأمر في التراث البلاغي

الأمر عند البلاغيين قد يكون حقيقيا، وقد يخرج عن طور الحقيقة إلى طور المجاز. فكثيرًا ما يقتضي المقام استعمال صيغة الأمر في غير معناها الحقيقي لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الأمر[١].

فمن استخدام الأمر في طور الحقيقة قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِهِ قُلْ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾[٢]

وقول قَطريّ بن الفجاءة [٣] يخاطب نفسه:

فصَبْرًا في مجالِ الموْتِ صبرًا   فَما نَيْلُ الخُلودِ بمُسْتَطاعِ

وللأمر عدة عناصر تكوّن دلالته، هي:

العلو، والاستعلاء، والإمكان، والزمان، والمصلحة، والتفويض، والإرادة. فإذا وجد عنصر منها صرف دلالة الأمر الحقيقة إليه.

ومن الأغراض البلاغية للأمر:

الإباحة [٤]:

وذلك إذا استعملت صيغة الأمر حيث توهم المخاطب عدم جواز الإتيان بالشيء كما تقول: حادث محمدًا أو محمودًا، ونحو قولهم: جالس

---

(١) فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فهو مجاز وإلا فكناية.

(٢) إبراهيم: ٣٠

(٣) هو أحد رءوس الخوارج، فارس مذكور، وشاعر إسلامي مشهور، سلموا عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة.

(٤) تفارق الإباحة التخيير من حيث إن التخيير لا يجوّز الجمع بين الأمرين بخلاف الإباحة فإنها تجوّزه.

الحسن أو ابن سيرين –والعلاقة بين الأمر والإباحة اشتراكهما في مطلق الإذن، فهو من استعمال اسم الأخص في الأعم مجازا مرسلا لأن صيغة الأمر موضوعة للمأذون فيه، المطلوب طلبا جازمًا، فاستعملت في المأذون فيه، من غير قيد بطلب، إذ له أن يحادث أو يجالس أحدهما، أو كليهما– كما له ألا يحادث، أو يجالس واحدًا منهما أصلا– ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير عزة:

أسيئي بنا أو أحْسِني لا مَلُومةٌ ... لَدَينا ولا مقلية إنْ تقلت (١)

ووجه حسنه: إظهار الرضا بوقوع أحد الأمرين حتى كأنه مطلوب يريد: أي الأمرين –من الإساءة والإحسان– اخترت فأنا راض به كل الرضا، فعامليني بما شئت منهما، وانظري: هل تتفاوت حالي معك في الحالين؟

التخيير:

قد يكون المقصود من الأمر التخيير، ومنه قول بشار بن بُرد:

فَعِشْ واحدًا أوْ صِلْ أخاكَ فإنَّهُ ... مُقَارِفُ ذَنْب مَرَّةً ومُجانِبُهْ (٢)

التهديد:

وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمور به كما في قوله تعالى: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾(٣)

---

(١) مَلومةٌ بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي: لا أنت ملومة ولا مقلية من القلي وهو البغض، ومعنى تَقلت: أبغضت، وهو التفات من الخطاب للغيبة.

(٢) مقارف الذنب: مرتكبه، يقول: إذا أردت ألا يزال معك صديق فعش منفردًا وذلك مستحيل، أما إذا أردت أن تعيش مع الناس فسامح إخوانك وصلهم على ما بهم من عيوب.

(٣) فصلت : ٤٠

ونحو قولك: أفعلوا ما بدا لكمْ وإنما كان تهديد لظهور أن ليس المراد: أمرهم بكل عمل شاءوا، أو بكل فعل بدا لهم -والعلاقة بين الأمر والتهديد ما بينهما من شبه التضاد باعتبار المتعلق، وذلك أن المأمور به إما واجب أو مندوب، والمهدد عليه -إما حرام أو مكروه- وقيل إن العلاقة بينهما السببية؛ لأن الأمر بالشيء يتسبب عنه التهديد على مخالفته.

ومن أمثلته شعرا:

إذا لـم تـخـشَ عـاقبـةَ الليالـي ... ولم تَستحـي فاصنعْ ما تشاء

ومثله من الشعر قول المتنبي:

عشْ عزيزا أو مُت وأنت كريـم ... بينَ طعنِ القَنـا وخفقِ البنود

التعجيز:

وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام إظهار عجز من يرى أن في وسعه وطاقته أن يفعل أمرًا، وليس في مقدوره أن يفعله كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[1]

وإنما كان تعجيزًا لأن الإتيان بسورة من مثله فوق مقدورهم وطاقتهم[2]- والعلاقة بين الأمر والتعجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقيهما ذلك أن الأمر في الممكنات، والتعجيز في المستحيلات- أو العلاقة اللزوم؛ لأن الأمر بشيء فوق الطاقة يستلزم التعجيز عنه- ومن التعجيز قول مهلهل بن ربيعة:

---

(١) البقرة: ٢٣

(٢) ليس هذا من التكليف بالمحال لأن القرائن دالة على إرادة التعجيز لإقامة الحجة عليهم في تلك الآيات.

يـا لَبكـر أنشـروا لـي كليبًـا ... يـا لَبكـر أيـنَ أيـنَ الفـرارُ [(١)]

فالأمر هنا مراد به التعجيز؛ لأن المقصود إعادة الحياة لكليب، وذلك خارج عن طاقتهم.

وقول الشاعر:

أريني جَـوَادًا مَـاتَ هُـزْلاً لَعلـني ... أَرَى مَا تَرَيْن أوْ بخيلاً مُخلَّدَا [(٢)]

ومن الأمر الذي خرج إلى التعجيز قول الطغرائي:

حبُّ السلامة يـثني هـمّ صـاحبه ... عـن المعـالي ويُغـري المرء بالكسـل

فإنْ جنحت إليـه فـاتخـذ نفقـا ... في الأرض، أو سُلَّما في الجو فاعتزل

التسخير:

أي جعل الشيء مسخرًا منقادًا وذلك إذا استعملت الصيغة حيث يكون المأمور منقادًا لأمر لا حيلة له فيه كما قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾[(٣)]- والعلاقة بين الأمر والتسخير السببية؛ لأن إيجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه يتسبب عنه تسخيره لذلك.

الإهانة:

وهي إظهار ما فيه تصغير المهان، وقلة المبالاة به، وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور كما في قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ حِجَارَةً

---

(١) بكر اسم قبيلة، و كليب لقب وائل بن ربيعة أخي المهلهل صاحب حرب البسوس المشهورة والبسوس اسم لخالة جساس وهي التي شبت بسبب ناقتها حرب مكثت نحو أربعين سنة بين قبيلتي بكر وتغلب حتى ضرب بها المثل في الشؤم، فقيل أشأم من البسوس.

(٢) الهزل (بالضم وبالفتح): الضيق والفقر.

(٣) البقرة: ٦٥

أَوْ حَدِيدًا ﴾[1]- والعلاقة بين الأمر والإهانة اللزوم؛ لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه، مع كونه من الأمور الخسيسة يستلزم إهانته.

فليس الغرض من الأمرين في الآيتين: الطلب إذ ليس في مقدورهم أن يكونوا قردة أو حجارة، وإنما الغرض: التسخير في الأول، والإهانة في الثاني -غير أن الفعل في التسخير يحصل حال إيجاد الصيغة، وهو صيرورتهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛ لأن المقصود تحقير المخاطبين. وإظهار عدم المبالاة بهم- ومثل آية الإهانة قوله تعالى: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾[2] إذ ليس المراد: الأمر بذوق العذاب؛ لأن الكافر حال الخطاب بالصيغة في غصص المذوق ومحنته.

ومن الشعر قول جرير في هجاء الفرزدق:

خذوا كحلا ومجمرة وعطرا فلستم يا فرزدق بالرجال

وشموا ريح عيبتكم فلستم بأصحاب العناق ولا النزال

التسوية بين الشيئين:

وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام توهم المخاطب فيه رجحان أحد الأمرين على الآخر كقوله تعالى: ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾[3] فقد يتوهم المخاطب أن الصبر نافع، فيدفع ذلك بالتسوية بين الصبر والجزع- ومثله قوله تعالى: ﴿ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ﴾[4] فقد توهم أن الإنفاق طوعًا مقبول، دون الإنفاق كرهًا، فسوى بينهم في عدم القبول-

---

(١) الإسراء : ٥٠

(٢) الدخان : ٤٩

(٣) الطور : ١٦

(٤) التوبة : ٥٣

فليس المراد بصيغة الأمر في الآيتين: الأمر بالصبر أو بالإنفاق، بل المراد بها- كما تدل عليه القرائن: التسوية بين الأمرين- والعلاقة بين الأمر والتسوية التضاد؛ لأن التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب أحدهما.

التمني:

وذلك إذا استعملت الصيغة في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطالب عليه، ولا طماعية له في حصوله لتعذره كقول امرئ القيس في معلقته:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ لأن الليل ليس مما يخاطب ويؤمر، فحصول الانجلاء -كما طلب- متعذر، وإنما غرض المتكلم تمني ذلك تخلصًا مما يعانيه من تباريح الجوى.

وقال أبو العلاء:

فَيَا مَوْتُ زُرْ إنَّ الحَيَاةَ ذَمِيمَةٌ وَيَا نَفْسُ جِدِّي إنَّ دَهْرَكِ هَازِلٌ[1]

والعلاقة بين الأمر والتمني السببية لأن طلب الشيء الذي لا إمكان في حصوله سبب في تمنيه .

الدعاء والالتماس:

فتستعمل الصيغة في الدعاء إذا كان الطلب على سبيل التضرع -سواء كان الطالب أدنى، أو أعلى، أو مساويا كقوله تعالى: ﴿ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ ﴾[2] ونحو قولك: أعطني كتابك وأعرني قلبك- والعلاقة بين الأمر والدعاء: الإطلاق والتقييد لأن الأمر طلب على وجه الاستعلاء، فأطلق

---

(١) يفضل الموت على الحياة ويأمر نفسه ان تأخذ في طريق الجد لأن الدهر غير جاد.

(٢)النمل : ١٩

عن قيده، ثم أريد منه الطلب على وجه التضرع، وهو معنى الدعاء- وتستعمل الصيغة في الالتماس في مقام التلطف كقولك: لمن يساويك رتبة، ولو في زعمك: افعل كذا دون استعلاء أو تضرع، وإذا فمناط الأمرية في الطلب: الاستعلاء ولو من الأدنى، ومناط الدعاء في الطلب: التضرع، ولو من الأعلى، ومناط الالتماس: الإطلاق والتقييد كسابقه.

قال أبو الطيب يخاطب سيف الدولة:

أخَا الجُودِ أعْطِ النَّاس مَا أنْتَ مالِكٌ ... ولاَ تُعْطِيَنَّ الناسَ مَا أنا قائِلٌ [1]

الإرشــاد:

ومنه قول الأرجاني:

شَاوِرْ سِوَاكَ إذا نَابَتْكَ نَائِبَةٌ ... يَوْمًا وإن كُنْتَ مِنْ أهْلِ المشورَاتِ

وقال خالد بن صفوان[2] ينصح ابنه:

دَعْ مِنْ أعمَالِ السِّرِّ ما لاَ يَصْلحُ لك في العلانِيَةِ

ومنه قول محمود سامي البارودي:

فانهض إلى صهوات المجد معتليا ... فالباز لم يأو إلا عالي القلل

وكن على حذر تسلم، فرب فتى ... ألقى به الأمن بين اليأس والوجل

ودع من الأمر أدناه لأبعده ... فلجة البحر ما يغني عن الوشل

واخش النميمة واعلم أن صاحبها ... يصليك من حرها نارا بلا شعل

---

(١) يقول: أعط الناس أموالك ولا تعطهم شعري، أي: لا تحجوني إلى مدح غيرك.

(٢) كان من فصحاء العرب المشهورين، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز، وهشام بن عبد الملك، وله معها أخبار، ولد ونشأ بالبصرة، وكان أيسر أهلها مالا، توفي سنة ١١٥هـ.

الامتنان: ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّبًا وَاشْكُرُواْ نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[1]

الإكرام: ومنه قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ﴾ [2]

التعجب: ومنه قوله تعالى: ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ الأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً﴾[3]

الدوام: ومنه قوله تعالى: ﴿ اهدِنَــــا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ﴾[4]

الاعتبار: ومنه قوله تعالى: ﴿انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾[5]

الإذن: كما تقول لمن طرق الباب: ادخل.

تلك أهم المعاني التي يتحملها لفظ الأمر ويخرج عن معناه الأصلي لدلالة عليها، ولكن ابن فارس قد ذكر في كتابه (الصاحبي) بعض معان أخرى يتحملها لفظ الأمر وإن كانت قليلة الاستعمال، وفيما يلي إشارة إليها:

(١) **التلهيف أو التحسير:**

كقول القائل: مت بغيظك، ومت بدائك ونحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ مُوتُواْ بِغَيْظِكُمْ ﴾ ،[6] وكما قال جرير:

موتوا من الغيظ غما في جزيرتكم — لن تقطعوا بطن واد دونه مضر

---

(١) النحل: ١١٤.

(٢) الحجر: ٤٦

(٣) الإسراء: ٤٨

(٤) الفاتحة: ٧

(٥) الفاتحة: ٧

(٦) آل عمران : ١١٩

(٢) التعجب:

نحو قوله جل ثناؤه: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾.[١]

وقول الشاعر:

أحسن به خلة لـو أنهـا صـدقت   موعودها، أولو ان النصـح مقبـول

(٣) الندب:

بأن تكون صيغة الفعل أمرا ومعناه الندب، بمعنى أن المخاطب في حل من فعله أو عدم فعله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[٢].

وقول شاعر: **فقلت لراعيها انتشر وتبقل.**

(٤) التسليم:

حيث يكون اللفظ أمرا والمعنى تسليم وتفويض بأن يصنع ما يشاء، نحو قوله تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾[٣] أي اصنع ما أنت صانع، وكقوله تعالى:﴿ ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ ﴾[٤]؛ أي اعملوا ما أنتم عاملون.

(٥) الوجوب:

وذلك بأن يكون اللفظ أمرا والمعنى الوجوب، نحو قوله تعالى:﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ﴾[٥] .

(٦) الخبر:

وقد يكون اللفظ أمرا، والمعني خبر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلاً وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾[٦]

---

(١) مريم : ٣٨
(٢) الجمعة : ١٠
(٣) طه : ٧٢
(٤) يونس : ٧١
(٥) البقرة : ١١٠
(٦) التوبة : ٨٢

الفصل الثاني

الأمر في التراث النحوي واللغوي

تمهيد

ويشتمل هذا الفصل على مباحث، هي:

المبحث الأول : الأمر بصيغة فعل الأمر.

المبحث الثاني : الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله.

المبحث الثالث : الأمر بصيغة الفعل المحذوف في التحذير والإغراء

المبحث الرابع : الأمر باسم الفعل .

المبحث الخامس : الأمر باسم الصوت.

المبحث السادس : الأمر بصيغة (أفعل) الواردة في أسلوب التعجب

المبحث السابع : الأمر بالأسلوب.

المبحث الأول

الأمر بصيغة فعل الأمر

المبحث الأول
الأمر بصيغة فعل الأمر

يوجه الطلب بصيغة فعل الأمر إذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا ، يقول ابن هشام : وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة (افْعَلْ) غالبا[1].

ويرى البصريون أنها صيغة مرتجلة ، وليست منقولة، قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها[2] ويرى الكوفيون أنها مقتطع من الفعل المضارع، والأصل في الأمر للمواجه في نحو (افْعَلْ) أن يكون باللام نحو (لتفعل) كالأمر للغائب ، إلا أنه لماكثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف[3]

وقد رأى المخزومي هذا الرأي ، وقد تبع فيه الفراء والكوفيين، فاستبعد أن يكون فعل الأمر قسيما للماضي والمضارع.[4]

وقد اضطرب موقف ابن هشام في تقسيم الفعل، فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقسيم الفعل بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماضي، وأمر، ومضارع، ويصفه بأنه هو الصحيح، وينعت التقسيم الكوفي بالزعم[5]

---

(١) المغني : ١/ ٢٢٤

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٤٩

(٣) السابق : ٢/ ٥٢٨

(٤) انظر: في النحو العربي : ١٣٩

(٥) شرح اللمحة البدرية: ٢ /٢٥٨ ، وشرح قطر الندى : ٣٣ ، وشرح شذور الذهب : ٢٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٧ ، ٢٨

وتارة يأخذ برأي الكوفيين القائل بتقسيم الفعل قسمين: ماض، ومضارع، خاصة أن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر فجزمته، ثم حذفت حذفا مستمرا وتبعتها حروف المضارعة، ويرجح قول الكوفيين بقوله: وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف، ولأنه أخو النهي؛ ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمن، وكونها أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل[1]

ويرى الأستاذ الدكتور على أبو المكارم رأيا في هذه المسألة من حيث المشكلة ومنهج معالجتها، يقول[2]: أما عن المشكلة فقد اتضح أنها قد نشأت تحت إلحاح عاملين :

أولهمـــا: هل فعل الأمر نوع مستقل من الأفعال أو مجرد صورة من صور المضارع ؟

وثانيهمـــا: هل الإعراب أصل فى الأسماء وحدها، أو فيها وفى الأفعال أيضاً ؟

وإذا كان من الممكن ادعاء أن العامل الأول يعبر عن محاولة الاتصال المباشر بالصيغ الفعلية فى اللغة ، وإن كانت محاولة لم توفق – كما سنذكر بعد قليل – في اختيار المنهج الذي يتلاءم مع الما دة - فإن من المؤكد أن العامل الثاني ليس إلا ضربا من البحث في العلل لا في الظواهر، بل هو فى العلل باعتبارها صانعة الظواهر ، أى أنه يبدأ مماليس له فى واقع اللغة

---

(١) مغني اللبيب : ١ / ٢٥

(٢) إعراب الأفعال: ٧١

وجود ليحكمه فيما هو موجود، ومن ثم لم يكون الفيصل فى تحديد أنـواع الأفعال ما فى اللغة مـن أفعـال، وإنما مـا في الـذهن مـن تصـور لأقسـام الزمان، كما لم يكن محور تصنيفها وفقا لظاهرة التصرف الإعرابـى المسـلك الذى تتبعه أواخرها تبعا لتعدد مواقعها فى التركيب اللغوى ، وإنما الفكـرة العقلية السابقة على التحايل اللغوى، والتى قررت سلفا أصلية الإعـراب فى نوع بعينه من الكلمات.

هذا عن المشكلة أما عن المنهج فيقول[1] :وأماعن المنهج الـذى سـلكة النحويون فى تناولهم لهذه المشكلة، فمن الواضح أنه لم يقف عنـد التحليـل الموضعى للصـيغ ، وإنمـا تجـاوزه إلى اسـتخدام مـنهج القيـاس ، والقيـاس عملية إلحاق شكلية تعتمد على تصور علاقة بين طـرفين يحمـل بمقتضـاها أحدهما على الآخر ويعطى حكمه ، وهو وإن كان عمليـة عقليـة إلا أنـه لاينحصر فى القضايا الذهنية، وإنما يتحول عند أصحابه إلى قوالـب نمطيـة صالحة للتطبيق فى كل المواقف وكافة المجالات. ولقـد كـان الأ خذبـه فـى مجال التقنين النحوي سبباً فى كثير مما فى قواعده من اضطراب وتناقض . وحسبك أن تتأمل ما قدم كل من البصـريين والكـوفيين فـى هـذه القضـية لترى إلى أى مدى صار القياس لب البحث النحوي وليس النصوص.

فالبصريون يبدءون بقياس اسم الفعل على فعل الأمر ، وبمـا أن اسـم الفعل مبنى باتفاق فقد وجب أن يكون فعل الأمر مبنيا أيضـا، والكوفيـون يردون هذا القياس بقياس آخر هو قياس اسم الفعل على الحـرف لتضـمنه

(١) إعراب الأفعال:٧١ ، ٧٢

معناه، ثم يرون أن القياس الجدير بالاعتبار هو قياس فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم ، وبذلك يصح لهم القوم بأن الأمربدوره مجزوم ، ويستدلون لصحة هذا القياس بقياس حذف اللام الطلبية مع بقاء عملها، وهو الجزم، على عدد آخر من العوامل الإعرابية التى أجاز النحاة حذفها مع بقاء عملها فى الأسماء والأفعال.

ومن ثم يقرر[1]: وليس من شك فى أن وضع المسألة على هذا النحو، ثم معالجتها وفقاً لهذا المنهج ، قد انتهى بها إلى أن تكون مشكلة عصية الحل ، لا لشيء إلا لأن الفريقين كليهما لم يلتزما بالوقوف عند الواقع الغوى وحده بالتحليل لايتجاوزه إلى التعليل ولا إلى التأويل ، ولا يهمله بالقياس ولا بما يسلم إليه القياس من افتراض ظواهر وأحكام.

ثم يعرض منهجا آخر في النظر إلى هذه القضية، هو([2]): ولو التزمنا بمنهج التحليل لانتهينا إلى عدد من الحقائق نوجز أهمها فيما يأتى :

أولا : أن آخر فعل الأمر يخضع باطراد للتغيرات الآتية:

١ – حذف النون إذا كان الفعل من الأفعال الخمسة .

٢ – حذف حرف العلة إذا كان الفعل من الأفعال الناقصة .

٣ – الضبط بالسكون فى غير هذين الموضعين .

ثانيا : أن هذة التغيرات تشبه ما يطرأ على الفعل المضارع من تغيرات فى حالة الجزم .

---

(١) إعراب الأفعال:٧٢

(٢) إعراب الأفعال:٧٢ ، ٧٣

ثالثاً : أن التغيرات التى فى فعل الأمر ملتزمة دائما ، فلا يوجد فعل أمر بقيت فيه النون مع إسناده إلى ألف اثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، ولا ظل فى آخره حرف العلة إذا كان مختوماً بها ، ولا شغلت آخره حركة إذا لم يكن واحداً من النوعين ، في حين أن التغير فى الفعل المضارع مرهون بحالة الجزم .

رابعاً : أن الإعراب ليس مطلق التغير فى أحوال أواخر الكلمات، وإنما التغير الناتج عن تعدد علاقات الكلمات داخل التراكيب اللغوية ، ومن ثم فإن الكلمات التى تغير أواخرها مع ثبات علاقاتها لاتكون معربة ، ويرتد هذا التغير فيها حينئذ إلى سبب آخر غير ما في الإعراب من الأسباب ، وحسبك أن تتأمل أحوال أواخر الفعل الماضى لتجد هذه الحقيقة من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى استدلال .

خامساً : أن من الجلى أن التغير فى آخر فعل الأمر لايعبر عن تعدد فى علاقاته داخل التراكيب اللغوية ، فهى تغيرات شبيهة بما يحدث فى آخر الماضى من ضم أو فتح أو سكون . ومن المؤكد – فى ضوء الحقائق التى أشرانا إليها فى الفقرتين السابقتين – أن التصنيف الدقيق لهذه التغيرات ينتهى بها إلى أنها علامات بناء وليست علامات إعرابية .

سادساً : أنه يتحتم إعادة النظر فى علامات البناء التى ذكرها النحاة حتى تشمل ما هو مطرد فى فعل الأمر من علامات ، وإن كنا نرى – منذ الآن –أن القول بحذف النون فى فعل الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة إنما يقوم على افتراض وجودها ، وافتراض وجود

النون مبنى على الربط بين صيغة الأمر وصيغة المضارع ، غط من القياس لاتشهد به النصوص اللغوية ، الأمر الذى يفرض علاجا مختلفاً للأفعال الخمسة فى حالة المضارع وفى حالة الأمر.

أما حذف حروف العلة فى فعل الأمر فإنها يجب أن تدرس ضمن ظاهرة الخصائص الصوتية والنظام المقطعى لحروف العلة فى العربية الفصحى.

والذى يراه البحث أن الفعل الأمر قائم بذاته وأنه ثالث ثلاثة ، هي: ماض، ومضارع، وأمر ، ونستدل على ذلك بعدة أمور، هي :

١ – وقوع الماضى والأمر مسندا:

الفعل يقع مسندا، ويكون فاعله مسندا إليه، يقول الفارسي: وأما الفعل فما كان مسندا إلى شيء ولم يسند إليه شيء[(١)] ويقول الجرجاني: وتقول : ضربت فيكون الفعل مسندا إلى ضمير المتكلم كما كان مسندا إلى زيد في قولك : ضرب زيد ، وعلى هذا يجري : (اذهب) ولا تضرب ؛ لأن في (اذهب) ضميرا مستكنا للمأمور، وكذلك لا تضرب ، فيه ضمير للمنهي ، فقولك : (اذهب) مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك : (ضرب زيد) في أنك أسندت الفعل إلى الاسم[(٢)] ويقول سيبويه: وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل مع الاسم وذلك قولك : (عبد الله اضربه) ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له ، لتعرفه

---

(١) المقتصد فى شرح الإيضاح : ١/ ٧٦ ، ٧٧

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح: ١/ ٨٠ ، ٨١

باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر" وقد علق ابن جني على ذلك بقوله : فهذا نص من سيبويه بجواز كون الخبر أمرا أو نهيا[1]

فكما أن وقوع الماضي مسندا دليل على فعليته دليل على فعليته بعد - بالمقياس نفسه - الأمر فعلا لوقوعه مسندا.

٢ - اختلاف ما يُعبّر عنه الأمر من زمن عن زمن كل من الماضي والمضارع :

مما يستدل به على استقلالية فعل الأمر عن المضارع اختلاف ما يعبر عنه من زمن عن زمن كل من الماضي والمضارع، يقول سيبويه:"وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع:

- فأما بناء ما مضى، فذهب ومكث وحمد،
- وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك:

آمراً: اذهب، واقتل، واضرب.

ومخبراً: يقتل، يذهب، ويضرب، ويُقْتَلُ، وَيُضرَبُ.

- وكذلك بناء مالم ينقطع، وهو كائن إذا أخبرت"[2]

وقال سيبويه أيضا:"ويتعدى الفعل إلى الزمان، نحو: ذهب؛ لأنه بني لما مضى منه ولما لم يمض.

- فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان،

---

(١) سر صناعة الإعراب :١ / ٣٨٨

(٢) الكتاب : ١/ ١٢

- وإذا قال "سيذهب" فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى، وما لم يمض، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث[١]

وقال السيوطي : "إن الجمهور على أن ثلاثة الأفعال : الماضي والمضارع والأمر أصول"[٢]

٣ – لكل من الصيغتين دلالة واستعمال :

إن صيغة الأمر المباشرة ، دون دخول اللام، تستعمل مع المخاطب؛ لأنه أكثر استعمالا فاستعمل معه الصيغة الأخف ، أما غير المخاطب فقد اختص بما اقترن باللام، يقول الأشموني: "وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيان للفاعل جائز في السعة ؛ لكنه قليل ومنه : (قوموا فلأصلّ لكم) (ولنحمل خطاياكم)، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب ، كقراءة أبي وأنس (فبذلك فليفرحوا) وقوله عليه الصلاة والسلام : (لتأخذوا مصافكم) والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر"[٣]

ويقول الصبان : "واختص المخاطب بالأمر بالصيغة وغيره باللام؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى"[٤] ، وتفيد أيضا التوكيد، يقول الزجاجي: "وربما أدخلت اللام – ويقصد لام الأمر – في هذا الفعل أيضا توكيدا"[٥]

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٥

(٢) الهمع : ١/ ٢٦

(٣) حاشية الصبان :٤ / ٣

(٤) حاشية الصبان :٤ / ٣

(٥) كتاب اللامات : ٨٨

الصورة الأولى من الأمر في القرآن الكريم:

ولقد ورد الأمر بصيغة فعل الأمر في القرآن الكريم على الصيغ الآتية:

١ـ الأمر من السالم .

٢ـ الأمر من المهموز الفاء.

٣ـ الأمر من المهموز العين.

٤ـ الأمر من المهموز اللام.

٥ـ الأمر من المضعف.

٦ـ الأمر من المثال.

٧ـ الأمر من الأجوف.

٨ ـ الأمر من الناقص.

٩ ـ الأمر من اللفيف.

وفيما يأتي إحصاء مفصل لما ورد من هـذه الصـيغ في القـرآن الكـريم محددة في ذلك أربعة عناصر، هي:

١-الجذر اللغوي للكلمة .

٢-الإسناد إلى الضمير .

٣-الوزن من حيث التجرد والزيادة .

٤-الخروج بنتائج توضح ما توصل إليه هذا الإحصاء .

وهذا التفصيل:

أولا ـ الأمر من السالم في القرآن الكريم

تتبع البحث فعل الأمر من السالم في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد					المجرد	المزيد									مج
	مخاطب	مخاطبة	مخاطبان	مخاطبون	مخاطبات	فعل	فعّل	فاعل	أفعل	تفعّل	تفاعل	افتعل	انفعل	استفعل	افتعّل	
بتل	١									١						١
بدل	١						١									١
بشر	١٩			٣			١٩	١	١					١		٢٢
بصر	٤								٤							٤

بعث	٣			٢		٥										٧
بعد	١							١								١
بلع		١				١										١
بلغ	٢						١		١							٢
تبع	٩			١٥								٢٤				٢٤
ترك	١					١										١
ثبت	٢			٢		١	٣									٤
جدل	١							١								١
جعل	٢٠			٢		٢٢										٢٢
جلب	١								١							١
جلد				٢		٢										٢

جمع				٢					٢							٢
جنب	١			٥		١						٥				٦
جنح	١					١										١
جهد	٣			٤				٧								٧
جهر				١		١										١
حدث	١						١									١
حذر	٢			٤		٦										٦
حرض	٢						٢									٢
حرق				٢			٢									٢
حسن	١			١					٢							٢
حشر				١		١										١

حفظ				٢		١		١								٢
حكم	٧					٧										٧
حمل	١					١										١
خرج	١١			٥		٧			٩							١٦
خفض	٣					٣										٣
خلع	١					١										١
خلف	١					١										١
دخل	٦	٣	١	٢٢		٢٦			٦							٣٢
دفع	٢			٢		٤										٤
ذكر	٢٤			٣١	١	٤٩	٧									٥٦
ذهب	٧		٣	٢		١٢										١٢

ربص				٥						٥							٥
ربط				١				١									١
رتل	١						١										١
رجع	٥	١		٧		١٣											١٣
رحم	٥					٥											٥
رزق	٣			٢		٥											٥
رسل	٨			١					٩								٩
رضع		١							١								١
رغب	١					١											١
رقب	٣			١							٤						٤
ركب	١			١		٢											٢

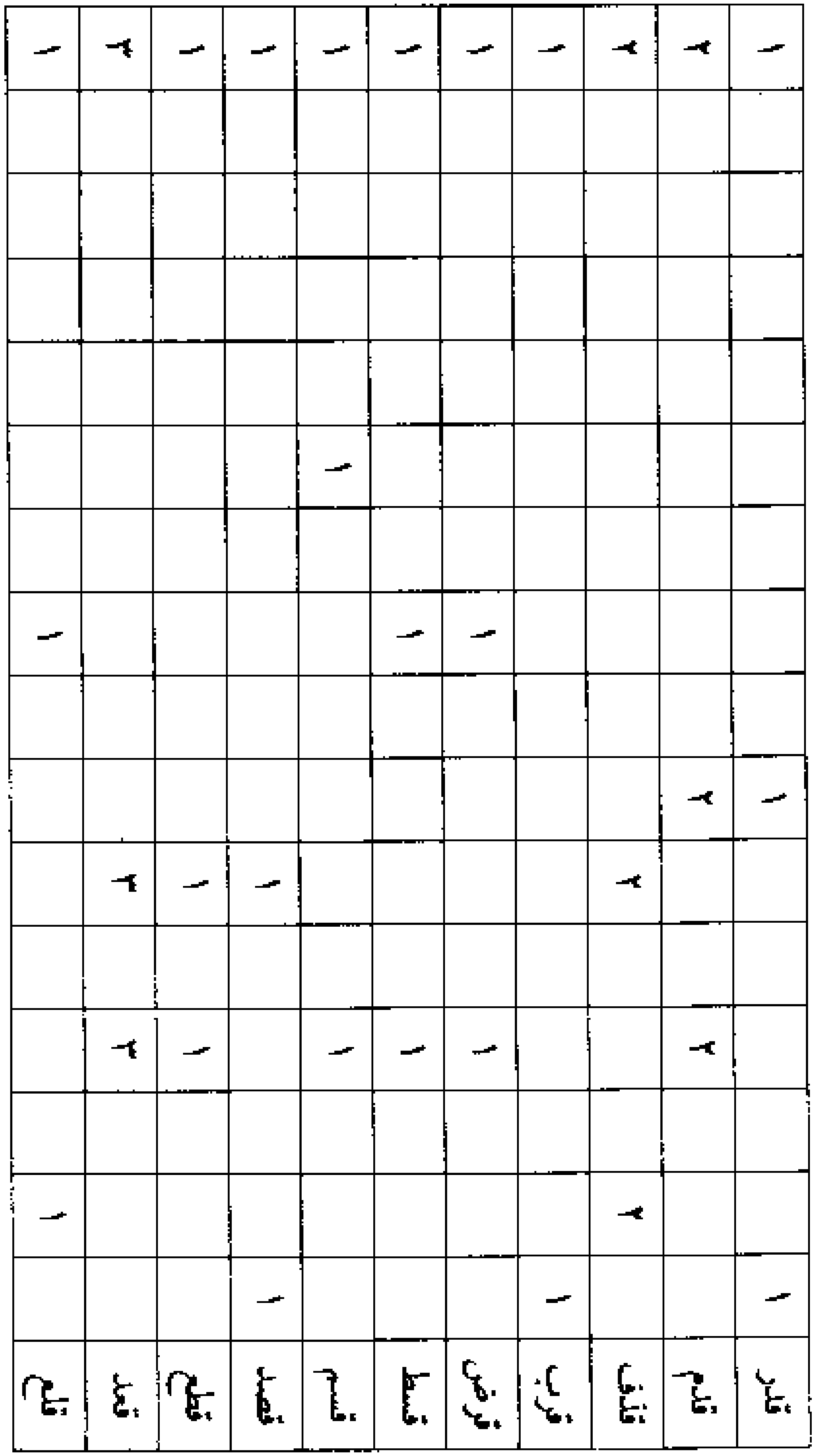
ركض	١					١										١
ركع		١		٣		٤										٤
رهب				٢		٢										٢
سبح	١٦			٢			١٨									١٨
سبق				٣				١				٢				٣
سجد	٢	١		٩		١٢										١٢
سرح				٢			٢									٢
سرع				١				١								١
سقط	١								١							١
سكن	٢			٣		٤			١							٥
سلك	٢	١		١		٤										٤

سلم	١			٤			٢		٣							٥
سمع	٤			٧		٧						٤				١١
شرب		١		٦		٧										٧
شرح	١					١										١
شرد	١						١									١
شرك	١							١								١
شكر	٢			٥		٧										٧
شهد	٢			٨		٥			٣					٢		١٠
صبر	٢٢			٧		٢٥		١				٣				٢٩
صحب	١							١								١
صدع	١							١								١

صدق	١								١							١
صرف	١					١										١
صفح	٣			١		٤										٤
صلح	٢			٤					٦							٦
صنع	٢					٢										٢
ضرب	٨			٤		١٢										١٢
طرح				١		١										١
طمع				٢					٢							٢
طلق				٣			١						٢			٣
طمس	١					١										١
طهر	٢		١	١			٣									٤

عبد	٦			٣١		٣٧										٣٧
عبر				١								١				١
عتل				١		١										١
عجل	١						١									١
عدل				٢		٢										٢
عرض	١١			٢					١٣							١٣
عزل				٢								٢				٢
عشر				١				١								١
عصم				٢								٢				٢
عقب				١				١								١
علم	٤			٢٧		٣١										٣١

عمل	٢			٩		١١										١١
غسل				١		١										١
غفر	٢٧	١		٨		١٧								١٩		٣٦
غلظ	٢					٢										٢
فتح	٢					٢										٢
فرغ	٢								٢							٢
فرق	١			١		١		١								٢
فسح				٢		١				١						٢
فعل	١			٢		٣										٣
قبل	٤								١	٣						٤
قتل	١		١	٢٢		١٠		١٤								٢٤



قنت		١				١										١
كبر		٢					٢									٢
كتب	٣			٢		٤		١								٥
كرم		١							١							١
كشف	١					١										١
كفر	٢			١		٢	١									٣
كفل	١								١							١
لحق	٢								٢							٢
لعن	١					١										١
لمس				١								١				١
متع	١			٨			٢			٧						٩

محن				١								١				١
مسح				٣		٣										٣
مسك	٣			٣					٥					١		٦
مطر	١								١							١
مكث				٢		٢										٢
مهل	٣						٢		١							٣
نبذ	١					١										١
نحر	١					١										١
نذر	٨			١					٩							٩
نزل	٢								٢							٢
نشر				٢								٢				٢

نشز				٢		٢										٢
نصب	١					١										١
نصت				٢					٢							٢
نصر	٧			١		٧						١				٨
نظر	٣٢	١		١٥		٣٩			٣			٦				٤٨
نفخ				١		١										١
نفذ				١		١										١
نفر				٤		٤										٤
نفق				٩					٩							٩
نقص	١					١										١
نكح				٣		٢			١							٣

نكر				١			١									١
هبط	٢		١	٤		٧										٧
هجد	١									١						١
هجر	٣			١		٤										٤
المجموع	٣٩٠	١٧	٧	٤٠٠	١	٤٩٣	٧٦	٣٥	١٠٦	١٩	١	٥٩	٢	٢٣	١	٨١٥

تعقيب على جدول الأمر من السالم في القرآن الكريم:

إذن قد ورد الأمر من السالم في القرآن الكريم في (٨١٥) موضعا من (١٥٢) فعلا من (١٠) أوزان.

ويتضح أن الأمر من المجرد أكثر من المزيد في الأفعال السالمة ، وترتيب الأوزان كالآتي :

١ – فعل (المجرد) : ٤٩٣ موضعا من ٨٤ فعلا .

٢ – أفعل (المزيد) : ١٠٦ مواضع من ٣٤ فعلا .

٣ – فعل (المزيد) : ٧٦ موضعا من ٢٣ فعلا .

٤ – افتعل(المزيد) : ٥٩ موضعا من ١٥ فعلا .

٥ – فاعل (المزيد) : ٣٥ موضعا من ١٦ فعلا .

٦ – استفعل (المزيد) ٢٣ موضعا من ٤ أفعال .

٧ – تفعل (المزيد) ١٩ موضعا من ٧ أفعال .

٨ – انفعل (المزيد) موضعين من فعل واحد .

٩ – تفاعل (المزيد) موضع واحد فقط .

١٠ – افتعل (المزيد) موضع واحد فقط .

ولو اعتمدنا عدد الأفعال أساسا للترتيب، لا عدد المواضع، لكان الترتيب الآتي:

١ – فعل (المجرد) : ٤٩٣ موضعا من ٨٤ فعلا .

٢ – أفعل (المزيد) : ١٠٦ مواضع من ٣٤ فعلا .

٣ – فعل (المزيد) : ٧٦ موضعا من ٢٣ فعلا .

٤ – فاعل (المزيد) : ٣٥ موضعا من ١٦ فعلا .

٥ – افتعل(المزيد) : ٥٩ موضعا من ١٥ فعلا .

٦ – تفعل (المزيد) ١٩ موضعا من ٧ أفعال .

٧ – استفعل (المزيد) ٢٣ موضعا من ٤ أفعال .

٨ – انفعل (المزيد) موضعين من فعل واحد .

٩ – تفاعل (المزيد) موضع واحد فقط .

١٠ – افتعل (المزيد) موضع واحد فقط .

والملاحظ تقدم وزن وزن(فاعل) على (افتعل)، وتقدم وزن (تفعل) على (استفعل).

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فكان لضمير المخاطبين السبق من حيث نسبة مجيئه مع صيغ الأمر من الأفعال السالمة ، وتبعه ضمير المخاطب، وجاءت ضمائر(المخاطبة والمخاطبين والمخاطبات) بما لا يتناسب مع كثرة الضميرين (المخاطبين والمخاطب)، وترتيبها ـ باعتبار عدد المواضع أساسا للترتيب ـ هو:

١ – المخاطبون : ٤٠٠ موضعا من ٩٥ فعلا .

٢ – المخاطب : ٣٩٠ موضعا من ١٠٠ فعل .

٣ – المخاطبة : ١٧ موضعا من ١٤ فعلا .

٤ – المخاطبان : ٧ مواضع من ٥ أفعال .

٥ – المخاطبات : موضع واحد فقط .

ولو راعينا عدد الأفعال، لا مواضعها، لتقدم ضمير المخاطب على ضمير المخاطبين، وكان ترتيبها هو:

١ – المخاطب : ٣٩٠ موضعا من ١٠٠ فعل .

٢ – المخاطبون : ٤٠٠ موضعا من ٩٥ فعلا .

٣ - المخاطبة : ١٧ موضعا من ١٤ فعلا .

٤ - المخاطبان : ٧ مواضع من ٥ أفعال .

٥ - المخاطبات : موضع واحد فقط .

ثانيا – الأمر من المهموز الفاء :

تتبع البحث فعل الأمر المهموز الفاء في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد					المجرد	المزيد					مجموع
	خاطب	خاطبة	خاطبان	خاطبون	خاطبات	فعل	فعّل	فاعل	أفعل	افتعل	استفعل	
أتى	٢٢		٣	٤١	١	٣٧		٢	٢٨			٦٧
أجر	١										١	١
أخذ	١٠	١		١٦		٢٢				٥		٢٧
أخر	١						١					١
أدى				١			١					١
أذن	٣			١		٣	١					٤
أذى				١					١			١
أكل		٢	٢	٢٨		٣٢						٣٢
أمر	٤			١		٤				١		٥
أمن	١			١٨					١٩			١٩
أوب		١					١					١
أوى				١		١						١
المجموع	٤٢	٣	٥	١٠٨	١	٩٩	٤	٢	٤٨	٢	١	١٦٠

تعقيب على الإحصاء:

يتضح من الجدول أن الأمر قد جاء من المجرد أكثر من المزيد ، وهو كالتالي:

١ – وزن فعل المجرد: ٩٩ موضعا .

٢ – وزن أفعل المزيد: ٤٨ موضعا .

٣ – وزن افتعل المزيد: ٦ مواضع .

٤ – وزن فعَّل المزيد: ٤ مواضع .

٥ – وزن فاعل المزيد: موضعان .

٦ – وزن استفعل: موضع واحد .

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر، فكما يلي :

١ – المخاطبون ١٠٨ موضع .

٢ – المخاطب ٤٢ موضعا .

٣ – المخاطبان ٥ مواضع .

٤ – المخاطبة ٤ مواضع .

٥ – المخاطبات موضع واحد .

ونخلص إلى أمور، هي:

١ – يجيء المهموز الفاء في العربية من خمسة أبواب؛ إذ إنه لا يأتي من (فعِل يَفْعِل) إلا أنه لم يأت الأمر منه في القرآن إلا من ثلاثة أبواب ، هي : ضرب ، وعلم ، ونصر ، أي لم يأت من بابي : فتح ، وحسن .

٢ – وردت أفعال الأمر من المهموز الفاء في القرآن من ستة أوزان ، هي: المجرد (فعل) ٩٩ موضعا ، المزيد : أفعل : ٤٨ موضعا ، ثم افتعل: ٦، وفعل : ٤ مواضع، وفاعل موضعان ، واستفعل موضع واحد .

٣ - ورد الأمر من مجرد المهموز الفاء في القرآن الكريم بزنة :

أ - عُلْ : ٥٤ موضعا .

ب - افعِ : ٣٨ موضعا مع المهموز الناقص ، والمهموز اللفيف .

ج - افْعُلْ: ٤ مواضع .

د - افْعَلْ: ٣ مواضع .

٤ - تقدم محذوف الفاء مذكورها من حيث الكثرة .

٥ - خلت أفعال الأمر من نون التوكيد .

ثالثـا – الأمر من المهموز العين :

تتبع البحث فعل الأمر من السالم في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

وقد رد في القرآن الكريم الأمر من مهموز العين في ٢٥ موضعا مـن ٤ جذور ، ومن ٢٢ وزنا.

الجذر	الإسناد		المجرد	المزيد	مج
	مخاطب	مخاطبون	فعل	أفعل	
رأى	٥	٤		٩	٩
سأل	١٤	٢	١٦ ١٤ بتحقيق الهمزة ٢ بحذفها		١٦
المجموع	١٩	٦	١٦	٩	٢٥

تعقيب على الإحصاء:

ويلاحظ أن المجرد أكثر من المزيد أيضا في المهموز العين :

١ – وزن (فعل) المجرد: ١٦ موضعا من فعل واحد هو سأل .

٢ – وزن (أفعل) المزيد: ٩ مواضع من فعل واحد هو رأى .

الوزن المجرد :

وإذا تحدثنا بأوزان صيغ الأمر سنقول : إنه ورد في القرآن الكريم الأمر من المهموز العين في ١٦ موضعا من فعل واحد هو سأل .

١ – وزن (افعلْ) من سأل في ١٤ موضعا، وهو من باب فتح .

٢ – وزن (فَل) من سأل في موضعين ، وهو تخفيف لوزن افعل أو لغة(لهجة) فيه .

وزن افعلْ :

المخاطب :

٨ مرات: فسل (واسأل) (٦) يونس ١٠ / ٩٤ ، فاسأله (١) يوسف: ١٢ / ٥٠، وسئلهم (واسألهم) (١) الأعراف ٧/ ١٦٣ .

المخاطبون:

٦ مرات: واسئلوا (واسألوا - فاسألوا) (٤) النساء ٤/ ٣٢ ، فسئلوهم وفاسألوهم (١) الأنبياء : ٢١ / ٦٣ . فاسئلوهن (فاسألوهن) (١) الأحزاب : ٣٣ / ٥٣ .

وزن (فل):

المخاطب فقط (٢) : (سل) البقرة : ٢/ ٢١١ ، سلهم (١) القلم ٦٨/ ٤٠

فقد ورد الأمر في القرآن الكريم من المهموز العين من وزن (أفعل) في ٩ مواضع من فعل واحد فقط هو رأى بزنة (أَفْعِلْ) وهو في المهموز العين والناقص معا: (أفِ) فقط.

المخاطب : ٥ : أرني (٢) : البقرة ٢/ ٢٦٠ ، أرنا (فأرنـا) ٣ ، وأرنـا : البقرة : ٢/ ١٢٨

المخاطبون : ٤ : أروني (فأروني) : ٤ ، لقمان ٣١ / ١١

نخلص مما سبق إلى أمور، هي:

١ - يجيء مهموز العين في العربية من أربعة أبواب هي : ضرب ، فتح ، وخرج ، وشرف ، ولا يأتي من بابين هما : فعَل يفعُل ، فعِـل يفعِـل ، إلا أن الأمر من المهموز العين، في القرآن لم يأت إلا من باب فتح فقط.

٢ - لم يرد في القرآن حذف همزة سأل في الأمر إلا في موضعين مقابـل ١٤ موضعا محققة الهمزة ، أما رأى فلـم تـأت في القـرآن إلا في المزيـد (أفعل) ومحذوفة الهمزة .

٣ـ تقدم ضمير المخاطب على ضمير المخـاطبين واقتصـر الأمـر عليهمـا، ففي القرآن المخاطب : ١٩ أكثر من المخاطبين : ٦ .

رابعــا - الأمر من المهموز اللام :

تتبع البحث فعل الأمر من مهموز اللام في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد			المجرد	المزيد				مج
	للمخاطب	للمخاطبان	للمخاطبون	فعل	فعّل	أفعل	تفعّل	استفعل	
بوأ		١					١		١
خسأ			١	١					١
درأ			١	١					١
رجا	٢					٢			٢
قرأ	٣		٣	٦					٦
نبأ	٥		٢		٥	٢			٧
هزأ			١					١	١
هيأ	١				١				١
المجموع	١١	١	٨	٨	٦	٤	١	١	٢٠

ويلاحظ أن المجرد من المهموز اللام أكثر أيضا من المزيد :

وزن (فعل) المجرد : ٨ مواضع من ٣ أفعال .

وزن (فعّل) المزيد : ٦ مواضع من فعلين .

وزن (أفعل) المزيد : ٤ مواضع من فعلين .

وزن (تفعل) : موضع واحد .

وزن استفعل : موضع واحد .

الوزن المجرد : ٨ مواضع من ٣ أفعال .

من أوزان الأمر ورد المهموز اللام في القرآن الكريم على وزن واحد (افعَلْ) من ثلاثة أفعال هي : خسأ – درأ – قرأ ، في ٨ مواضع ، كلها من باب(فتح) وخمسة مواضع منها مع المخاطبة ، وثلاثة مع المخاطب من الفعل قرأ كالآتي : المخاطب: اقرأ ٣ : الإسراء : ١٧ / ١٤ ، العلق : ٩٦/ ١ ، ٣

المخاطبون : اخسئوا (١) المؤمنون ٢٣ / ١٠٨ ، فادرءوا (١) آل عمران ٣/ ١٦٨ ، اقرءوا (فاقرءوا) (٣) هاؤم : الحاقة ٦٩ / ١٩ ف : المزمل ٧٣ / ٢٠ ف ٢٠

الوزن المزيد :

فقد ورد الأمر من وزن المزيد على (فعّل) المضعف العين من المهموز اللام في ستة مواضع من فعلين هما : نبأ – وهيأ زنة الأمر :

فعِّل : في خمسة مواضع مع المخاطب وواحد مع :

المخاطبة كالآتي : المخاطب (٥) : نبأ (١) الحجر ١٥/ ٥١ ، نبأنا (١) يوسف : ١٢ / ٧٦ ، نبئهم (٢) الحجر ١٥ / ٥١ والقمر (٥٤/ ٢٨)، وهيئ (١) الكهف : ١٨/ ١٠.

المخاطبون : (١) (نبئوني) : الأنعام ٦/ ١٤٣

أما وزن أفعل فقد ورد الأمر منه في القرآن الكريم في ٤ مواضع من فعلين هما : أرجأ – وأنبأ، فجاء من الأول بحذف الهمزة ، ومن لثاني بتخفيفها على لهجة تميم ومن جاورها، فالمسهل جاء بزنة الناقص في الأمر على :

أفع مع المخاطب (٢) : أرجه (٢) الأعراف ٧/ ١٢١ ، الشعراء ٢٦/ ٣٦ ، وبتخفيف الهمزة جاء بزنة السالم في الأمر على أفعل:

المخاطب (١) أنبئهم : (١) البقرة : ٢/ ٣٣ .

المخاطبون (١) أنبئوني (١) البقرة : ٢/ ٣١ .

وأخيرا فإن وزن أفعل هو الذي جاءت نصف أمثلته من الأمر الصريح مسهلة الهمزة على لهجة الحجاز ، ونصفها الآخر محقق الهمزة على لهجة تميم ، وهذا النصف المسهل يمثل ١٠ فقط من صيغ الأمر من المهموز اللام كلها .

ثم إن القرآن الكريم أضاف وزنين مزيدين ، وهما وزن (تفعل) حيث جاء الأمر منه بزنة:

(تفعل) مرة واحدة من الفعل (تبوأ) مع المخاطبين (١) تبوأ (١) يونس ١٠/ ٨٧ .

وزن(استفعل) (١) من الفعل (استهزأ) مع المخاطبين (١) (استهزا) التوبة ٩/ ٦٤ ، والهمزة محققة فيها .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ – لم يرد الأمر من المهموز اللام المجرد فى القرآن إلا من باب فتح أي بزنة(افعل) .

٢ – ورد الأمر من المهموز اللام فى القرآن على خمسة أوزان هى :المجرد (فعل) (٨) والمزيد (فعّل) (٦) ، (وأفعل) (٤) ، و(تفعل) مرة واحدة، و(استفعل) مرة واحدة .

٣ – انفرد القرآن بصيغة الأمر من المهموز اللام من وزني : تفعل ، واستفعل .

٤ – تقدم المخاطب على المخاطبين ، فقد ورد كما يلي :

المخاطب : ١١ .

المخاطبون : ٨ .

المخاطبان : مرة واحدة .

٥ – ورد الأمر من المهموز اللام في القرآن بتحقيق الهمزة على لهجة تميم مع وجود مثال بتسهيلها ثم حذفها على لهجة أهل الحجاز ، وبلغ التحقيق نسبة ٩٠ من صيغ الأمر على حين بلغ الحذف ١٠ فقط .

خامساً – الأمر من المضعف :

تتبع البحث فعل الأمر من المضعف في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد				مجرد	المزيد				مج
	مخاطب	مخاطبة	مخاطبون	مخاطبات	فعل	فعّل	أفعل	تفعّل	استفعل	
تمم	١		٣				٤			٤
حسس			١					١		١
حلل	١				١					١
حيي			٢			١			١	٢
ردد			٣		٣					٣
سرد			١				١			١
شدد	٢		١		٣					٣
صبب			١		١					١
ضمم	٢				٢					٢
عدد			١				١			١
غضض	١				١					١
غلل			١		١					١

فرر			١		١					١
فزز	١								١	١
قرر		١		١	٢					٢
قصص	١	١			٢					٢
كفف			١		١					١
منن	١				١					١
هزز		١			١					١
يمم			٢					٢		٢
المجموع	١٠	٣	١٨	١	٢٠	١	٦	٣	٢	٣٢

ويلاحظ أن المجرد من المضعف أكثر أيضا من المزيد ، وترتيب الأوزان ترتيبا تبادليا كالآتي:

١ – وزن أفعل المجرد : ٢٠ موضعا من ١٣ فعلا .

٢ – وزن أفعل المزيد : ٦ مواضع من ٣ أفعال .

٣ – وزن تفعل المزيد: ٣ مواضع من فعلين .

٤ – وزن استفعل المزيد : موضعين من فعلين .

٥ – وزن فعل المزيد : موضع واحد .

وبالنسبة للإسناد إلى الضمائر نلاحظ تفوق نسبة المخاطبين على نسبة المخاطب كالآتي :

١ – مع المخاطبين: ١٨ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ – من المخاطب: ١٠ مواضع من ٨ أفعال .

٣ – من المخاطبة: ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٤ – من المخاطبات: موضع واحد .

الوزن المجرد : ٢٠ موضعا من ١٣ فعلا .

ورد الأمر من المضعف في القرآن من المجرد على خمسة أمثلة :

أفعُل - فُعْل - فِعَل - فِعْلَ - فَلْ

ويكون بهذا قد جاء معاملا معاملة السالم (بفك التضعيف) في رقم (١) ، ومعاملا بالتضعيف والإدغام في الأرقام (٢، ٣ ، ٤) ، وبالحذف في رقم (٥) .

١ـ **(افعل)** : في ٨ مواضع من ٦ أفعال كلها مع المخاطب من باب (نصر).

المخاطب: (١) حلل (طه ٢٠/ ٢٧) ، واشدد: ٢ ، يونس ١٠/ ٨٨ . واضمم (٢) طه ٢٠ / ٢٢ ، واغضض ١ : لقمان ٣١ / ١٩ ، فاقصص : ١ الأعراف ٧/ ١٧٦ ، فامنن : (١)ص ٣٨ / ٣٩

٢ـ **(فعل)** في ٩ مواضع : ٧ مع المخاطبين ، وموضعان مع المخطبة ، كلها من باب (نصر) أيضا .

المخاطبون : ردوه (١) النساء ٤/ ٥٩ ، فردوها (٢) النساء ٤/ ٨٦ ، فشدوا (١) محمد ٤٧ / ٤ ، صبوا : الدخان ٤٤/ ٤٨ ،فغلوه (١) : الحاقة ٦١ / ٣٠ ، كفوا : (١) النساء ٤/ ٧٧ .

المخاطبة : قصيه (١) القصص ٢٨ / ١١ ، وهزي (١) مريم ١٦/ ٢٥.

ويلاحظ أن لغة القرآن انتخبت من باب (نصر) الأمر بفك الإدغام ، فلم ترد صيغة واحدة من الأمر المجرد من باب (نصر) على غير هذا

الشكل، في حين أنها جاءت من فعلين مما وردا مع المخاطب على (افعل) ، وهما (شد ، وقص) مع المخاطبة ، والمخاطبين على وزن (فعل) وهما (قصيه ، فشدوا) .

٣ – **فعّل** : في موضع واحد مع المخاطبين من باب (ضرب) : المخاطبون:
ففروا : الذاريات ٥١/ ٥٠ .

٤ – **فعل** : في موضع واحد مع المخاطبة من باب فرح أو فتح ، وهو :
وقري : مريم ١٩ / ٢٦ .

٥ – **فل** : في موضع واحد مع المخاطبات من باب فرح أو فتح ، وهو :
وقرن الأحزاب : ٣٣ / ٣٣ .

وقد ورد الأمر من المضعف المجرد من الأبواب الثلاثة التي يأتي منها في العربية (نصر – ضرب – فتح) مفضلا الفك مع المخاطب والإدغام مع المخاطبة ، ولا أستطيع الجزم بالنسبة للمخاطبات ؛ لأنه مثال واحد فقط جاء بالحذف .

الوزن المزيد : ورد الأمر من المضعف في القرآن الكريم من (أفعل) بزنة الأمر إلا أنه جاء بفك الإدغام مع المخاطب مثل المجرد ، وبالإدغام مع المخاطبين ، ولم يأت أمر مع غيرهما من هذا الوزن في القرآن الكريم ، كالآتي :

أفعل : موضع واحد مع المخاطب ،و (٥) مواضع مع المخاطبة .

المخاطب : أتم : التحريم ٦٦/ ٨ .

المخاطبون : أتموا: ٣ مواضع / البقرة ٢/ ١٨٧ ، وأسروا (١) الملك ٦٧/ ١٣ ، وأعدوا(١) الأنفال ٨/ ٦٠ .

تفعل : ٣ مواضع من فعلين ، يجيء الأمر من هذا الوزن على زنة تفعل في السالم ، وعليه جاء من المضعف في ثلاثة مواضع كلها مع المخاطبين في القرآن الكريم .

المخاطبون : تحسسوا : يوسف : ١٢/ ٨٧ ، فتيمموا : ٢ النساء ٤/ ٤٣ .

استفعل : موضعان في فعلين : جاء الأمر منه بزنة (استفعل) من المضعف الصحيح وبزنة (استفع) من المضعف اللفيف المقرون .

استفعل مع المخاطب : في موضع واحد : استفزز (١) الإسراء : ١٧/ ٦٤.

استفع : مع المخاطبين في موضع واحد : واستحيوا: (١) غافر ٤٠/ ٢٥ .

فعّل : في موضع واحد جاء الأمر مرة واحدة من المضعف المعتل اللفيف المقرون مع المخاطب بزنة (فعوا) ، والمخاطب منها بزنة (فع)

فع : مع المخاطبين : فحيوا النساء ٤/ ٨٦ .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ - المضعف المجرد في العربية يجيء من ثلاثة أبواب ، هي : نصر – ضرب – فرح ، والأكثر مما كان لازما أن يجيء مضارعه على (يفعِل) بكسر العين، وما كان متعديا على (يفعُل) بضم العين ، دون تحديد لما يخرج عن هذا القياس .

٢ - إن كان الشائع في العربية أن تخالف عين الماضي عين المضارع ، ويكثر (يفعُل) بضم العين مع اللازم، و(يفعِل) بكسر العين مع المتعدي ، فإن المضعف ينعكس فيه الحال إذ يكثر يفعل مع المتعدي ، ويفعل مع اللازم .

٣ - ورد الأمر من المضعف في القرآن الكريم من خمسة أوزان هي ، :
المجرد(فعل) ٢٠ ، ثم من المزيد (أفعل) : ٦ ، وتفعل ٣ ، واستفعل مرتين ، وفعل مرة واحدة.

٤ - قد جاء المزيد (أفعل) أكثر أوزان المزيد في الأمر من المضعف (٥) تقدم المخاطبون: ١٨ على المخاطب :١٠ في القرآن ، والمخاطبة ٣ ، والمخاطبات : ١ .

٥ - ورد الأمر من المضعف المجرد في القرآن بزنة (فُعْل) ٩ مرات ، أكثر من (افْعُل) : ٨ ، ثم فِعْل (١) ، (فَعْل) (١)، وفَلْ (١) ، ومضموم الفاء والعين من باب نصر ، ومكسور الفاء من باب ضرب ، ومفتوح الفاء من باب فرح.

٦ - وردت زنة (افعل) ٨ من المجرد في القرآن بالفك مثل السالم على حين وردت الصيغ من فعل و فعل وفعل (١١) بالإدغام، وزن (فل) : ١ بالحذف .

ونلحظ أن لغة القرآن قد انتخبت للمخاطب من باب نصر الأمر بفك الإدغام، فلم ترد صيغة واحدة من الأمر المجرد، من باب (نصر) على غير هذا الشكل ، في حين أنها صاغت الأمر المسند إلى المخاطب أو المخاطبة من الباب نفسه (نصر) بالإدغام بزنة (فعل)، وهذا يؤكد مراعاة النص القرآني للتيسير الصوتي .

٧ - ورد الأمر من المضعف في القرآن على زنة (أفعل) إلا أنه جاء بفك الإدغام مع المخاطب مثل المجرد، وبالإدغام مع المخاطبين مثل المجرد أيضا ، ولم يأت أمر مسند من غيرهما في هذا الوزن .

ونستطيع أن ننظر إلى الإسناد إجمالا من حيث الفك والإدغام والحذف، ونلحظ أن :

صيغ المخاطب في القرآن جاءت كلها ١٠٠ بفك الإدغام مثل السالم،أما صيغ المخاطبة والمخاطبين في القرآن فجاءت كلها ١٠٠ بالإدغام، أما صيغة المخاطبات من المضعف في القرآن فوردت بحذف أحد المثلين.

سادسا - الأمر من المثـــال:

تتبع البحث فعل الأمر من المثال في القرآن الكريم، وقام بتحديد جـذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد		المجرد	المزيـــــد			مج
	مخاطب	مخاطبون	فعل	أفعل	فعّل	تفعّل	
ودع	١		١				١
وذر	١٣	٩	٢٢				٢٢
وزع	٢			٢			٢
وزن		٢	٢				٢
وعد	١		١				١
وعظ	١	١	٢				٢
وقد	١			١			١
وقع		٢	٢				٢
وقف		١	١				١
وكل	٩	٢				١١	١١
وهب	٧		٧				٧
يسر	١				١		١
يمم		٢				٢	٢
المجموع	٣٦	١٩	٣٨	٣	١	١٣	٥٥

ويتضح من هذا الجدول أن المجرد أكثر من المزيد أيضا، ونرتب الأوزان تنازليا كالآتي :

١ – الوزن المجرد فعل : ٣٨ موضعا من ٨ أفعال .

٢ – الوزن المزيد تفعل : ١٣ موضعا من فعلين .

٣ – الوزن المزيد أفعل : ٣ مواضع من فعلين .

٤ – الوزن المزيد فعل: موضع واحد .

ويلاحظ أن الأمر من المثال من حيث الإسناد إلى الضمائر لم يسند إلا إلى المخاطب والمخاطبين، وإلى المخاطب أكثر من المخاطبين حيث جاء :

المخاطب : ٣٦ موضعا من ٦ أفعال ، والمخاطبون : ١٩ موضعا من ٧ أفعال .

الوزن المجرد : ورد الأمر من وزنين هما : عَلْ ، عِلْ :

عَل : ورد في ٣٢ موضعا من ٤ أفعال هي : ودع : (١) ، وذر : (٢٢) ، وقع (٢) ، وهب(٧) . أي بمعدل : ٢١ مرة مع المخاطب، ١١ مع المخاطبين، وكلها من باب فتح .

عِلْ : ورد في ٦ مواضع من ٤ أفعال، وهي : زن (٢) ، وعد(١) ، وعظ(٢) ، وقف(١) ، و(٤)مع المخاطبين ، (٢) مع المخاطب كلها من باب ضرب، وبهذا يتضح أن الأمر من المثال في القرآن لم يأت إلا من بابين فقط هما : فتح ، وضرب.

الوزن المزيد :

تفعل :في ١٣ موضعا من فعلين، ويعامل في العربية معاملة السالم حيث جاء تفعل : ١٣ موضعا من فعلين مع المخاطب ، في ٩ مواضع ، ومع المخاطبين ٤ في مواضع .

أفعل : في ٣ مواضع من فعلين ، ويعامل أيضا معاملة السالم، وجاء من جذرين هما : (وزع) ، و(وقد) للمخاطب فقط .

فعِّل : في موضع واحد، مثل السالم هو : يسر : (طه ٢٦:) .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ – المثال المجرد يجيء في العربية من خمسة أبواب، ولا يأتي من باب واحد هو باب (نصر) إلا من فعل واحد ، وهو (وجد يجد) في اللهجة العامرية، ولم يأت الأمر من المثال في القرآن إلا من بابين فقط هما : فتح وضرب .

٢ – ورد الأمر من المثال من أربعة أوزان .

٣ ـ تقدم المجرد على المزيد .

٤ – تقدم (تفعل) على (أفعل).

٥ ـ تقدم المخاطب على المخاطبين.

سابعا ــ الأمر من الأجوف في القرآن الكريم:

تتبع البحث فعل الأمر من الأجوف في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونـوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد					المجرد	المزيد							مج
	مخاطب	مخاطبة	مخاطبان	مخاطبون	مخاطبات	فعل	فعّل	فاعل	أفعل	تفعل	تفاعل	افتعل	استفعل	
أوب		١					١							١
بوأ			١							١				١
بيع	١							١						١
بين				٣						٣				٣
توب	١			٧		٨								٨

جوب				٣					١				٢	٣
جير	١								١					١
خوف				١		١								١
ذوق	١			٢٣		٢٤								٢٤
زود				١						١				١
زيد	٣					٣								٣
سبح				١		١								١
سيد				٧		٧								٧
شور	١							١						١
صور	١					١								١
صيد				١								١		١
طوع				٣٠	١				٣١					٣١
عوذ	٤												٤	٤
عون				٥					١		١		٣	٥

فيض				٢					٢					٢
قول	٣٣٢	١	٣	١٢	١	٣٤٩								٣٤٩
قوم	١٢		١	١٩	١	٣			٢٥				٥	٣٣
كون	١١	١		١٠		٢٢								٢٢
كيد				٣		٣								٣
لوم				١		١								١
موت				٢		٢								٢
ميز				١								١		١
نوب				١					١					١
هيأ	١							١						١
المجموع	٣٦٩	٣	٥	١٣٣	٣	٤٢٥	٢	٢	٦٢	٥	١	٢	١٤	٥١٣

يتضح من الجدول السابق أن الأمر من الأجوف ورد في (٥١٣) من (٢٩) فعلا من ثمانية أوزان وأن المجرد أكثر من المزيد، والترتيب تنازليا كالآتي :

١ - المجرد : فعل : في ٤٢٥ موضعا من ١٣ فعلا .

٢ - المزيد أفعل : ٦٢ موضعا من ٧ أفعال .

٣ - المزيد استفعل : ١٤ موضعا من ٤ أفعال .

٤ - المزيد تفعل : ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٥ - المزيد فعل : موضعان من فعلين .

٦ - المزيد فاعل : موضعان من فعلين .

٧ - المزيد افتعل : موضعان من فعلين .

٨ - المزيد تفاعل موضع واحد .

أما الإسناد إلى الضمائر فكان المخاطب أكثر من المخاطبين والمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات في عدد المواضع، لكن ضمير المخاطبين أكثر من حيث عدد الأفعال، وترتيبها من حيث عدد المواضع هو:

١ - المخاطب : في ٣٦٩ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ - المخاطبون : في ١٣٣ موضعا من ٢٠ فعلا .

٣ - المخاطبان : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٤ - المخاطبة : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٥ - المخاطبات : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

وترتيبها من حيث عدد الأفعال هو:

١ - المخاطبون : في ١٣٣ موضعا من ٢٠ فعلا .

٢ – المخاطب : في ٣٦٩ موضعا من ١٢ فعلا .

٣ – المخاطبان : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

٤ – المخاطبة : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

٥ – المخاطبات : في ٣ مواضع من ٣ أفعال .

الوزن المجرد :

ورد الأمر من الأجوف في القرآن الكريم في ٤٢٥ موضعا من ١٣ فعلا على ثلاثة أنماط من أوزان الأمر، هي : فُلْ ، فِلْ ، فَلْ ، الأول الأمر من يفعُل ، والثاني من يفعِل، والثالث من يفعَل .

١. فُلْ : جاء في ٨ أفعال هي : تاب ٨ مواضع ، وذاق ٢٤ موضعا ، وصور موضع واحد ، وقال ٣٤٩ ، وقام ٣ ، وكان ٢٢ ، ولام موضع واحد ، مات موضعان ، وكلها في ٤١٠ موضع من باب (نصر) .

٢. فِلْ : جاء ٤ جذور في ١٤ موضعا ، وهي : زيد : (٣) ، وسيح (١) ، سيد (٧) ، كيد (٣) ، من باب (ضرب).

٣. فَلْ : ولم يأت مع المخاطب في القرآن الكريم مطلقا، بل جاء مع المخاطبين فقط من باب (فرح) من الفعل :خاف .

الوزن المزيد :

أفعل : جاء الأمر من الأجوف منه في القرآن الكريم في ٦٢ موضعا من ٧ أفعال ، وقد جاء بزنة (أفل) مع المخاطب والمخاطبات في : ١١ موضعا من ٣ أفعال، وجاء بزنة (أفيل) سواء أكان الأصل واوا أم ياء مع المخاطبين في ٥١ موضعا من ٦ أفعال .

استفعل : جاء في ١٤ موضعا من ٤ أفعال، جاء مع المخاطب بزنة (استفعل) والمخاطبين والمخاطبين بزنة (استفيلوا ، واستفيلا) ، أى مع حدوث الإعلال بالنقل والقلب .

أ - استفل : مع المخاطب : ٦ مواضع من فعلين .

ب - استفيل بإعلال العين إلى ياء بوصفه حدث مد مع المخاطبين والمخاطبين في ٨ مواضع من ٣ أفعال .

تفعّل : جاء في ٥ مواضع من ٣ أفعال معاملا معاملة السالم؛ إذ جاء بزنة :

تفعل : في ٥ مواضع من ٣ أفعال .

فعّل : جاء في موضعين من فعلين ، وعومل معاملة السالم .

فاعل : جاء في موضعين وعومل معاملة الصحيح أيضا .

افتعل : جاء في موضعين من فعلين أيضا

تفاعل : جاء في موضع واحد .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١. يجيء الأمر المجرد من الأجوف في العربية من ثلاثة أبواب هي : نصر وضرب وفرح ، وهذا يعني أن المجرد الأجوف لا يأتي إلا بمخالفة حركة العين في الماضي لعين المضارع، وقد ورد الأمر في القرآن الكريم من الأبواب الثلاثة على اختلاف في النسبة :

من باب نصر: ٤١٠ ، ومن باب ضرب : ١٤ ، ومن باب فرح: موضع واحد.

٢. ورد الأمر من الأجوف في القرآن من ثمانية أوزان على خلاف في النسبة، فعل (المجرد) : ٤٢٥ ، وأفعل (المزيد) : ٦٢ ، واستفعل: ١٤ ، وتفعل : ٥ ، وفعل : ٢ ، وفاعل : ٢ ، وافتعل : ٢، وتفاعل:١ .

٣. أسند الأمر إلى خمسة ضمائر من ضمائر الخطاب .

٤. ورد الأمر من الأجوف المجرد بزنة (فُلْ) أكثر من (فِلْ)٩ وتلاهما (فَلْ).

٥. ورد الأمر من الأجوف في القرآن الكريم من (تفعل ، فعل ، فاعل ، وتفاعل) بتصحيح العين واوا أو ياء مثل السالم ، وبقلب العين ألفا في (افتعل) لتحركها وانفتاح ما قبلها .

٦. خلت أفعال الأمر من الأجوف في القرآن الكريم من نون التوكيد.

ثامنا ــ الأمر من الناقص في القرآن الكريم:

تتبع البحث فعل الأمر من الناقص في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد					المجرد	المزيد							مج
	مخاطب	مخاطبة	مخاطبان	مخاطبون	مخاطبات	فعل	فعّل	فاعل	أفعل	تفعل	تفاعل	افتعل	استفعل	
أتى	٢٢		٣	٤١	١	٣٧		٢	٢٨					٦٧
أدى				١			١							١
أذى				١					١					١
بغى	٢			٤								٦		٦
بلى				١								١		١

بنى	٢			٢		٤								٤
تلو	٧					٧								٧
حصى				١					١					١
خشى				٥		٥								٥
خلو				١			١							١
دعو	١١			٢١		٣٢								٣٢
رأى	٥			٤					٩					٩
رجو				١		١								١
رعى	٢			١		١		٢						٣
سرى	٥								٥					٥
سعى				١		١								١
سمو				١			١							١
صلى	٢			٤		٣	٤							٦

عدو				١								١		١
عفو	٣			١		٤								٤
علو				٧	١									٨
غدو				١		١			٣		٨			١
فتو	٣			٢									٢	٥
قدم	١											١		١
قضى	١			١		٢								٢
كسو				١		١								١
لغو				١		١								١
لقى	٧	١	١	٧					١٦					١٦
مشى				٢		٢								٢
مضى				١		١								١
منى				٢						٢				٢

نجو	٦			١			٦				١			٧
ندى				١				١						١
نهي	١			٢		١						٢		٣
هتى				٤				٤						٤
هدى	٢			١		٣								٣
المجموع	٨٢	١	٤	١٢٦	٢	١٠٦	١٣	٩	٦٣	٢	٩	١١	٢	٢١٥

تعقيب على جدول الأمر من الناقص في القرآن الكريم:

نلاحظ من الجدول الآتي:

١ـ المجرد(فعل) : في ١٠٦ مواضع من ١٨ فعلا

٢ ـ المزيد (أفعل) : في ٦٣ موضعا من ٧ أفعال

٣ـ المزيد (فعّل) : في ١٣ موضعا من ٥ أفعال

٤ـ المزيد (افتعل): في ١١ موضعا من ٥ أفعال

٥ـ المزيد (فاعل): في ٩ مواضع من ٤ أفعال

٦ـ المزيد (تفاعل): في ٩ مواضع من فعلين

٧ـ المزيد (تفعّل): في موضعين من فعل واحد.

٨ ـ المزيد (استفعل): في موضعين من فعل واحد.

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فقد جاء ضمير المخاطبين أكثر من المخاطب، وتلاه المخاطبون ثم المخاطبات ثم المخاطبة، كالآتي:

١ـ المخاطبون : ١٢٦ موضعا من ٣٣ فعلا.

٢ـ المخاطب: ٨٢ موضعا من ١٧ فعلا.

٣ ـ المخاطبين: ٤ مواضع من فعلين.

٤ـ المخاطبات: في موضعين من فعلين.

٥ـ المخاطبة: في موضع واحد.

جاء الأمر الناقص في ١٠٦ مواضع من ١٨ فعلا على الأوزان الآتية: (افعِ ، افعُ ، افعَ).

افــــعِ :جاء في ٤٩ موضعا من ٦ أفعال ، هي : أتى : ٣٧ ، بنى : ٤٧، وقضى : ٢ ، ومشى : ٢ ، ومضى : ١ ، وهدى : ٣ ، وكلها من باب (ضرب) مع المخاطبين : ٢٨ موضعا ، ومع المخاطب : ١٨ موضعا ، ومع المخاطَبين : ٣ مواضع.

افــــعُ : جاء في ٤٦ موضعا من ٦ أفعال ، هي : تلى : ٧ ، ودعا : ٣٢ ، ورجا : ١، وعفا : ٤ ، وغدا : ١، وكسا : ١ ، وكلها من باب (نصر) مع المخاطب : ٢١ ، ومع المخاطبين : ٢٥.

افــــعَ: جاء في : ١١ موضعا من ٦ أفعال ، هي : خشى : ٥ ، ورعى : ١ ، وسعى : ١ ، وصلى : ٢ ، ولغى : ١ ، ونهى : ١، وهي من باب (فتح) و(فرح) ، ووردت مع المخاطب : ١ ، ومع المخاطبين : ١٠ .

صيغ الأمر من المزيد الناقص:

الأمر من فعّل : فع، ومن فاعل : فاع ، ومن أفعل : أفع ، ومن تفعل: تفع، ومن تفاعل: تفاع ، ومن افتعل : افتع، ومن استفعل : استفع.

وقد ورد الأمر من أفعل الناقص في القرآن الكريم في ٣٦ موضعا من ٧ أفعال بزنة (أفع) من أتى : ٢٨ ، و حصى :١ ، وأذى : ١ ، وسرى : ٥، وفتى : ٣ ، ولقى :١٦ ، مع المخاطب : ٢٠ موضعا ، والمخاطبة : ١ ، والمخاطبين : ١ ، والمخاطبين : ٣٠ ، والمخاطبات : ١

وبزنة (أفِ) من المهموز العين الناقص : رأى : ٩ ، للمخاطب : ٥ مواضع، هي : أرني : ٢ ، وللمخاطبين : ٤

وزن(فعّل): ورد الأمر من فعل في القرآن من الناقص في ١٣ موضعا من ٥ أفعال بزنة (فع) مع المخاطب الذي يتحول إلى (فعوا) عند الإسناد إلى واو الجماعة.

و(فعّ) : ١٣ موضعا ، للمخاطب : ٨ مواضع ، وللمخاطبين : ٥ مواضع.

وزن (افتعل) : جاء الأمر في ١١ موضعا من : ٥ أفعال كلها بزنة (افتع) ، وقد جاءت : ٣ للمخاطب ، و ٨ للمخاطبين.

وزن فاعل : جاء في ٩ مواضع من ٤ أفعال كلها بزنة : (فاع) مع المخاطب ، ٤ للمخاطب ، و٥ للمخاطبين .

وزن تفاعل : جاء في ٩ مواضع من فعلين كلها بزنة تفاع ، ووردت مع المخاطبين والمخاطبات فقط ، المخاطبون : ٨ ، والمخاطبات : ١ .

وزن تفعل : جاء في موضعين من فعل واحد بزنة (تفع) ولم يرد إلا مع المخاطبين ومرتين فقط .

وزن استفعل : جاء في موضعين من فعل واحد بزنة (استفع)، وجاء متصلا بضمير المفعولية للغائبين ، وللمخاطب : ٢ .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ - يجيء المجرد من الناقص في العربية من خمسة أبواب ، هي : نصر ، وضرب ، وفتح، وفرح ، وشرف ، ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني ما اشترط في الأجوف منهما ، وهو أن يكون في الأول

واويا وفي الثاني يائيا ، وهذا معناه أن الناقص لا يجيء من باب : (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما .

٢ – ورد الأمر من الناقص في القرآن الكريم من ثمانية أوزان ، وتقدم المجرد على المزيد فيهما ، وتقدم (أفعل) المزيد على غيره من المزيد كما يلي :

المجرد (فعل) : ١٠٦ أكثر من المزيد (أفعل) : ٦٣ ثم فعّل : ١٣ ، وافتعل : ١١ ، وفاعل: ٩ ، وتفاعل : ٦ ، وتفعل : ٢ ، واستفعل : ٢ .

٣ – تقدم ضمير المخاطبين على المخاطب ، فضمير المخاطبين : ١٢٦ أكثر من المخاطب: ٨٢ ، ومن المخاطبين : ٤ ، والمخاطبات : ٢ ، والمخاطبة: ١ .

٤ – ورد الأمر من الناقص المجرد في القرآن الكريم من أربعة أبواب فقط، هي : ضرب : ٩ بزنة (افع) ، أكثر من نصر : ٤٦ بزنة (افع) ، ثم بابي (فتح وفرح) : ١١ ، بزنة (افع) أى أن الأمر من الناقص المجرد لم يأت من باب (شرف) في القرآن الكريم كما لم يأت من (فعل يفعِل) مما في العربية في الغالب .

٥ـ ورد الأمر في القرآن الكريم من الناقص المهموز العين (رأى) بزنة (أف) فقط .

٦ – لم يؤكد الأمر من الناقص بالنون .

تاسعا ــ الأمر من اللفيف :

اللفيف نوعان، هما:

اللفيف المقرون، وفيه يتجاور الحرفان اللذان هما من حروف العلة، ومثاله: هوى.

واللفيف المفروق وفيه لا يتجاور الحرفان اللذان هما من حروف العلة، ومثاله: وعى.

أولا : الأمر من اللفيف المفروق :

تتبع البحث فعل الأمر من اللفيف المفروق في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

قد جاء من(٣) أفعال في (١٢٢) موضعا من (٥) أوزان ، كالتالي :

الجذر	الإسناد			المجرد	المزيد				
	مخاطب	مخاطبون	مخاطبات	فعل	فعّل	أفعل	تفعّل	افتعل	مج
وفى	٢	١٢				١١	٣	٨٢	١٤
وقى	٨	٧٩	١	٦					٨٨
ولى	٨	٢			٥		٥		١٠
المجموع	١٨	٩٣	١	٦	٥	١١	٨	٨٢	١١٢

ويلاحظ من الجدول أن المزيد ـ للمرة الأولى ـ أكثر من المجرد، وترتيبه على أساس من عدد المواضع هو:

١ - المزيد افتعل : في ٨٢ موضعا من فعل واحد .

٢ - المزيد أفعل : ١١ من فعل واحد .

٣ - المزيد تفعل : ٨ من فعلين .

٤ـ المجرد فعل : ٦ من فعل واحد .

٥ ـ المزيد فعّل : جاء في خمسة مواضع من فعل واحد .

وترتيبه على أساس من عدد الأفعال هو:

١ - المزيد تفعل : ٨ من فعلين .

٢ - المزيد افتعل : في ٨٢ موضعا من فعل واحد .

٣ - المزيد أفعل : ١١ من فعل واحد .

٤ـ المجرد فعل : ٦ من فعل واحد .

٥ ـ المزيد فعّل : جاء في خمسة مواضع من فعل واحد .

أما بالنسبة للإسناد فضمير المخاطبين أكثر من المخاطب، ولم ترد مع المخاطب إلا صيغة واحدة :

١ - المخاطبون : ٩٣ موضعا من ٣ أفعال .

٢ - المخاطب : ١٨ موضعا من ٣ أفعال .

٣- المخاطبات : موضع واحد .

وزن افتعل : جاء الأمر في : ٨٢ موضعا من فعل واحد بزنة (اتْقيْ) على الأصل تحول بالمماثلة الرجعية إلى (اتَّقِ) ، وكان المخاطب : ٣ ، والمخاطبون : ٧٨ ، والمخاطبات:١ .

وزن أفعــل : جاء في : ١١ موضعا مـن فعـل واحـد بزنـة (افْـعِ) للمخاطب (١)، والمخاطبين : (١٠) .

وزن تفعــل : ٨ مواضـع مـن فعلـين بزنـة (تَفَـعَّ) للمخاطـب : ٦ ، وللمخاطبين : ٢ .

المجرد فعل : ٦ مواضع من فعل واحد بزنة (ع) ، ولم يرد إلا مسـندا إلى ضـمير المـتكلمين وإلى ضـمير الغـائبين ، ومـرة واحـدة إلى ضـمير المخاطبين.

المزيد فعّــل : في القـرآن : ٥ مواضـع مـن فعـل واحـد بزنـة (فَـعِّ) للمخاطب، وللمخاطبين : ٢ .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

(١) يجيء الأمر من اللفيف المفروق من ٣ أبواب ، هي : ضَرب وفـرح وحسب ، ولم يأت في القرآن إلا من باب واحد ، هو : (ضَرب)

(٢) أسـند الأمـر إلى مـن اللفيـف المفـروق إلى المخـاطبي : ٩٣ ، وإلى المخاطب : ١٨، وإلى المخاطبات : ١ ، ولم يسند لغيرها من ضـمائر المخاطب.

ثانيا : الأمر من اللفيف المقرون :

تتبع البحث فعل الأمر من اللفيف المفروق في القـرآن الكـريم، وقـام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسـناده، ونـوع الفعـل مـن حيـث التجـرد والزيادة.

الجذر	الإسناد	المجرد	المزيــــد		مج
	مخاطبون	فعل	فعّل	استفعل	
أوى	١	١			١
حيي	٢		١	١	٢
المجموع	٣	١	١	١	٣

وقد تساوت الأوزان (فعل) و(فعّل) و(استفعل)، كل منها في موضع واحد فقط ، وعومل الفعل فيها معاملة الناقص .

المجرد: افع : وجاء مع ضمير المخاطبين (فَفْعوا) : فأووا : الكهف : ١٦،

المزيد فعّل: (فعّ) مع المخاطبين (فَفَعُّوا) : فحيوا (١): النساء ٨٦ .

استفعل: (استفع) مع المخاطبين ، و(استفعوا) : واستحيوا : غافر ٢٥.

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ - يجيء اللفيف المفروق من ثلاثة أبواب : ضـرب ، وفـرح ، وحسـب، ولم يأت الأمر منه إلا من باب واحد في القرآن الكريم هو باب : ضرب .

٢ - ورد في القرآن الكريم الأمر من اللفيف المفروق ـ على غير الشـائع ـ من المزيد أكثر من المجرد ، إذ ورد (افتعل) : ٨٢ أكثر من أفعـل : ١١ ، ومن تفعلل : ٨، ومن المجرد (فعل) : ٦ ومن المزيد فعل : ٥ .

٣ - أسند الأمر من اللفيف المفروق في القرآن الكريم إلى ضمير المخاطبين: ٩٣ أكثـر مــن المخاطــب : ١٨ ، والمخاطــب (١) ، ولم يســند إلى المخاطبة، ولا إلى المخاطَبين.

٤ - ورد الأمر من اللفيف المفروق من المزيـد (فعّل ، وافتعـل ، وأفعـل) بتصحيح الفاء خلافا للمجرد، ومعاملا معاملة الناقص .

ونخلص إلى أن اللفيف المفروق :

(١) يجيء الأمر من اللفيف المقرون من بابين ، همـا : ضـرب ، فـرح ، وورد الأكثر من باب : (ضرب).

(٢) اقتصر الإسناد إلى المخاطبين فقط.

المبحث الثاني

الأمر بالمصدر
المنصوب النائب عن عامله

المبحث الثاني

الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن عامله

ينوب المصدر المنصوب عن عامله المحذوف وجوبا في أساليب إنشائية طلبية ، أو في أساليب إنشائية غير طلبية، أو في أساليب خبرية محضة.

ويخص هذا البحث منها الأساليب الإنشائية الطلبية، وهذه قد تكون أمرا ، أو نهيا ، أو دعاء، أو توبيخا، ويخصنا منها ما يدل على الأمر أو الدعاء.

وهذا المصدر النائب نوعان، هما:

١ـ ما ينصب بفعل من لفظه ومادته، وهذا قياسي.

٢ـ ما ليس له فعل من لفظه ومادته، مثل: بله ، وحنانيك، حذاريك، وهذا سماعي.

يقول سيبويه: أما بله زيدٌ يقول: دع زيدًا، وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول ضَرْبَ زيدٌ[١].

أما حنانيك فقد حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه. يقول سيبويه[٢]. ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحان الله ومعاذ الله إلا مضافًا، فحنانيك لا يتصرف، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك، قال طرفة بن العبد:

أبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنا حنانيك بعضُ الشرِّ أهونُ من بعض [٣]

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٤- ٣٥٢.

(٣) ديوان طرفة ص ٤٨، والهمع ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١١٨.

فقد جاء "حنانيك" منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى "حنانيك" لإرادة التكثير.

ومثل ذلك: لبيك وسعديك، ... فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله، وهو أيضًا بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعًا وطاعة إلا أن لبيك لا يتصرف.

ومثل ذلك: حذاريك، كأنه قال ليكن منك حَذَرٌ بعد حذرٍ كما أنه أراد بقوله: لبيك وسعديك: إجابة بعد إجابة[1].

ويقول صاحب التصريح: "وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل أو المهمل فيمتنع ذكره معه، أي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه ، وهو نوعان : ما لا فعل له أصلا من لفظه ، نحو : ويل زيد وويحه ، وبله الأكف"[2]

وليس ذلك قاصرا على المصدر المؤكد وحده بل يشاركه المصدر المبين للنوع، يقول صاحب التصريح عطفا على كلامه السابق: "وكذلك النوعي نحو "فضرب الرقاب" أى فاضربوا ضرب الرقاب، ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف."[3]

يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أنهم قد يحذفون الفعل ويجعلون المصدر عوضًا منه، وذلك على ضربين:

(١) الكتاب ١/ ٣٤٩ وما بعدها.

(٢) شرح التصريح : ١ / ٣٣٠

(٣) شرح التصريح : ١ / ٣٣١

أحدهما: أن يكون في الأمر كقولك: ضربًا زيدًا، تريد: اضْرِبْ أزيدًا اضربًا، وقيامًا يا عمرو، تريد: قم قيامًا.

والثاني: في الخبر كقولهم: إنما أنت سيرًا، يريدون تسير سيرًا[1].

ويقول ابن هشام [2] وما له فعل، وهو نوعان:

واقع في الطلب، وهو الوارد دعاء كـ "سقيًا، ورعيًا، وجدعًا أو أمرًا أو نهيًا، نحو" قيامًا لا قعودًا ونحو {فضرب الرقاب}[3] وقول الشاعر:

على حين ألهى الناسَ جلُّ أمورهم ... فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب[4]

"فندلاً بدل من اللفظ اندل. والأصل: اندل يا زريق المال: أي اختطفه. يقال: ندل الشيء إذا اختطفه [5]، وهكذا يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء. فالمصدر "ندلاً" منصوب بفعل محذوف وجوبًا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه.

ويحدد الرماني بقياس الفعل المحذوف فيقول: "الذي يجوز من الفعل المحذوف إذا كثر إلى حد يصير المعنى به أظهر من الأصل الدال على الحذف؛ لأن المعنى به، أظهر مع أنه أخف. ولا يجوز حذفه من غير دليل عليه؛ لأنه لا يفهم به المعنى، ولا أن يمنع من إظهاره مع دليل عليه، إذا

---

(١) المقتصد ١/ ٥٩٠.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ١٤٠.

(٣) سورة محمد : ٤.

(٤) قال العيني: قاله الأحوص فيما زعم بعضهم، وعزاه الجوهري إلى جرير، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنه لأعشى همدان يهجو لصوصًا. انظر شرح الشواهد ٢/ ١١٦ مع حاشية الصبان.

(٥) حاشية الصبان ٢/ ١١٦.

كان الأصل مساويًا للفظ المحذوف في الكثرة، لأنه إذا ظهر فلأنه الأصل مع المساواة، وإن اختزل فلأنه أخف من غير إخلال بإفهام المعنى، وليس كل ما كثر استعماله بالحذف فإنه لا يظهر فيه الأصل، ولكن لذلك حد إذا بلغه لم يجز إظهار الأصل فيه[1].

(١) شرح كتاب سيبويه للرماني ٢/ ٨٦.

دلالة صيغة الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن فعله:

ما كانت اللغة لتؤثر تعبيرا على آخر إلا لأثارة من معنى يراد ، أو لنكتة من بلاغة تقصد، وإن استخدام المصدر المنصوب النائب عن فعله أمرا عدول عن طريق اللغة في الأمر ، وتتبدى فيه حكمة اللغة تلك.

فالأمر بالمصدر يكسب المعنى توكيدا ليس له مع الفعل، لما في المصدر حدث دون زمن، لا يصرف النظر إلى الزمن بل إلى الحدث المأمور به ذاته في عمومه.

ويدعم هذا ما عرف من دلالة الاسم على الثبوت، ودلالة الفعل على التغير، وقد دار خلاف كبير حول إفادة المصدر النائب عن فعله التوكيد ذكره صاحب (التصريح) وعقب عليه بقوله: والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد[1]

ويقول الدكتور تمام حسان : ولكن المصدر في هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من مادته بأن الأمر للطلب المحض، وهذا المصدر للإفصاح فهو قريب السبه من (نزالِ) و(تراكِ) . . . إلخ مما اعتبرناه على معنى خوالف الإخالة ، فحين قال الشاعر:

فندلا زريق المال ندل الثعالب

لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساويا تماما لمعنى (اندل)، وإنما أراد بذلك معنى إفصاحيا آخر انفعاليا فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب ما عززه الشاعر بقوله:(ندل الثعالب)، وهي معان لا توجد في صيغة الأمر المجردة[2]

(1) شرح التصريح: ١ / ٣٣٠

(2) اللغة العربية : معناها ومبناها: ٢٥٤ ، ٢٥٥

وإن كان الشيخ يس يرى غير هذا ، يقول : فإنا لا نجد فرقا بينه (أي ضربا زيدا) وبين : اضرب زيدا، وذاك لا تأكيد فيه[1] وسبب ذلك عنده هو أن: المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل، وبهذا باين اسم الفاعل، وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل.[2]

والرأي ما رآه صاحب (شرح التصريح)، لا ما رآه الشيخ ياسين.

---

(1) حاشية يس على شرح التصريح: ١ / ٣٢٤

(2) حاشية يس على شرح التصريح: ١ / ٣٢٤

المبحث الثالث

الأمر بصيغة الفعل المحذوف
فى التحذيـــر والإغــراء

المبحث الثالث

الأمر بصيغة الفعل المحذوف في التحذير والإغراء

تجتمع صيغتا التحذير والإغراء في باب واحد؛ وذلك لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداية به، كما يقولون: نعم وبئس وتقول الناس: الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، ونحو ذلك، ولا ترى طباعهم العكس، وقيل: إنما قدموا التحذير؛ لأنه من قبيل التخلية، والإغراء من قبيل التحلية، ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى، فالإغراء: التسليط على الشيء، والتحذير الإبعاد عنه[1].

وقد عرف ابن عقيل (ت ٦٩٨هـ) التحذير بأنه: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه وعرف الإغراء بأنه: أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به[2].

وعرف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) التحذير بأنه: تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه وعرف الإغراء بأنه: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله[3].

والتعريفان متقاربان وواضحان.

ولكن يفضل بعضهم أن يقال: إنه اسم منصوب، معمول للفعل: احذر المحذوف، ونحوه؛ لأن هذا يناسب مهمة النحو التي هي البحث في أحوال الكلم إعرابًا وبناء[4].

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ١٨٧، وما بعدها.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٠، وما بعدها.

(٣) أوضح المسالك ٤/ ٥- ٧.

(٤) النحو الوافي ٤/ ١٢٦ هامش (١).

أسلوب التحذير:

والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة.

أولها: "المحذِّر" وهو المتكلم الذي يوجه التنبيه لغيره.

ثانيها: "المحذَّر"، وهو الذي يتجه إليه التنبيه.

ثالثها: "المحذور" أو "المحذر منه" وهو: الأمر المكروه الذي يصدر بسببه التنبيه.

ولكن هذا الأصل قد يعدل عنه أحيانًا كثيرة، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة[1].

صور التحذير:

للتحذير خمس صور، تتمثل فيما يأتي:

١-صورة تقتصر على ذكر "المحذر منه" اسمًا ظاهرًا، دون تكراره ولا عطف مثيل له عليه.

وحكم هذه الصورة: جواز نصبه بفعل محذوف جوازًا هو ومرفوعه[2]، نحو "الأسدَ" أي: احذر الأسد؛ فإن شئت أظهرت، وإن شئت أضمرت[3].

٢-صورة تشتمل على ذكر "المحذر منه" اسمًا ظاهرًا؛ إما مكررًا، وإما معطوفًا عليه مثله بالواو. نحو: البردَ البردَ، والبردَ والمطرَ.

وحكمها: وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا[4].

---

(١) السابق ٤/ ١٢٦.

(٢) السابق ٤/ ١٢٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٠.

(٤) النحو الوافي ٤/ ١٢٨.

٣-صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذر؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه، سواء أكان مكررًا أم غير مكرر، معطوفًا عليه بالواو مثيل له أم غير معطوف[١].

وفي ذلك يقول ابن هشام [٢]: "وإن ذكر المحذّر بغير لفظ "إيا" أو اقتصر على ذكر المحذر منه، فإنما يجب الحذف إن كررت أو عطفت، فالأول نحو: "الأسدَ الأسدَ" والثاني نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [٣].

فحكمها: وجوب نصب الاسم الذي تكرر، وكذلك المعطوف عليه، والناصب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوبًا، وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات، أما الذي جاء تكرارًا فتوكيد لفظي[٤].

٤-صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر، وحكمها: وجوب نصب الاسم الظاهر وإضمار الناصب مع مرفوعه نحو: "مازن رأسك والسيف".

٥-صورة تشتمل على ذكر المحذّر ضميرًا منصوبًا للمخاطب، هو: إياكَ وأخواته، وهي: إياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن. ويأتي بعده "المحذر منه" اسمًا مسبوقًا بالواو، أو غير مسبوق بها، أو مجرورًا بالحرف "من"، فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها: "إياك والجود بدينك، والبخل بمالك..." وقولهم: "إياكم والدَّين؛ فإنه هم بالليل ومذلة بالنهار" ومثال غير المسبوق بالواو، قولهم: "إياكم تحكيم الأهواء السيئة؛ فإن عاجلها

---

(١) السابق ٤/ ١٢٨، وما بعدها.

(٢) أوضح المسالك ٤/٦.

(٣) سورة الشمس : ١٣.

(٤) النحو الوافي ٤/ ١٢٩.

ذميم، وآجلها وخيم" ومثال المجرور بمن قولهم: "رد إياك من مؤاخاة الأحمق، فإنه يريد أن ينفعك فيضرك".

وحكمها: وجوب ذكر "المحذر منه" بعد الضمير "إياك" وأخواته، ووجوب نصب هذا الضمير، باعتباره مفعولا به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه تقديره: "أحذّر" والأصل "أحذرك"[(١)].

أسلوب الإغـــراء:

أما الإغراء فحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم يذكر فيه "إيا"؛ فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار كقولك: "المروءة والنجدة" بتقدير "الزم" وقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له … كساع إلى الهيجا بغير سلاح[(٢)]

ويقال: "الصلاة جامعة" فتنصب "الصلاة" بتقدير احضروا و"جامعة" على الحال، ولو صرح بالعامل لجاز[(٣)].

وعلل سيبويه حذف فعل الأمر من صيغتي التحذير والإغراء فقال: "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلا من الفعل"[(٤)]، وقال أيضًا: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر: وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل"[(٥)].

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٢٩، ١٣٠، ١٣١ بتصرف.

(٢) البيت لمسكين الدارمي (٧٩هـ) وهو ربيعة بن عامر بن شريح الدارمي التميمي.

(٣) أوضح المسالك ٤/ ٧- ٩ وانظر شرح الأشموني ٣/ ١٩٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٧٤.

(٥) السابق ١/ ٢٧٥.

حذف صيغة فعل الأمر:

وحذف صيغة فعل الأمر فى أسلوب التحذير والإغراء إما جائز وإما واجب، وهذا البيان:

أولا – التحذير :

١ – الحذف الجائز : وذلك إذا كان المحذر منه اسما ظاهرا دون تكرار، ولا عطف مثيل له عليه (أي محذر منه آخر) مثل السيارة ، أي : احذر السيارة.

٢ – الحذف الواجب : ولهذا عدة حالات ، هي :

أ – المحذر منه اسم ظاهر مكرر أو معطوف عليه ، مثل : البرد البرد ، والبرد والمطر ، ومثل الأخ الأخ .

ب – المحذر منه اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب سواء أكان مكررا أو معطوفا عليه مثله ، أم لم يكن بشرط أن يكون المكرر أو المعطوف محذرا ، مثل: حماك وصديقك ، أي احذر . . . ، ومثل : حماك حماك، أي : احذر . . .

ج – المحذر منه اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب، ومعطوف عليه بالواو دون غيرها، والمحذر منه ، مثل : يدك والسكين ، أي : احذر يدك وأبعد السكين .

د – المحذر منه ضمير منصوب للمخاطب، وهو إياك وفروعه، وبعده اسم محذر منه معطوف عليه بالواو ، أو غير معطوف عليه، أو مجرور بمن ، مثل : إياك والجود بدينك والبخل بمالك ...، ومثل :

إياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

ومثل : إياك من مؤخاة الأحمق؛ فإنه يريد أن ينفعك فيضرك.

ثانيا – الإغراء :

وحكم الاسم المغرى بـه وجـوب نصـبه باعتبـاره مفعـولا بـه لعامـل مناسب للسياق محذوف مع مرفوعه وجوبا، بشـرط أن يكـون هـذا الاسـم مكررا ـ كالمثال السابق ـ أو : معطوفـا عليـه مثيلـه، (أي محبـوب آخـر) ، كقولهم : الفرار والهرب من اللئيم والأحمق؛ فإنـه لا يكونمنهـا غـير اللـدغ، أي: الزم الفرار والهرب.

فإن لم يكن الاسم مكررا ولا معطوفا عليه مثله جلز نصبه مفعـولا بـه لعامل مذكور أو محذوف، وجاز أيضا أن يضبط ضبطا آخر غـير النصـب ـ كالرفع ـ تقول: الاعتدال، فإنه أمان من سوء العاقبة، أي : الزم الاعتـدال، فيصح حذف العامل ويصح ذكره، ويح الرفع فيقال: الاعتـدالُ . . . علـى اعتباره ـ مثلا ـ مبتدأ خبره محذوف والتقدير: الاعتدال مطلوب.

وورد قول عمر ـ رضي الله عنه ـ :لتذك لكم الأسلُ، وإياي أن يحـذف أحدكم الأرنب[1] ؛ حيث تضمنت هذه النصوص وقوع التحذير للمتكلم، وحق التحذير أن يكون للمخاطب نحو إياك والأسد ونحـوه ، قـال (ابـن مالك) في شرح الكافية : الشائع في التحذير أن يـراد بـه المخاطـب ، وقـد يكون للمتكلم ، لقول من قال : " إياي وأن يحذف أحـدكم الأرنـب "[2] ، وقال ابن عقيل : وشذ مجيئه للمتكلم في قولـه " إيـاي وأن يحـذف أحـدكم الأرنب " وأشذ منه مجيئه للغائب في قوله " إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا

---

(1) شرح التصريح ٢ / ١٩٣

(2) عقود الزبرجد : ٢ / ٢٦٧

الشواب " ولا يقاس على شيء من ذلك[1] وقال ابن مالك في توضيحه : " في قول عمر ابن الخطاب إياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان " ، شاهد على تحذير الإنسان نفسه ، وهو بمنزلة أن يأمر الإنسان نفسه ، ونظيره "إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب"[2]

وقال السيوطي : وقد يكون التحذير للمتكلم ، سمع : " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب " أي إياي نح عن حذف الأرنب ، نح حذف الأرنب عن حضرتي[3] وللنحاة في تأويل ذلك ثلاثة آراء.

أحدها : وهو رأي الزجاج أن أصل " إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب" إياي وحذف الأرنب ، وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى

والثاني : وهو رأي الجمهور ، أن أصله إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ،وهو حذف الأرنب وحذف من الثاني المحذر وهو : باعدوا أنفسكم[4]

الثالث : أنه لا حاجة إلى تقدير إياكم لأنه قد علم أن التحذير للمخاطبين من قوله أحدكم ، وإنما ذكر نفسه ، وإن لم يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كأنه قال : باعدوني عن مشاهدة حذفها[5]

---

(1) شرح ابن عقيل: ٣/ ٤٢٠

(2) شواهد التوضيح: ص ٢١٦

(3) انظر : همع الهوامع: ٢/ ١٨ ، الكتاب: ١/ ٢٧٤ ، حاشية الصبان: ٣/ ٢٨٣

(4) انظر : شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري بحاشية الشيخ يس: ٢/ ١٩٤

(5) عقود الزبرجد: ٢/ ٢٦٨

ويرى البحث أن الرأي الثالث هو الأولى بالقبول في تخريج هذه الشواهد لبعده عن التقدير والتأويل المتكلف الذي يمثل صراعاً من وراء النص لمحاولة إخضاعه للقاعدة ، فتحذير المتكلم نفسه ليس فيه أدنى شذوذ لعدة أمور ، هي:

١ـ وروده في كلام العرب الخلص، وقد سبقت.

٢ـ وروده في كلام أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء عليه الصلاة والسلام، فقد ورد ذلك في المسند (**مرتين**)، هما:

قول النبي صلى الله عليه وسلم: " **إياي وأن** يتلعب بكم الشيطان في صلاتكم "[١]

وقوله أيضا : " **إياي والتنعم** فإن عباد الله ليسوا بالمتنعمين "[٢]

٣ـ تحذير المتكلم نفسه أبلغ من الزجر وأشد تأثيرا في المخاطبين وهذا نابع من السياق اللغوي لهذه الشواهد.

٤ـ الياء في (إياي) والكاف في(إياك) والهاء في (إياه) حروف دالة على مجرد التكلم ، والخطاب والغيبة مخلوعة عنها دلالة الاسمية(٣)

---

(١) انظر المسند: ١/٣٥٧

(٢) السابق: ١٦/١٩٩ ، ٢٠٤

(٣) انظر : خلع الأدلة ودوره في النظام النحوي: ص ١١٣ ، ١١٤

المبحث الرابع

الأمر باسم الفعل

المبحث الرابع
الأمر باسم الفعل

اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا، ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة، وقد قيل أسماء الأفعال هي: "ألفاظ تقوم مقام الأفعال: في الدلالة على معناها، وفي عملها[1]"

وقيل: "اسم الفعل: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً" أو "ما ناب عن الفعل في العمل ولم يتأثر بالعوامل، ولم يكن فضلة[2]"

أيضًا "ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ولا يقبل علامات الفعل، ولا يعرب إعرابه، وهو مبني دائمًا، ومنه اسم فعل الأمر، واسم الفعل الماضي، واسم الفعل المضارع[3]"

ويفاد من هذه المفاهيم الآتي:

١-أن أسماء الأفعال صيغة مخصوصة .

٢-أنها تقوم مقام الفعل في الدلالة والوظيفة .

٣-أن من خصائصها ما يأتي:

أ- أنها لا تقبل علامات الفعل .

ب- أنها لا تعرب إعراب الفعل .

ج - أنها تلزم البناء فلا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها .

د - وتكون من أساسيات الجملة فلا تكون فضلة .

٤-أنها تدل على الأمر – وهو الأكثر[4] –والماضي، والمضارع .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٤.

(٢) أوضح المسالك ٤/ ١٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٤ .

(٣) التركيب النحوي وشواهده القرآنية١/ ١١٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٤ .

وأسماء الأفعال تؤدي دلالة الأفعال، كما تؤدي وظائفها؛ ولذا فإنها تنقسم من حيث الزمن إلى نفس قسمة أزمنة الفعل، الماضي والمضارع والأمر .

وسوف نقتصر – في الحديث – على اسم فعل الأمر – وهو أكثر الأنواع الثلاثة استعمالاً، ويأتي من المرتجلة ومن المنقولة على حد سواء، كما يأتي من المعدولة، بل المنقولة والمعدولة لا ترد إلا على صيغة اسم الفعل الأمر غالبًا .

العمل النحوي لأسماء الأفعال

تعمل أسماء الأفعال عمل الأفعال، لأنها تشبه الأفعال في الدلالة؛ لذا فهي ترفع الفاعل ضميرًا مستترًا إن كانت للأمر أو للمضارع، ففي قوله تعالى: "وقالت هيت لك"[1] رفع اسم الفعل الأمر فاعله المستتر وجوبًا، وتقديره: أنت. وفي قوله تعالي: "أف لكم ولما تعبدون"[2] رفع اسم الفعل المضارع فاعله المستتر وجوبًا ، وتقديره: أنا.

وفي حالة دلالة أسماء الأفعال على الفعل المتعدي، فإنها تنصب المفعول كما في قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾[3] فقد نصب اسم الفعل الأمر "هلم" مفعوله "شهداءكم".

(١) سورة يوسف: ٢٣ .

(٢) سورة الأنبياء: ٦٧ .

(٣) سورة الأنعام: ١٥٠ .

واسم الفعل نوعان من حيث القياس والسماع، هما :

١ ــ **قياسي** : وهو ما جاء على وزن (فعال)، وقد اختلف النحاة في درجة قياسية هذا النوع ، فالجمهور على أنه ينقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ، نحو: نزال ، وحذار ، وتراك ، والأخفش قد أجاز صوغه من الرباعي فيقال : دحراج قياسا على ما ورد من (قرقار) أما المبرد فلم يقس شيئا ن هذا الباب ، ووقفه جميعه على السماع ، وقد رجح أحد الباحثين المعاصرين – ونحن معه – رأي الجمهور معللا ذلك بأنه وسط بين التضييق والتوسيع ؛ ولأنه باب واحد قصر استعماله على منهاج واحد ، فكان حيقيقا بالاتساع فيما سمع ومثلتنا على هذا النوع مستمدة من الشواهد النحوية ، ومن بعض القراءات القرآنية ، من ذلك :

ـ تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها

ـ مناعها من إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ـ حذار من أرماحنا حذار . . .

وقرئ قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ ﴾[١]، إذ قرئت (لا مساس) ونسب أبو حيان هذه القراءة للحسن وأبي حيوة[٢]

٢ــ **سماعي** : وهو نوعان، هما : المرتجل والمنقول.

أ ـ المرتجل : وهو ما وضع بداية للدلالة على ما يستخدم فيه.

---

(١) طه : ٩٧

(٢) حولية دار العلوم: عدد ٢٤ /: ١٥٢

ب ـ المنقول : وهو ثلاثة أنواع، هي :

(١) منقول عن مصدر سواء أكان له فعل من لفظه أم لا.

(٢) منقول عن جار ومجرور.

(٣) منقول عن ظرف مكان.

والبحث يرى أن أسماء الأفعال بعضها أصل وبعضها تطور عنه الفعل، وهو اسم الفعل المرتجل، وبعضها تطور عن غيره، وهو اسم الفعل المنتقل، وقد قدم الأستاذ العلامة علي النجدي ناصف أدلة قوية على ذلك، يمكن حصرها فيما يلي:

١ - قلة عدد حروف اسم الفعل المرتجل:

يرى الأستاذ على النجدى ناصف أن قلة عدد حروف اسم الفعل لمرتجل دليل على بساطته وبداءته، فهو فى أكثر أمره يتكون من حرفين، وربما تألف من ثلاثة، والفعل فى تجرده ثلاثيا أو رباعيا، لا يقل عن ذلك، وقد يزيد إلى ستة أحرف، وهو بهذا أشبه بلغة الأطفال تتكون فى الأغلب من كلمات قصار، ويزداد طولها وتعقيدها كلما ازداد نموهم، وهى بذلك تمثل أطوار تطور اللغة عامة، يقول: فاسم الفعل المرتجل يتكون فى أكثر الأمر من حرفين اثنين كصه ومه، ووى، وها، وربما تألف من ثلاثة كأف.[(١)]

ويقول : ذلك هو اسم الفعل المرتجل فى عدة حروفه، وإذا قارساه إلى الفعل فى تجرده ـ ثلاثيا أو رباعيا ـ لا يقل عن ذلك شيئا، وقد يصل بالزيادة إلى ستة أحرف. والمعروف أن لغة الأطفال أوائل عهدهم بالكلام تتألف فى

(١) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٥

الأغلب من كلمات قصار، وأنهم إذا حاولوا النطق بكلمة طويلة، أو أريدوا على النطق بها، أعملوا فيها الحذف والانتقاص حتى تكون على مقدار المعهود فى لغتهم من كلمات... فثمة إذا شبه قريب بين ألفاظ اسم الفعل المرتجل، وألفاظ الأطفال فى حداثة عهدهم بالكلام، كل فى بنيته قليل الحروف.[1]

٢- وقوع التخليط في اسم الفعل المرتجل:

يقع الاشتراك بين صفات الاسم وصفات الفعل فى أسماء الأفعال، ففيها من صفات الاسم التنوين، ومن صفات الفعل تأدية معناه، فهى فعل فى معناه، واسم فى لفظه، وهذا خلط فى مفردات اللغة، وهى مرحلة تسبق الاستقلال والتنوع والتخصص، يقول:"واسم الفعل بنوعيه يؤدى معنى الفعل كما تقدم، وبعض المرتجل مع ذلك يقبل التنوين، فإذا هو فعل فى معناه، واسم فى لفظه، وذلك ضرب من التخليط فى مفردات اللغة، يدل على تخلف فيها وقصور، ونحن لهذا نلمح له نظيرا فى لغة الأطفال، إذ لا يفرقون فى كثير من الأحيان بين المذكر والمؤنث فى خطاب أو إخبار، وهو إذا أحق أن يرجع فى وجوده إلى عهد بداوة فى اللغة، وأن يكون سمة من سمات حياتها فيه. كما أن تميز المفردات بعضها من بعض بما يمنع تشاركها فى الخصائص والتباس نوع منها بنوع ـ يدل على تقدم فى اللغة وارتقاء، لا يكونان إلا عن ملاحظة ونقد، ثم عن ملكة تقدر على التدبر والعلاج، وهو إذًا أحق أن يكون فى عهد تقدم اللغة وأخذها من الحضارة اللغوية بنصيب."[2]

---

(١) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ص٦ / ٢٣

(٢) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٧

٣- تعدد اللغات فى اسم الفعل المرتجل تعددا كبيرا:

تتعدد اللغات فى أسماء الأفعال المرتجلة ما لا تتعدد فيما سواه، فقد يصل عدد اللغات فى أحد هذه الأسماء إلى ثمانين لغة، وهذا يدل على انعزال بين أهلها وتشرذم، وهذا لا يكون إلا فى أزمان سحيقة فيها كانت بداية اللغة، يقول:"وتتعدد اللغات فى اسم الفعل ما لا تتعدد مثله فى الفعل، فذكروا أن فى (أف) أربعين لغة، وفى (أوه) ثمانيا، وقرئت "هيت لك" بستة أوجه. وتعدد لغات الكلمة الواحدة على هذا النحو فى لغة ما - يدل على مبلغ ما بين المتكلمين بها من تقطع وانعزال، هيهات أن يكون فى غير بداوتهم الأولى، حين تنمو القبيلة وتتعدد أسرها؛ فتنقسم أفخاذا وبطونا، ثم لا تلبث أن تدفعها حوافز العيش والتشبث بالحياة إلى الضرب فى الأرض، فترحل هنا وهناك، ابتغاء الرزق، فيرحل من يرحل، ويقيم من يقيم، وهناك فى الأوطان الجديدة تعمل أحوال البيئة وأحداث الحياة أعمالها فى لغة المهاجرين على مر الأيام، فتتحول عن أصلها قليلا أو كثيرا فى المفردات والأساليب وطرائق الأداء، ويغلب ألا يكون بين هؤلاء المهاجرين تواصل أو خلاط إلا لماما أو عبورا، فمع البداوة - ولا سيما الأولى - يكون الاكتفاء والاستغناء، ومع الحضارة يكون التواصل والتعاون واللقاء."[1]

٤- رجوع بعض الأفعال فى أصلها إلى بعض أسماء الأفعال المرتجلة:

رجوع بعض الأفعال إلى أسماء الأفعال فى أصلها يدل على أصالة اسم الفعل وحداثة الفعل، يقول:"ويرجع بعض الأفعال فى أصله إلى بعض أسماء الفعل، فقد قالوا: أوه تأويها، وتأوّه تأوّها، أى قال: أوه، وقالوا:

---

(١) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٧

أفف تأفيفا، وتأفف تأففا، أى قال: أف، كما قالوا: حبذه، أى قال له: حبذا، ويأبأ الطفل، أى قال: بابا. ألا يعنى هذا أن الفعل الذى يرجع فى أصله إلى اسم الفعل هو أحدث عهد بالحياة من اسم فعله، إذ كان فرعا منه، وحكاية له؟.[١]

٥- لزوم اسم الفعل المرتجل دلالة واحدة:

اسم الفعل المرتجل إما اسم فعل ماض، أو مضارع، أو أمر، بدلالة صيغة لا بدخول سوابق عليه، وكذلك عدم إسناده إلى الضمائر البارزة، وكل هذا ليس موجودا في الفعل، يقول: "ثم إن الفعل يتغير زمنه ومعناه بإدخال تغيير معين فى بنيته، فزيادة حرف من أحرف المضارعة فى أول الماضى تنقله من زمنه ومعناه إلى زمن المضارع ومعناه، وحذف حرف المضارعة من المضارع ينقله من زمنه ومعناه كذلك إلى زمن الأمر ومعناه.

وهو حين الإسناد تتصل به ضمائر تدل على المسند إليه فى إفراده وتثنيته وجمعه، وفى تذكيره وتأنيثه، وليس كذلك اسم الفعل، فهو يدل على الزمن بوضعه لا بتغيير يدخل عليه، فـ(صه) لاسكت، و(وى) لأعجب، وضع كل لمعناه، وهو ملازم له أبدا، وإذا أسند لم تلحقه الضمائر البارزة التى تقتضيها حال المسند إليه، بل يظل على حاله مع كل مسند إليه أيا ما كان نوعه. وتصرف الفعل على هذا النحو أمارة تقدم فيه؛ لأنه ضرب من الافتنان والاختصار، كما أن جمود الفعل على هذا النحو، أمارة أولية ونشوء فيه؛ لأنه ضرب من التخلف والقصور."[٢]

---

(١) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٧

(٢) رأى فى اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٧، ٨

وبعد هذه المقدمات يصل إلى هذه النتيجة، يقول:إذًا فأسماء الأفعال التي بين أيدينا ليست سوى بقية من الأفعال على حالها الساذجة الأولى، قدر لها البقاء لأسباب تهيأت لها ولم تتهيأ لأخوة لها، فأفلتت هي ناجية من الأحداث، ومضت تعبر إلينا الأجيال والقرون. أما أخواتها فقد تقطعت بها الأسباب، فتخلفت، وأدركها الفناء، كما أدرك ولا يزال يدرك كثيرا من شئون الحياة.[1]

أحكام عامة تخص أسماء الأفعال:

ثمة أحكام عامة تخص أسماء الأفعال يحسن معرفتها للوقوف على حقيقة أسماء الأفعال ودلالاتها وعملها، منها:

١- جميع أسماء الأفعال مبنية، لا محل لها من الإعراب.

٢- لا تضاف أسماء الأفعال، كما أن الفعل لا يضاف .

٣- لا تتأثر بغيرها من العوامل، ولا تتغير حالتها الإعرابية، حيث إنها مبنية لا محل لها من الإعراب .

٤- لا يجوز أن يتقدم معمولها عليها، فلا تقول: النار حذار، يقول ابن هشام ومن أحكام اسم الفعل: أنه لا يتأخر عن معموله؛ فلا يجوز في عليك زيدًا، بمعنى الزم زيدًا، أن يقال: زيدًا عليك، خلافًا للكسائي؛ فإنه أجازه محتجًا بقوله تعالى:﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾زاعمًا أن معناه: عليكم كتاب الله، أي: الزموه، وعند البصريين أن ﴿كتاب الله﴾ مصدر محذوف العامل والتقدير: كتب الله ذلك كتابًا عليكم، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ﴾[2]؛ لأن التحريم يستلزم الكتابة[3].

---

(١) رأي في اسم الفعل: مجلة مجمع اللغة العربية: ٢٣/ ٨

(٢) المائدة : ٣

(٣) شرح قطر الندى: ٢٥٨.

٥- تلزم أسماء الأفعال حالة واحدة مع المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر والمؤنث، فتقول للواحد: صه أو مه وحذار وللجمع بنوعيه مذكرًا ومؤنثًا ، ويستثنى من ذلك أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور مثل عليك ودونك فتقول: عليك نفسك وعليكما أنفسكما وعليكم أنفسكم ودونك، ودونكما ودونكم .

٦-إن اسم الفعل الأمر هو أكثر صيغ أسماء الأفعال ورودًا في العربية؛ لذا فهو يدل على الطلب، ومن ثم يأتي المضارع بعده مجزومًا في جواب الطلب، فتقول: صه، تفهمْ الدر و"هلم نتحاورْ".

٧-تنون بعض أسماء الأفعال، فتدل على التنكير، ويعد هذا التنوين تنوين تنكير، وهو الذي يلحق بعض الأسماء المبنية منها اسم الفعل الأمر نحو: صهٍ ومهٍ.

٨- لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه؛ لا تقول: "مكانك فتحمدي" و"صه فنحدثك" خلافا للكسائي[1].

---

(١) السابق ص: ٢٦٠.

مسرد بأسماء أفعال الأمر السماعية الواردة في الاستعمال العربي[1]:

يلتبس على البعض استعمال بعض أسماء أفعال الأمر، ناهيك عن عدم استحضارها؛ لذا رأى البحث جمع متفرقها في هذا المسرد.

أولا ــ المرتجل:

اسم فعل الأمر السماعي	معناه	ملاحظات
آمين	استجب	لم يسمع له مفعول، وينطق بالقصر والمدّ
إيه	امض في حديثك	
بسّ	انقطع عما أنت فيه	
تعال	أقبل	اختُلف في كونها اسم فعل أمر
تيد	أمهل	
تيدخ	أمهل	
حيَّ	الحث والاستعجال	
حيهل	الحث والاستعجال	
حيهلا	الحث والاستعجال	

(١) المسرد مرتب ألفبائيا.

دع	قم وانشط مما أصابك	
دعدع	قم وانشط مما أصابك	
صه	اسكُتْ	
قد	اكتفِ	
قط	اكتفِ	
مه	اكفُفْ	وقيل : انكفف
ها	خذْ	يجوز مد ألفها
هات	أعطِ	
هلْ	أسرعْ	
هلًا	أسرع	
هلمَّ	أقبلْ	
هيًا	أسرعْ	
هيت	أسرعْ	
هيْك	أسرعْ	
ويهًا	الحث	

ثانيا - المنقـــول:

أ ـ المنقول عن مصدر :

سواء أكان هذا المصدر له فعل من لفظه أم ليس له، والبحث لن يجمع ما يصاغ قياسا ـ على الأرجح ـ على وزن (فعال)، ولكن سيحصي فقط ما ليس له مصدر.

اسم فعل الأمر المنقول عن مصدر	معناه	ملاحظات
بله	دَعْهُ	ليس له فعل من لفظه
رويدًا	تمهلْ	له فعل من لفظه هو : أرود، وقد يضاف : رويدَ زيدٍ

ب ـ المنقول عن الجار والمجرور :

اسم فعل الأمر السماعي المنقول عن الجار والمجرور	معناه	ملاحظات
إليك	ابتعد، خذ ، اقترب	مثال يوضح معنى (اقترب): إليَّ أيها الوفيّ
عليك	تمسك، الزم	قد تكون بمعنى (أعتصمُ) وتكون اسم فعل مضارع : عليَّ بالكفاح لبلوغ الأماني

ج ـ المنقول عن ظرف المكان:

اسم فعل الأمر	معناه	ملاحظات
أمامك	تقدَّمْ	
بعدك	تأخَّرْ	
دونك	خُذْ	
عندك	خُذْ	
لديك	خُذْ	
مكانك	اثبتْ ، احذرْ	
وراءك	تأخَّرْ	

ملاحظات:

١ – آمين : يرى البحث أنها اسم فعل منتقل وليس مرتجلا، فقد قرأ الحسن البصري وجعفر الصادق: آمِّين ، بتشديد الميم وصفا من (أمَّ)[١]

٢ـ بله: يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن ما سمي اسم فعل في التراث النحوي واللغوي ما هو إلا طائفة من المواد القديمة يعبر بها عن عاطفة أو يطلب بها شيء ما، يقول :"والذى أراه أن هذه المواد الكثيرة لا يمكن أن تحمل كلها مصطلح اسم الفعل، ثم إن هذه التسمية بحد ذاتها قائمة على شيء كبير من الاعتباط؛ ذلك أنها ليست أسماء؛ لأنها تلمح إلى الفعل، وذلك أنها تستعمل أحيانا استعمال الفعل، كما أنها ليست

(١) علي النجدي ناصف: رأي في اسم تالفعل : مجلة مجمع اللغة العربية القاهري : ٢٣ / ٦

أفعالا في الوقت نفسه؛ لأنه تقبل شيئا من لوازم الأسماء كالتنوين، ونستطيع أن نجد في هذه المواد طائفة من المواد القديمة، وهي إما أن تكون أصواتا يراد بها الإعراب عن عاطفة من العواطف أو يقصد بها طلب شيء ، قلت إنها مواد قديمة، والذي يقوى قدمها عندي أنها ثنائية، فهي مثلا: وي، أف، وصه، وأوه، ومه، وبله، وغير ذلك، وقد تلمح أن شيئا من هذه قد أصبحت ثلاثية فأقول لك: إنها أصوات ثنائية تعرب عن هذه المعاني الإنسانية الأولى غير أن العربية أخضعتها للاستعمال، وإخضاعها للاستعمال جعل منها ثلاثية لتستقيم مع نظائرها من الكلمات العربية.[1]

ويقول: "والحق أنها مواد فعلية قديمة جمدت على هيأة مخصوصة فلم يتصرف فيها تصرف الأفعال.[2]

والمفهوم من كلام الدكتور السامرائي أنه يحكم بقدم اسم الفعل عامة، مرتجله ومنقوله؛ لأنه أدرج (بله) بين ما حكم عليه بقدم مادته، وإلا يكن هذا رأيه فإلحاق (بله) بالأمثلة المذكورة مما يسبق به القلم.

وكون (بله) اسم فعل مرتجل لم يقل به أحد ـ فيما وصل إليه البحث وإنما هو اسم فعل منقول، يقول عنه صاحب (التوضيح): "قولهم: بله زيدا، أي: دعه، فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل . . . ثم قيل بعد أن نقلوه وسموا به فعله: بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح.[3]

---

(١) النحو العربي (نقد وبناء): ص ١١٧

(٢) الفعل زمانه وأبنيته: ص١٢١

(٣) شرح التصريح: ٢/ ١٩٩

ويقول الأشموني:"وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل."[1]

ويرى الأستاذ علي النجدي ناصف أنه منقول، يقول :"و(بله) ـ في الأصل ـ مصدر فعل متروك، فإذا نقل منه إلى اسم الفعل صار له بذلك وظيفتان، هو في أولهما معرب، ومعناه معنى كل مصدر، وهو في الأخرى مبني، ومعناه معنى الفعل الذي تسمى به، وناب عنه في الاستعمال."[2]

ويرى البعض أنها اسم فعل ، ولا علاقة لها بالمصدرية ؛"وقد رجح هذا الرأي أحد الدارسين مستندا إلى أن هذا اللفظ مركب من (بل) و(ها) مختصرة أي بفتحة قصيرة لا طويلة ، ولعل هذا الفصل الإضافي يزيد معنى الإضراب توكيدا ، كما ذكر أن معنى الترك هو نفسه ما يحمله اصطلاح الإضراب الذي أجمعوا على أنه معنى (بل)، والعلاقة واضحة في مكونات (بل) و(بله) مما دعاه – ومعه الحق – إلى افتراض أنهما حرفان من طبيعة مشتركة ، ويعني هذا القول أن (بل) في إفادة الإضراب غير أن زيادة الهاء أفادت هذا المعنى توكيدا"[3] ويقول أحد الباحثين :"ولن نشغل أنفسنا هنا بخلافات النحويين حول هذا اللفظ حيث جعله بعضهم مصدرا، وذهب آخرون إلى أنها اسم بمعنى كيف ؛ لأننا نرى أنها اسم فعل أمر بمعنى (اترك) أو (دع)"[4]

---

(١) حاشية الصبان:٣/٢٠٣

(٢) رأي في اسم الفعل: ص٨ / ٢٣

(٣) أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية: ٨١ ، حولية دار العلوم : ١٥٥

(٤) حولية دار العلوم :عدد ٢٤ / ١٥٥

والبحث لا يوافق هذا الباحث لأن البيت الذي يوجه (بله) قد روي بعدة روايات هي: بله الأكفِّ

ويقول صاحب التصريح :" وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر، واسم فعل ، واسم مرادف لكيف، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق"[1]

وقد تناول الدكتور مهدي المخزومي هذه الظروف في كتابه (في النحو العربي) فقال :" وهذه الظروف من متعلقات الأفعال ، ولكن كثر استعماله وحدها لتؤدي الأغراض التي يؤديها بالأفعال ي أقصر لفظ ، وأسرع دلالة فكأنها تحملت معاني الأفعال التي تعلقت بها وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته، كما تقول لمن تره يسدد سهما : القرطاس وكأنك تقول له : ارم القرطاس ، وتجد فرصة أن تقول ارم ، لأن السهم يوشك أن ينطلق من قوسه ولا تجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل ، ولا تجد لزاما عليك أن تصرح بالفعل؛ لأن ملابسات القول تشعر به وتشير إليه فكذلك إذا قلت له : مكانك مثلا ، وكأن تقدير الكلام: اثبت مكانك ، ولكنك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل، فقد يقع المخاطب في خطر قبل أن تنتهي من اللفظ بالفعل، أو لم تجد ما يلزمك

---

(١) شرح التصريح : ٢ / ١٩٩

بالتصريح به؛ لأن ملابسات القول وتهيؤ المخاطب بالتحرك مما يدل على الفعل ويشير إليه فلا حاجة بك إلى إظهاره"[1]

وقد كفانا الرد عليه الدكتور إبراهيم السامرائي ، يقول: "وإذا قلنا: دونك الكتاب" لابد أن نقدر فعلا استغني عنه لمعرفته ولكثرة استعماله وفي هذا الإضمار تحقيق للإيجاز الذي تتطلبه العربية في كثير من مجالات القول، وليس أن المتكلم لا يجد فرصة للتصريح بالفظ الفعل(خذ) ولأن المخاطب يوشك أن يأخذ الكتاب، هذه التفسيرات والتأويلات شيء لا يمكن أن يحصل في جميع هذه الاستعمالات، ثم إن المخزومي ابتدأ كتابه قائلا: ينبغي أن يكون النحو الجديد بعيدا عن التأويلات والتقديرات كما ينبغي ألا يلجأ إلى استخدام اللمنطق والعقل في هذه المادة اللغوية والسبيل الصحيح هو المنهج الوصفي"[2]، ويقول : "إن هذا التفسير وهذا الإيضاح شيء قريب من الخيال والتصور ، ذلك أن المتكلم يرى رجلا يهم بالقيام بعمل فيدرك الخطر، فيخطر له أن ينبهه بأقصر لفظ وأوجز عبارة فلا حاجة إلى فعل في هذه الحالة لأنه لا يجد فرصة تكفي أن يذكر الفعل، وعلى هذا فماذا يصنع المتكلم في الإغراء إن وجد الفرصة مواتية وليس فى السياق ما يشير إلى قرب وقوع الخطر؟ ، أقول : هذا تفسير لا حاجة إليه في مسائل لغوية مادتها الألفاظ ، وعلى هذا فإننا نقول بتقدير الأفعال لأن الجمل جمل فعلية ، وقلنا بفعلية هذه التراكيب لايفرض علينا – ونحن باحثون وفق

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته : ١٢٥

(٢) الفعل زمانه وأبنيته : ١٢٦

منهج جديد – أن نتمسك بتأثير هذه الأفعال وعملها ، وأن نصب هذه الأسماء الكثيرة لا يثير في أنفسنا حاجة للبحث عن عامل فليس ذلك من منهجنا ، فإننا نكتفي بالإشارة إلى ورود هذه لأسماء منصوبة ، ولا نقول بالعامل الناصب لها ؛ ذلك أن المنهج الذي نأخذ به أنفسنا هو وصف الكلام الذي ستعمله المعربون[1]

وقد اختلف في فعلية كل من :هات وهلمّ ، والبحث يرى أنهما فعلان لدخول الضمائر عليهما، وللدلالة كل منهما على الحدث.[2]

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته :١٢٩

(٢) شرح الأشموني : ٣ / ٢٠٦ ، وإعراب الأفعال: ٣٩

المبحث الخامس

الأمر باسم الصوت

المبحث الخامس
الأمر باسم الصوت

وردت في التراث العربي تعريفات عدة لاسم الصوت، يعرض البحث لها، يقول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ): "الأصوات: كل لفظ حكي به صوت، أو صوبه للبهائم"[١].

وعرفها ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) فقال: "أسماء الأصوات: ألفاظ استعملت كأسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالة على خطاب ما لا يعقل، أو على حكاية صوت من الأصوات"[٢].

ويقول السيوطي (ت ٩١١هـ): "أسماء الأصوات: ما وضع لزجر لما لم يعقل كـ "هَلاً" بوزن "ألاً" لزجر الخيل عن البطء، أو دعاء لما لا يعقل كـ "أوْ" بلفظ "أوْ" العاطفة لدعاء الفرس، أو حكاية صوت لحيوان، أو اصطكاك أجرام كـ "غاقْ" بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب"[٣].

ويلحظ في التعريفات السابقة الآتي:

١-أن مفهوم ابن الحاجب اعتمد على التعريف بالاستقراء.

٢-أما مفهوم ابن عقيل فقد اعتمد على التعريف بالقياس على النظير، والتعريف بالدلالة.

٣-أما السيوطي فقد اعتمد على التعريف بالوصف.

---

(١) شرح الكافية ٣/ ١١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٣١٨.

(٣) الهمع ٣/ ٨٧.

وبعد فهناك نتيجتان يمكن التوصل إليهما من خلال هذه المفاهيم:

الأولى: تطور المنهج العلمي في وضع مفهوم المصطلح.

الثانية: خلو المفاهيم من الجدل الفلسفي على الرغم من البعد الزمني والمكاني.

إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيتمثل عقيب الصوت عادة ودربة، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر والنهي، لذلك الحيوان؛ وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتًا مركبًا من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت؛ لأن الصوت من حيث هو متشابه الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف [1].

ولقد ورد في حاشية الصبان أن الأصوات ليست أسماء بل كلمات بعدم صدق حد الكلمة عليها؛ لأنها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له، والمخاطب بالأصوات مما لا يعقل، وأجاب القائلون بأنها أسماء؛ بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه، وهذه كذلك، ولم يقل أحد: إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل[2].

---

(١) شرح الرضي ٣/ ١١٧-١٩.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ١٩٤.

والراجح أنها أسماء تشبه أسماء الأفعال في الدلالة، والعمل، وعدم التأثر بدخول العوامل عليها [1] بل صرح الرضي بأنها أسماء أفعال بمعنى الأمر[2].

وإنما سميت أصواتًا، وإن كان غيرها من الكلام أيضًا صوتًا؛ لأن هذه، في الأصل: إما أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجماوات والجمادات، أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة، لمعان كالألفاظ الطبيعية، وكما يصوت به للحيوان، وهي ليست في الأصل كلمات، وإذ ليست موضوعة، فسميت باسم ساذج الصوت، فقيل: أصوات، لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام. كالكلمات، فعاملوها معاملتها، وألحقوها بالأسماء؛ ليكون أدل على دخولهم في ظاهر أقسام الكلمات، فصرفوها تصريف الأسماء. [3]

أقسام أسماء الأصوات:

أشار ابن هشام إلى أنها نوعان:

أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل. كقولهم في دعاء الإبل لتشرب "جيء، جيءْ" مهموزتين، وفي دعاء الضأن "حاحاً" والمعز "عاعاً" غير مهموزتين والفعل منهما حاحَيْتُ، وعاعيْتُ. والمصدر حيحاء وعيعاء. قال:

يَـا عنـزُ هـذا شـجرٌ ومـاءُ   عاعيتُ لـو ينفعني العيعاءُ [4]

---

(1) شرح التصريح ٢/ ٢٠٢.
(2) شرح الرضي ٣/ ١١٩.
(3) شرح الرضي ٣/ ١١٩.
(4) أوضح المسالك ٤/ ١٧.

الثاني: ما حكي به صوت كـ "غَاقْ" لحكاية صوت الغراب، و "طَاقْ" لصوت الضرب، و "طَقْ" لصوت وقع الحجارة، و "قَبْ" لصوت وقع السيف على الضريبة[1].

وقسم الرضي النوع الثاني إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: حكاية صوت صادر، إما عن الحيوان العجم، كـ "غاقْ"، أو عن الجمادات، كـ "طَقْ"، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، محركة بحركات صحيحة، وليس المحكي كذلك؛ لأنه شبه المركب من الحروف، وليس مركبًا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسان الإنسان،... فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصورتين، أعني الحكاية والمحكي... فصار الواقع في كلامهم كالحكاية من تلك الأصوات.

وثانيها: أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا، بل دالة طبعًا على معانٍ في أنفسهم، كـ "أفْ"، و "تفْ".

وثالثها: أصوات يصوِّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إما المجيء كالألفاظ الدعاء، نحو: جوت، وقوس، ونحوهما، وإما الذهاب، كـ "هلاً" وهج، ونحوهما، وأما أمر آخر، كـ "سأْ" للشراب، وهِدَع للتسكين.

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواهٍ؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام.

---

(١) أوضح المسالك ٤/ ٢٠.

بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال، فيصوِّت لها إما بصوت غير مركب من الحروف، كالصفير للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإما بصوت معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يخرصه، مقارنًا لذلك التصويت على ذلك الأمر إما بضربه وتأديبه، وإما بإيناسه وإطعامه، وكان الحيوان يمتثل المراد منه، إما رهبة من الضوب أو رغبة في ذلك البر، وكان يتكرر مقارنة ذلك الصوت لذلك.

إعراب أسماء الأصوات:

يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): "والأصوات إما يقصد بها معناها الذي وضعت له، فيجب بناؤها كما بنيت عليه من سكون أو حركة.

وإما أن يقصد بها غير ذلك، وإذا قصد بها غيره، فتارة تسمى بها فتكون في المعنى كالعلم. وتارة يراد بها نفس اللفظ كما يستعمل غيرها من الألفاظ لنفس اللفظ، وفيها في الوجهين جميعًا مذهبان:

أحدهما: أن تحكى على ما كانت عليه كقوله:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ أَمَارَةٌ ... أَمِنْتِ، وهذا تَحْمِلِين طَلِيقُ"[1]

وقوله:

يحيهلا يرجُون كلُّ مطيَّةٍ ... أَمَام المطايا سَيرها المتَقَاذف[2]

(١) البيت ليزيد بن مفرغ كما في اللسان مادة (عَدَسْ)، والخزانة ٢/ ٤/ ٥.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٤، والكتاب ٣/ ٢٧٦.

والثاني: أن تعرب إعراب الأسماء. وإذا أعربت إعراب الأسماء المفردة؛ فإن اللفظة جاز صرفها ومنعها، فالصرف لقصد التذكير، ومنع الصرف بناء على أنها اللفظة أو الكلمة، كما يفعل الأمران في أسماء البلدان بناءً على أنها للموضع أو للبقعة.

وإن كانت للعلمية نُظر فإن انضم إلى العلمية علة أخرى امتنع من الصرف، وإلا صرف، كما لو أعربت "عدس" فإن كان اسما لذكر قلت: "عَدَسٌ" منصرف، وإن كان لمؤنث منعته من الصرف[1].

ويعد البحث بعض أسماء الأصوات من صور الأمر ؛ لأنه يجمعها بأسماء الأفعال الأمر عدة أمور، هي :

١ – التشابه الدلالي :

فكلاهما يطلب تحقيق شيء، يقول صاحب التصريح: "وهي – أي أسماء الأصوات – نوعان أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به . . . وهذا النوع قسمان : أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره"[2]

٢ – التشابه التركيبي :

أ – كلاهما مبني لشبهه الحروف ، يقول صاحب التصريح: "والنوعان من أسماء الأصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتداء في أنها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة كليت في أنها عاملة غير معمولة"[3]

---

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/ ٨٨، وما بعدها.

(٢) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٢

(٣) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٢.

نعم أسماء الأفعال تعمل عمل ما نابت عنه من أفعال، وهذا يفرقها درجة عن أسماء الأصوات ، ولكن على كل حال الشبه قائم وإن لم يكن تاما.

ب - عدم دخول العوامل اللفظية أو المعنوية عليهما ، يقول الأشموني في تعريف اسم الفعل: "ما ناب عن فعل في العمل، ولم يتأثر بالعوامل"[1] ويقول عن أسماء الصوت : "إنها لا عاملة ولا معمولة"(٢) ، يقول الأشموني : "كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمالل الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان . . . وقيل: إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع، لا بأصل الصيغة ، وقيل مدلولها المصادر، وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته"[3]

ج - عملت أسماء الأفعال ؛ لأن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، وهذا متحقق كذلك في أسماء الأصوات، ولعل هذا ما دعا الأشموني إلى أن يقول : "فالدعاء كقولهم في دعاء الإبل لتشرب : جيء جيء، بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالأمر من جاء، قال السمين ،

(١) شرح الأشموني : ٣/ ١٩٥

(٢) شرح التصريح : ٢/ ٢٠٢

(٣) شرح الأشموني : ٣/ ١٩٥

وفي (المحكم)أنهما أمر للإبل بورود الماء[١]، ويقول صاحب المفصل:: وقالوا: هلا، وهو زجر للخيل والإبل وهو اسم للفعل، ومسماه: توسعي أو تنحي ونحوهما[٢]

وهذا يدل على تسمية بعض الأصوات أسماء أفعال لعلاقة بينهما، ويقول أيضا:"والمشهور رواية المفضل إن لاده فلاده، ومعناه افعل، فهو صوت سمي به الفعل في الأمر، ومنه قول رؤبة:" وقول إن لاده فلاده" والمعنى إن لا يكن منك فعل هذا الأمر فلا يكون بعد الآن[٣].

د ـ لا تدل أسماء الأصوات على الأمر إلا إذا كانت أسماء تدل على مجرد الصوت، ولم تخرج من هذه الدلالة لتدل على معنى آخر، وهي حينئذ مبنية، فإذا خرجت عن دلالتها السابقة أعربت وقصد بها:

١ – الدلالة على صاحب الصوت نفسه: كأن تقول : أزعجنا غاق الأسود، فكلمة(غاق) بالتنوين لا يراد منها أصلها، وهو : صوت الغراب، وإنما يراد أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه، أي الغراب.

٢ – الدلالة على الزجر أو التهديد أو غيرهما لغير ما يصدر عنه ذلك الصوت، مثال : أردت هالا السريع، فصادفت عدسا الضخم، وأصل كلمة:"هال" اسم صوت صادر من الإنسان، يوجه إلى الفرس لزجره،

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٢٠١

(٢) شرح المفصل : ٤/ ٧٩

(٣) شرح المفصل : ٤/ ٨٠، ٨١

وأصل كلمة "عدس" اسم صوت صادر من الإنسان، يوجه إلى البغل لزجره، فكلتا الكلمتين تركت هنا أصلها والبناء، وصارت اسما معربا مرادا منه الحيوان الأعجم وشبهه مما لا يصدر عنه ذلك الصوت، إنما يوجه إليه من غيره.[1]

٣ – قصد لفظها نصا : "مثل فلان لا يرعوي إلا بالزجر كالبغل لا يرعوي إلا إذا سمع "عدس" أو "عدسا" بالبناء على السكون، أو بالإعراب، والمراد إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها[2] ، وهذه الأنواع الثلاثة لا تدخل معنا في اسم الصوت الذي يراه البحث أنه يدل على الطلب، وكذلك لا يراد الطلب بـ : (أسماء الصوت الصادرة من الحيوان الأعجم، وما يشبهه كالجماد ، ونحوه ، فيرددها الإنسان، ويعيدها كما سمعها تقليدا ومحاكاة لأصحابها من غير أن يقصد من وراء هذا دلالة أخرى مثل : تقليد صوت الضرب: طاق ، أو صوت وقوع الحجارة: طق، أو صوت ضربة السيف: قب . . . إلخ.

(١) النحو الوافي : ٤/ ١٦٥

(٢) النحو الوافي : ٤/ ١٦٥

مسرد بأسماء الأصوات التي تدل على الأمر :

الحقل الدلالي	اسم الصوت الدال على الأمر
(أ) ـ الزجـــر:	
زجر الإبل	جَهْ، حُوب ، حاب ، حاي ، ده ، عاي ، عاو، عيه ، هادِ ، هَيْدَ ، جاه
زجر البغل	عَدَسْ
زجر البقر	وح
زجر الجمل	حب
زجر الخيل	هلا – هال
زجر السبع	جاهْ
زجر الضأن	سَعْ – عز – عَيْزِ – وَخْ – حج – عه
زجر الغنم	إسَّ – قاعِ – هَجْ – هِسَّ – هُسْ
زجر الكلب	هَجْ – هَجَا
زجر الناقة	حَلْ – عاجِ – هَيْج
(ب) الدعـوة للذهـاب للطعـام والشـراب :	
للإبل	جُوتَ ، جيْءْ
الحمار	تَا ، تَشُؤْ
الدجاج	دَجْ ، قُوسِ
الضأن	حَاحَا

المعز	عَاعَا
الكلب	قُوْسِ
(ج) التسكين والتهدئة :	
للبعير	تخ مخففا ومشددا ، هدع
صغار الإبل	هيج ، إيخ
(د) الوطء :	
للتيس	تُؤوَتْ ، ثئ
(هـ) الحث :	
الجحش	عوه
الرُّبع (الفصيل)	دوه
الحمار	حرّ
الغنم	بُسّ
(و) الرد :	
الإنسان	مِضْ
(ز) التعظيم:	
للإنسان	بخ ، وقد تنون ، وتضعف .

المبحث السادس

الأمر بصيغة (أفعل)
الواردة في أسلوب التعجب

المبحث السادس
الأمر بصيغة (أفعل) الواردة في أسلوب التعجب

عرف ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) التعجب بأنه: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره[١].

وقيل: هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة[٢].

ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): التعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه، فأما ما عرفه سببه؛ فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه فكلما أبهم السبب كان أفخم، وفي النفوس أعظم[٣].

ووضح عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ذلك فقال: إن التعجب من مواضع الإبهام والبعد من الوضوح والبيان،... ولا يتعجب إلا من الشيء الذي يتعدى حد أشكاله، ويبلغ مرتبة فوق مراتبها[٤].

صيغ التعجب :

تأتي صيغ التعجب على وجهين: سماعية وقياسية.

أما صيغ التعجب السماعية فالمتتبع لأساليب[٥] القول العربي، يجد فيها ضروبًا شتى سماعية تدل على التعجب منها:

---

(١) المقرب ٨٢.

(٢) شرح الأشموني ٣/ ١٦.

(٣) الأصول ١/ ١٠٢.

(٤) المقتصد ١/ ٣٧٣.

(٥) الأساليب الإنشائية في النحو العربي للأستاذ عبد السلام محمد هارون ص ٩٧.

١ – لله دره، لله دَرُّه فارسًا، لله ثوباه، لله أنت، سبحان الله، العظمة لله...

ونحو ذلك، مما ورد فيه لفظ الجلالة، وقصد به التعجب.

٢ – ومنها ما ورد بصيغة الأمر، كقولهم: اعجبوا لزيد فارسًا، انظروا إليه راميًا.

٣ – ومنها ما ورد بصيغة اسم الفعل، كما في قوله:

واهًا لسلمى ثم واهًا واها (١)

٤ – ومنها ما ورد بصيغة النداء، كقولك: يا له من ظالم، وقول امرئ القيس:

فيالك من ليل كأن نجومه ... بكل مضار القتل شدت بيذبل

وقول الأحوص:

يا دين قلبك منها لست ذاكرها ... إلا ترقرق ماء العين أو دمعا

٥ – ومنها ما ورد بصيغة الاستفهام نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ (٤) و﴿الْقَارِعَةُ ۝ مَا الْقَارِعَةُ﴾ (٥) وقول الأعشى:

يا جارتا ما أنت جارة (٦)

في تقدير 'ما' استفهامية.

٦ – ومنها ما ورد بصيغة النفي، كما في قول الأعشى:

يا جارتا ما أنت جارة

في تقدير 'ما' نافية، وكقولهم: ما رأيت كاليوم رجلاً، وكالليلة قمرًا.

---

(١) انظر الخزانة ٣/ ٣٣٨، وشواهد العيني ٣/ ٣٣٦ منسوبا لأبي النجم.

(٢) ديوان امرئ القيس.

(٣) ديوان الأحوص ١٣٢، والأغاني ٤/ ٧٣.

(٤) سورة البقرة : ٢٨.

(٥) سورة القارعة: ١، ٢.

(٦) انظر شواهد العيني ٣/ ٦٣٨.

فهذه الأساليب كلها سواء أكانت بصيغة الخبر أم بصيغة الإنشاء قد نقلت من معناها الأصلي إلى إفادة معنى التعجب.

وهذه الأساليب كذلك لم يُبَوَّبْ لها في كتب النحو؛ لأنها سماعية.

أما الصيغ القياسية والتي بوّب لها النحاة فهي كما قال ابن عصفور: "وللتعجب ثلاثة ألفاظ: ما أفعله، و أَفْعِلْ به، وفَعُل"[1].

وقال ابن السراج – من قبله-: "أعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه أفعل به، وهذا أفعل من هذا، ولم تقل فيه: ما أفعله، ما لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل من عمر، وأفضل بزيد، كما تقول: ما أفضله"[2].

والذي يعنينا من هذه الصيغ صيغة "أَفْعِلْ به"

فقد أجمعوا على فعلية "أفعِلْ"، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة "أَفْعَلَ" بمعنى صار ذا كذا، كـ "أغدَّ البعير" أي: صار ذا غُدَّةٍ، ثم غُيِّرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ "امْرُرْ بزيد"[3].

والتعجب على طريقة: "أفعلْ به" لا يكون إلا من الأفعال التي يتعجب منها على طريقة (ما أفعله)[4].

---

(١) المقرب : ٧٧.

(٢) الأصول ١/ ١٤٤.

(٣) أوضح المسالك ٣/ ١٨٩.

(٤) المقرب : ٧٧.

ومن ثم فـ أفعِلْ فعل أمر، ومعناه التعجب، لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة[1]. ويجوز حذفها مع أنْ و أنَّ فمن حذفها مع أنَّ قول حاتم:

ألا أرَقَتْ عـيني فَبِـتُّ أديرهـا   حِذارَ عدوٍّ أحر أن لا يضيرها [2]

ولا خلاف في فعليته، وهو أمر في اللفظ خبر في المعنى [3].

وشرح ابن مالك ذلك فقال: وفي أفعل المتعجب به مع الإجماع على فعليته قولان:

أحدهما: أنه في اللفظ أمر وفي المعنى خبر إنشائي مسند إلى المتعجب منه المجرور بالباء.

والثاني: أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسند إلى ضمير، وهو قول الفراء: واستحسنه الزمخشري وابن خروف. والأول هو الصحيح لسلامته مما يرد على الثاني من إشكالات [4].

ولقد وضح ابن مالك هذه الإشكالات فقال:

أحدها: أنه لو كان الناطق بـ أفعِلْ المذكور آمرًا بالتعجب لم يكن متعجبًا كما لا يكون الأمر بالحلف، والتشبيه والنداء حالفًا ولا مشبهًا ولا مناديًا.

ولا خلاف في كون الناطق بـ أفْعِلْ المذكور متعجبًا. وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعة الأمرية.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٣.

(٢) ديوان حاتم الطائي ص ٩٣، وفي النوادر لأبي زيد ص ١٠٦، وروايته فيهما:
... حذار غدٍ أحجى بأن لا يضيرها.

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/ ٧٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٣٣.

والثاني: أنه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لـزم إبـراز ضـميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعـل أمـر متصـرفًا كـان أو غـير متصرف، ولا يتعذر عن ذلك بأنه مَثَلٌ أو جار مجرى المثل؛ لأن المثـل يلـزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير في نحو: أجِرّي فإنك ناعلة[1] و"خلا لـك الجو فبيضي واصفري"[2].

والجاري مجرى المثل يلزم لفظًا واحدًا مع اعتبار بعـض التغـيير ، نحـو حبذا ولله درك، فالزم لفظ "حبذا ولله درك"

وأفْعِلْ المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلاً فليس مثلاً ولا جاريًا مجرى المثل.

فلو كان فعل أمر مسند إلى ضمير المخاطـب لـبرز ضـميره في التأنيـث والتثنية والجمع، كما يلزم مع غيره مـن أفعـال الأمـر العاريـة مـن المثليـة، وقيدت أفعال الأمر بالعارية من المثلية احترازًا من نحو: "خذ ما صفا ودع ما كدر" و "زُرْ غبًا تزدد حبًا"[3] على أن قولهم: "اذهب بذي تسلم" أشبه بالأمثـال وأحق بأن يجري مجراها، ولم يمنع ذلك مـن بـروز فاعـل الفعلـين في التثنيـة والجمع، والتأنيث، فلو كان أفْعِلْ المذكور فعل أمر جاريًا مجرى المثل لعومل معاملة "اذهب بذي تسلم".

والثالث من الإشكالات: أن أفْعِلْ المـذكور، لـو كـان أمـرًا مسـندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطـب، نحـو: أحسنْ بـك؛ لأن في ذلـك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.

---

(١) انظر أمثال أبي عبيد ٢٥١ رقم ٨٠١ ومجمع الأمثال ١/ ٢٣٩، ورقم ١٢٦٨.

(٢) أول من قال طرفة وقبه:

يا لك من قبره بمعمر   خلا لك الجو فبيضي واصفري

انظر الديوان ص: ٤٦.

(٣) أمثال أبي عبيد ص ١٤٨، ورقم ٤١٩، ومجمع الأمثال ١/ ٣٢٢، ورقم ٧٣٢.

والرابع من الإشكالات أن أفعل المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفعل تالي "ما" لوجب له الإعلال إذ كانت عينه ياء أو واوًا ما وجب لأبن وأقم ونحوهما، ولم يقل أبين وأقوم، فيلزم مخالفة النظائر.

فإذا جعل مخالفا لأبن وأقم، ونحوهما في الأمرية موافقًا لأبين وأقوم من ما أبينه وما أقومه في التعجب سلك سبيل الاستدلال، وأمن الشذوذ في التصحيح والإعلال[1].

ومن خصائص أسلوب التعجب:

١- أنه جامد لا يتصرف [2].

٢- أنه يدخله التصغير [3]

٣- أنه موضوع للمبالغة [4]

٤- أن أصله الاستفهام [5]

٥- أنه إخبار يحتمل الصدق والكذب [6]

٦- التعجب إنما هو من الفاعل ولا يجوز التعجب من المفعول به [7]

٧- فعل التعجب لا يجاوز المتعجب منه [1]

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤.
(٢) الإنصاف ١/ ١٢٦.
(٣) الإنصاف ١/ ١٢٧
(٤) الإنصاف ١/ ١٤٣.
(٥) الإنصاف ١/ ١٣٧
(٦) الإنصاف ١/ ١٣٧.
(٧) الجمل للزجاجي : ١٠٠.

٨- المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة[٢]

٩- أنه ينصب المعارف والنكرات [٣]

١٠-أن آخره يلزم البناء على الفتح أو السكون [٤]

١١-إذا علم المتعجب والمقصود به جاز حذف معمول أَفْعَلَ كان أو معمول أَفْعِل[٥].

١٢-أفعَلْ في التعجب له مصدر من لفظه [٦]

١٣-أَفْعَلْ في التعجب مبني لتضمنه معنى حرف التعجب[٧].

١٤-أفعلْ في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر [٨]

١٥-أفعلْ في التعجب تعمل في جميع أنواع المعارف النصب[٩].

١٦-أفعلْ في التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير [١٠].

١٧-أفعَلْ إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية[١١].

١٨-أفعلْ بهْ لا يدخله التصريف ولا التصغير [١].

---

(١) الجمل للزجاجي : ١٠٠.
(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٦.
(٣) الإنصاف ١/ ١٣٢.
(٤) الإنصاف ١/ ١٣٧.
(٥) شرح التسهيل ٣/ ٣٧.
(٦) الإنصاف ١/ ١٤٢.
(٧) الإنصاف١/ ١٣٧.
(٨) الإنصاف ١/ ١٤٢.
(٩) الإنصاف ١/ ١٣٦.
(١٠) الإنصاف ١/ ١٤٢.
(١١) الإنصاف ١/ ١٢٩.

١٩-أفعِلْ به لفظه لفظ الأمر [٢].

٢٠-كل شيء لا يقال فيه: ما أفعله لا يجوز أن يقال فيه هو أفعل من كذا ولا أفعل به[٣].

٢١-التعجب تصح عينه في المعتل [٤].

ويعد البحث صيغة (أَفْعِلْ) الواردة في أسلوب التعجب من صيغ الأمر ، وذلك لعدة دواع، هي:

١. من العلماء من نص على أن هذه الصيغة أمر حقيقي ، والفاعل مفرد مذكر للمخاطب دائما ، وغيرهم لم ينف عن الصيغة أمريتها ولكن نسبها إلى اللفظ ، لا المعنى.

والبحث يرى رأي الفريق الأول، فأدلته قوية، وقد رد رأي خصمه وفنده ، ذهب جمهور البصريين إلى أن (أفعل) في أسلوب التعجب(أفعل به) لفظه الأمر ، ومعناه الخبر[٥]

٢. أصل صيغة (أفعلْ) ماض وهو(أَفْعَلَ) وهمزته للصيرورة، فأصل : أَحْسِنْ بِزَيدٍ ، هو أحسن زيدٌ ، أي صار ذا أحسن كأغد البعير أي صار ذا غدة، وأبقلت الأرض ، أي صارت ذات بقل، ثم غيرت الصيغة الماضوية الصيغة الأمرية فصارت : أحسن زيد بالرفع، فقبح إسناد لفظ

---

(١) الإنصاف ١/ ١٢٨.

(٢) الإنصاف ١/ ١٤٤.

(٣) الجمل للزجاجي ٢: ١٠١.

(٤) الإنصاف ١/ ١٢٨.

(٥) شرح التصريح : ٢ /٨٨ ، ٨٩

صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به ، ثم التزمت لإصلاح اللفظ.

وقد رد الفريق الآخر هذه الأدلة بثلاثة أوجه، قالوا :

١. استعمال الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، والمعهود عكسه .

٢. استعمال أفعل بمعنى صار قليل .

٣. زيادة الباء في الفاعل.

ورأى الفريق الآخر أن(أفْعِلْ) أمر حقيقي ، وفيها ضمير مستتر على الفاعلية، والباء للتعدية داخلة على المفعول به، لا زائدة ، واختلفوا في مرجع الضمير ، فرأى ابن كيسان أن الضمير يعود على الحسن المدلول عليه بأحسن ، واستحسنه ابن طلحة، ورأى الفراء ، والزجاج ، وابن خروف، والزمخشري أن الضمير للمخاطب المستدعى منه التعجب ، ولزم الإفراد والتذكير؛ لأنه جرى مجرى المثل .

ورد ابن مالك رأي هؤلاء ، وفند أدلتهم بأربعة أوجه، هي :

١ - أنه لو كان أمرا لزم إبراز ضميره .

٢ - لو كان أمرا لم يكن الناطق به متعجبا .

٣ - لو كان مسندا إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو : أحسن بك .

٤ - لو كان أمرا لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وأبن.

وزاد الدنوشري اعتراضا آخر، هو :

لو كان أمرا أجيب بالفاء ، تقول : أحسن بزيد فيحسن بك ، وقد رد البعض ما استدل به ابن مالك ، قال الشيخ يس يرد وجوب إبراز الضمير:قد يجاب بأنه جرى مجرى المثل[1]

ويرد إيلاء ضمير المخاطب له بقوله : لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن، وفقد ، وعلم.

ونقل رد الشاطبي على وجوب الإعلال ، قال: إنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ياء أو واوا كما وجب ذلك (لابن ، وأقم) لم يجز أبين به، ولا أقوم به، كما لا تأمر بذلك، فكما لم يكن كذلك لم يصح أن يكون أمرا، وهذا مشترك الإلزام في ما أفعله، إذ هو عنده فعل ماض ، والماضي يجب فيه أقام ، وأبان ، فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي، فالجواب عن هذا هو جوابنا ، وإلا فلا يصح اعترضه فلا يفتقر إلى جواب[2]

ويرى البعض أن صيغة (أفعل به) التعجبية اسم فعل أمر، يقول باحث: ليس معنى هذه الصيغة معنى الفعل الماضي ، وإنما فيها معنى الأمر الصريح؛ لذلك فإن هذه الصيغة لكونها اسما فيه معنى الأمر فقد لزمت البناء والجمود، وقد تحركت من الإعراب إلى البناء بتلك المشابهة القائمة بينها وبين الفعل الأمر، ويمكن أن نقول عنها : إنها (اسم فعل أمر) يفيد التعجب بمعنى (أعجب)، فحينما نقول : (أحسن) فإن المعنى (أعجب

---

(١) حاشية يس على شرح التصريح: ٢/ ٨٩ .

(٢) حاشية يس على شرح التصريح: ٢/ ٨٩

تحسن زيد) وعليه فإنها تعمل عمل فعل الأمر ، وتفيد معناه، ففي قولنا : (أحسن) بزيد قول : (أحسن) اسم فعل أمر بمعنى اعجب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، والباء حرف جر زائد ، والمجرور مصدر محذوف لفظه من لفظ صيغة التعجب (حسن) وأقيم المضاف إليه (زيد) مقامه توسعا. واسم فعل الأمر هنا لا يقصد به أمر غيرنا بالتعجب، وإنما هو من باب حديث الإنسان لنفسه ، فخطابه منه وإليه، صدر منه إلى نفسه حين استشعارها عظمة شيء ما في المتعجب منه ، فكان حديث صدى لما تحرك في نفسه ، وانفعل به"[1]

والواضح من تناطح هذه الأدلة رجوح رأي الفراء والزجاج، ومن وافقهما من الكوفيين وغيرهم، فصيغة(أفْعِلْ) أمر حقيقي قصد به التعجب دلاليا، يقول الأستاذ عباس حسن :" والإعرابان صحيحان، والمعنى عليهما صحيح أيضا، فلا خلاف بينهما في تأدية الغرض ، إلا أن الإعراب الثاني أيسر وأوضح، وهو إلى عقول ناشئة المتعلمين أقرب، ويزداد يسرا ووضوحا حين يكون الفاعل المجرور بالباء اسما مبنيا كالضمير، وغيره من المبنيات التي تحتاج في إعرابها إلى تطويل."[2]

(١) قضايا في النحو والصرف والعروض : ١٤٣ .

(٢) النحو الوافي: ٣ / ٣٤٥ ، ٣٤٦

المبحث السابع

الأمـــر بالأســـلـــوب

ولـه صورتان:

الأولى : الفعل المضارع المقترن باللام.

الثانية : الأمر بما لفظه الخبر.

الصــورة الأولى
الأمـر بالمضـارع المقتـرن بالـلام

الوصف البنيوي لهذا التركيب عبارة عن مورفيم (اللام) وبنية (يفعل) ؛ ونتج عنهما صيغة دالة على الطلب ، يقول ابن مالك :

بلا ولام طالبا ضع جزمافي الفعل . . .

واللام الجازمة المضارع يطلق عليها لام الأمر، والأولى أن تسمى لام الطلب ، يقول المرادي : "والأولى أن يقال لام الطلب ؛ ليشمل الأمر، نحو: (لينفق ذو سعة من سعته)[1] ، والدعاء نحو:(ليقض علينا ربك)[2] ، قيل : والالتماس كقولك لمن يساويك : لتفعلْ ، من غير استعلاء ؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ، وإذا ورد من المساوي فهو التماس"[3]

الأظهر أن صيغته من المقترن باللام نحو: قُم، وليَحْضَرْ زيد، وغيرهما نحو: أكرم عمرًا، ورويد بكر، موضوعة لطلب الفعل استعلاء لتبادر الذهن عند سماعها، إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة (٤).

أما أن هذه الصور، والتي هي من قبيلها، هل هي موضوعة لتستعمل على سبيل الاستعلاء أم لا؟ فالأظهر أنها موضوعة لذلك، وهي حقيقة فيه، لتبادر الفهم عند استماع نحو: قم وليقم زيد إلى جانب

---

(١) الطلاق : ٧

(٢) الزخرف : ٧٧

(٣) الجنى الداني: ١١٠

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ٣/ ٨١.

الأمر، وتوقف ما سواه من الدعاء، والالتماس، والندب، والإباحة والتهديد على اعتبار القرائن.

وإطباق أئمة اللغة على إضافتهم نحو: قم وليقم إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر دون أن يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة (١).

وقد عرف الزمخشري (٥٣٨هـ) الأمر فقال: هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، لا تخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة فتقول: في تضع ضع، وفي تضارب: ضَارِبْ، وفي تدحرج: دحرجْ، ونحوه مما أوله متحرك، فإن سكن زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالساكن، فتقول في (تضرب) : اضرب، وفي تنطلق وتستخرج: انطلق، واستخرج، والأصل في تأكرم كتدحرج فعلى ذلك خُرج أكرِم (٢).

وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول 'لا' و 'لم' كقولك: لتُضْرَبْ أنت، وليُضرَبْ زيد، ولأُضْرَبْ أنا، وكذلك ما هو للفاعل وليس بمخاطب كقولك: ليَضْرِبْ زيد، ولأَضْرِبْ أنا(٣)

وإذا كان فعل الطلب فاعلا مخاطبًا استغنى عن اللام بصيغة 'افْعَلْ' غالبًا نحو: قمْ واقعدْ، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية، نحو: لِتُعْنَ بحاجتي أو الخطاب، نحو: ليقم زيدٌ أو كلاهما نحو: ليُعْنَ زيد بحاجتي(٤).

---

(١) مفتاح العلوم ٣١٨.
(٢) المفصل ٣٤٩.
(٣) السابق نفسه.
(٤) المغني : ١/ ٢٥٠.

ودخول اللام على فعل المتكلم قليل [1] سواء أكان المتكلم مفردًا، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: قوموا فلأصلّ لكم[2] أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾[3]، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[4]، وفي الحديث ولتأخذوا مصافكم[5].

دلالة المضارع المقترن بلام الطلب :

للمضارع المقترن بلام الأمر عدة دلالات، هي:

أ – الأمر : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾[6]

ب – الدعاء : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[7]

ج – التماس : قولك لمن يساويك : لتفعلْ كذا ، من غير استعلاء.

د – التهديد : ﴿ لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[8]

هـ – الخبر : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾[9]

---

(١) المغني : ١/ ٢٥٠، والمفصل : ٣٤٩.

(٢) صحيح البخاري: باب الصلاة. ومسند أحمد: باقي مسند المكثرين.

(٣) سورة العنكبوت: ١٢.

(٤) سورة يونس: ٥٨، وقال الزمخشري: هي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه. انظر الكشاف ٢/ ١٥، والمفصل ٣٤٩.

(٥) انظر الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني.

(٦) الطلاق : ٧

(٧) الزخرف : ٧٧

(٨) العنكبوت : ٦٦

(٩) مريم : ٧٥

من أحكام اللام الطلبية :

١ - تختص بإنشاء الأمر من فعل مفعول ما لم يسم فاعله : يقول المرادي: "واعلم أن فعل المفعول لا طريق للأمر فيه إلا باللام ، سواء أكان للمتكلم نحو: لِأُعْنَ بحاجتك ، أم للمخاطب نحو : لِتُعْنَ بحاجتي ، أم للغائب نحو : لِيُعْنَ زيد بالأمر"[1]

٢ - يكثر دخولها على المضارع المبدوء بعلامة الغياب ،(لينفق ذو سعة من سعته)[2] ، ويقل - مع صحته - دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب ، مثل قراءة عثمان وأبيّ وأنس : "فبذلك فلتفرحوا"[3]، وقوله صلى الله عليه وسلم : "لتأخذوا مصافكم" أو المبدوء بحرف التكلم : الهمزة أو النون ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : "قوموا فلأصلِّ لكم"، وقوله تعالى : "ولنحمل خطاياكم"[4]

٣ - حركة اللام الكسرة ، ويجوز فتحها ، كما نقله الفراء عن بني سليم، ويجوز إسكانها بعد الفاء والواو ، وهو أكثر من تحريكها ،

---

(١) الجنى الداني : ١١٠

(٢) الطلاق : ٧

(٣) نسبها المرادي إلى عثمان وأبي وأنس ، وقال ابن هشام : هي قراءة جماعة (المغني : ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٧) ونسبها الأشموني إلى أبي وأنس ، وورد في الإنصاف : ٢/ ٥٢٤ ، ٥٢٥ "وذكرت القراءة أنها قراءة النبي (ص) من طريق أبي بن كعب، ورويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وأبي رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وأبي التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء"

(٤) العنكبوت : ١٢٠

قال تعالى:﴿فليستجيبوا لى وليؤمنوا بي﴾[1] ويجوز إسكانها بعد (ثم) قال تعالى:﴿ثم لْيَقْطَعْ﴾[2] فقد قرأ به الكوفيون وقالون والبزى[3]

٤ – حذف اللام وبقاء عملها :

مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا فى الضرورة ، مثل قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

ومذهب المبرد المنع مطلقا ، وزعم أن البيت مجهول قائله ، وإن ثبت خرج على أنه خبر، وحذفت الياء استغناء بالكسرة .

ومذهب الكسائى أنه يجوز حذفها بعد الأمر بالقول.

وقال ابن هشام : وهو مطرد عند بعضهم في نحو: (قل له يفعل) ، وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ ﴾[4] ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ﴾[5] وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحق أن حذفها مختص بالشعر[6] ، واضطرب كلام ابن مالك في هذه المسألة ، ويرى السيوطي جوازه في الشعر دون النثر.[7]

والذى يراه البحث هو إجازة حذف لام الأمر بعد القول مطلقا سواء أكان أمرا أم غيره ، وهذا ما تدعمه مرويات العربية ، يقول الشاعر :

قلتُ لبوّاب لدى دارهاتئذن ، فإني حمؤها وجارها

---

(١) البقرة : ١٨٦

(٢) الحج : ١٥

(٣) انظر: الجنى الداني : ١١١ ، ١١٢ .

(٤) إبراهيم : ٣١

(٥) الإسراء : ٥٣

(٦) المغنى : ٢/ ٦٤١

(٧) الهمع : ٣٠٨ ، ٣٠٩

أراد (لتئذن) وليس مضطرا لتمكنه أن يقول : (وائذن)[1] ولعل ما يعزز رأينا هنا هو أن في التنزيل مواضع حذفت فيها اللام بعد قول أمر أو ما في معناه وبعد غيره ، ومما جاء في التنزيل من حذف لام الأمر بعد أمر قول[2] قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾[3] أي ليقيموا الصلاة في أحد التأويلات.

ومما جاء من حذف لام الأمر بعد أمر في معنى القول قوله تعالى:﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾[4] الظاهر أن قوله يأخذوا مجزوم في جواب الأمر ، وقيل : إن المعنى ليس عليه ؛ لأنه لا يلزم من أمرهم أخذهم بأحسنها ، ولذلك حمل الجزم على حذف لام الأمر، وقيل إن ذلك جواب شرط مقدر.[5]

ومما جاء من حذف اللام في غير أمر قول أو ما في معناه قوله تعالى :﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ ﴾[6] أي : ليتربصن ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي : وحكم المطلقات أن يتربصن، وفي الكلام حذف (أن) لأن الجملة مؤولة بمشتق.[7]

---

(١) الجنى الداني : ١١٤

(٢) التأويل النحوي : ٧٧١ ، ٧٧٢

(٣) إبراهيم : ٣١

(٤) الأعراف : ١٤٥

(٥) مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك : ٨٤٠ ، البحر المحيط : ٤/ ٣٨٨ ، وحاشية الشهاب : ١٧/٤ .

(٦) البقرة : ٢٢٨

(٧) انظر الدر المصون : ٨١٠ ، والكشاف : ١/ ٣٦٥ ، وحاشية الشهاب: ٢/ ٣١٠ ، وتفسير القرطبي : ١١٢/٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١٥٦/١ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٨٧ .

ومنه أيضا قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿تؤمنوا بالله ورسوله وتجاهدوا في سبيل الله﴾[1] أى لتؤمنوا وتجاهدوا[2] ، وقد تحذف اللام مع الفعل المجزوم بها ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا ﴾[3] قوله : "وربك" معطوف على الضمير المستتر في (فاذهب) وهو الظاهر، ويجوز أن يكون مرفوعا بفعل محذوف أى : وليذهب ربك ، وأن يكون مبتدأ خبره محذوف والواو للحال ، أي : وربك يعينك ، ويجوز أن تكون الواو ناسقة.[4]

وقد اختلف في تخريج بعض هذه الآى ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾[5] في حذف النون من قوله "يقيموا الصلاة" وما عطف عليه أقوال :

(أ) أن يكون الفعل جوابا للأمر (قل) على أن يكون معناه بلغ أو أدّ الشريعة يقيموا الصلاة، وهو قول ابن عطية وهو عند الأخفش جواب(قل) من غير تضمين أى : إن تقل لهم يقيموا.

وقد رد مكى بن أبى طالب وغيره قول الأخفش لأن (يقيموا الصلاة ...) ليس بجواب لـ(قل) لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه أمر لهم بإقامة الصلاة.

---

(١) الصف : ١١

(٢) انظر البحر المحيط : ٨/ ٢٦٣ ، وتفسير القرطبي : ١٨/ ٨٨ ، وحاشية الشهاب : ٨/ ١٩٣، والكشاف : ٤/ ١٠٠

(٣) المائدة : ٢٤ .

(٤) الجنى الدانى : ٧٧١ ، ٧٧٢

(٥) إبراهيم: ٣١

(ب) أن يكون جواب (أقيموا) محذوفا أي : قل لهم أقيموا يقيموا، وهو قول أبي العباس المبرد[1] ، وهو أظهر الأوجه عند أبي البركات بن الأنباري [2] وابن الشجري[3] الذي ذهب إلى أن ما يدل على مثل هذا الحذف أن فعل القول لا بدله من جملة تحكى به.

ويظهر لي مما نسبه ابن عطية إلى سيبويه كما في (البحر المحيط) أن أبا العباس المبرد تبع سيبويه في هذا القول: "ويقل التقدير : إن تقل لهم أقيموا ، قاله سيبويه فيما حكاه ابن عطية"(٤) ولست أتفق مع ابن عطية في مثل هذا القول لأن ما في الكتاب يدل على أن سيبويه جعل (يقيموا) جوابا لـ (قل): "وتقول: مره يحفرها، وقل ذلك، وقال الله عز وجل: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ (٥) ويظهر لي مما في (معاني القرآن) للفراء أنه جزمه على نية أمر آخر معمول للقول "جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه -والله أعلم- معنى أمر كقولك : قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد : اذهب عنا، فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية"(٦) هو قول المبرد السابق نفسه .

---

(١) انظر :المقتضب : ٢/ ٨٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٥٩ .

(٣) الأمالي الشجرية : ٢/ ١٩٢ .

(٤) البحر المحيط : ٥/ ٤٢٦ .

(٥) الكتاب (طبعة بولاق) : ١/ ٤٥١- ٤٥٢

(٦) معاني القرآن : ٢ / ٧٧

وذكر أبو البقاء [1] أن تقدير أبي العباس المبرد وصحبه فاسد لأن جواب الشروط يجب أن يخاف الشروط إما في الفعل أو الفاعل أو فيها، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فلا لأنه لا يصح أن يقال: قم تقم، والتقدير على قول المبرد: (إن يقيموا يقيموا) لأن الأمر فيه للمواجهة والجواب بلفظ الغيبة، وهي مسألة تصح عنده إذا كان الفاعل واحداً . وقد ضعفه أيضاً أبو حيان[2] والرضي[3].

(جـ) أن يكون (يقيموا) مضارعاً بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر والمعنى: قل لهم أقيموا، وهو قول أبي علي الفارسي، وهو بابه التوهم والتخليل ، فلست أتفق معه إذا لو كذلك لثبتت النون في آخره أي: يقيمون، ولست أتفق معه في زعمه ووهمهأنه مبني على حذف النون لأنه بمعنى الأمر كما بني الاسم المتمكن في نحو: يازيد .

(د) أن يكون مجزوماً بلا أمر محذوفة والتقدير: لقيموا، ويدل على حذفها فعل الأمر(قل) وهو قول الكسائي والزجاج وجماعة، وهو قول حسن ظاهر، ولسنا نجاري سيبويه[4] وابن هشام[5] والمبرد في زعمهم أن حذف اللام بابه الشعر. وهي مسألة أجازها أبو القاسم

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٧٦٩

(٢) البحر المحيط : ٥/ ٤٢٦

(٣) شرح الكافية : ٢ / ٢٤٨

(٤) الكتاب : (طبعة بولاق) : ١ /٤٨

(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) :٨٤٠

الزمخشري[١] وأبو البقاء[٢] وجعل ابن مالك[٣] حذفها على أضرب : قليل وكثير ومتوسط ، فالكثير ما كان قبله قول بصيغة لأمر كما هو في الآية الكريمة ، والمتوسط ما تقدمه قول غير أمر والقليل ما سواه .

(هـ) أن يكون منصوباً بإضمار (أن)أي : أن يقيموا، وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بعد الفاء أو الواو أو غيرهما[٤]، وبعد فيمكننا أن نرجح منها قول الأخفش، لأنه يخلو من التقدير، ولعل قول الكسائي في أن الفعل مجزوم بلا الطلب المحذوفة أظهر من تلك الأقوال المتكلفة الباقية[٥].

وقيل : (يرضعن) ، و (يتربصن) خبر في معنى الأمر ، وإخراج الأمر في صورة الخبر توكيد للأمر ، وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله.[٦]

---

(١) الكشاف : ٢/ ٣٧٨

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ٨٤- ٨٥ .

(٣) انظرهمع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم) : ٤/ ٣٠٨ – ٣٠٩ ، حاشية الشهاب : ٥/ ٦٧"

(٤) انظر : المقتضب : ٢/ ٨٤ – ٨٥ .

(٥) انظر في هذه المسألة: تفسير القرطبي: ٩/ ٣٦٧ : التبيان في تفسير القرآن : ٦/ ٢٩٦ : حاشية الشهاب : ٥/ ٢٦٧ : مشكل إعراب القرآن : ١/ ٤٥١ – البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٥٩ : الكشاف : ٢/ ٢٧٨ : وانظر شواهد أخرى على ذلك : سورة الإسراء الآية: ٥٣، سورة النمل : ٣٠، ٣١ ، سورة الجاثية الآية : ١٤

(٦) الكشاف : ١/ ٩٢

إحصاء ما ورد في القرآن
من الأمر بصورة المضارع المقترن بالفاء:

أولا ـ المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة، والجدول الآتي يوضح ذلك :

الجذر	الإسناد					المجرد	المزيد				مج
	غائب	غائبة	غائبون	غائبات	متكلمون	فعل	فاعل	تفاعل	تفعّل	أفعل	
حذر	١					١ف					١
حكم	١					١ف					١
حمل					١	١و					١
شهد	١					١و					١
صفح			١			١و					١
ضحك			١			١ف					١
ضرب				١		١و					١
عبد			١			١ف					١
عمل	٢					٢ف					٢
فرح			١			١ف					١
قتل	١						١ف				١
قطع	١					١م					١

كتب	٢					٢ / ١وَ، ١فَ					٢
كفر	١		٢			٣ / ١فَ ، ٢					٣
لطف	١								١وَ		١
متع			١						١وَ		١
نظر	٤	١				٥ / ٤ فَ، ١وَ					٥
نفى	١ معبر عن الغائبين										١
نفق	٢									٢ / ١وَ، ١فَ	٢
	١٨	١	٧	١	١	٢٢	١	١	٢	٢	٢٨

يتضح من الجدول الآتي :

أولا - من حيث الاعتداد بعدد المواضع في الترتيب:

١ـ المسبوق بالفاء ١٦ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ـ المسبوق بالواو ٨ مواضع من ٨ أفعال .

٣ـ المسبوق بثم واحد في موضع واحد .

٤ـ المسبوق باللام ٣ مواضع من فعلين .

أما من حيث الاعتداد بعدد الأفعال فيكون ترتيبها:

١ـ المسبوق بالفاء ١٦ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ـ المسبوق بالواو ٨ مواضع من ٨ أفعال .

٣ـ المسبوق باللام ٣ مواضع من فعلين .

٤ـ المسبوق بثم واحد في موضع واحد .

ومن حيث الإسناد إلى الضمائر :

١ - الغائب : في ١٨ موضعا من ١٢ فعلا .

٢ - الغائبون : في ٧ مواضع من ٦ أفعال .

٣ - الغائبة : في موضع واحد .

٤ - الغائبات : في موضع واحد .

٥ - المتكلمون في موضع واحد .

ثانيا : جاء المضارع الطلبي من السالم في القرآن الكريم مسندا إلى ضمائر الغياب عدا موضعا واحدا أسند فيه إلى ضمير المتكلمين، وتقدم الغائب على غيره من الضمائر :

الغائب : ١٨ ، والغائبين : ٧ ، الغائبة : ١ ، الغائبات : ١ ، والمتكلمين : ١ .

ثالثا : ورد المضارع الطلبي من أربعة أبواب هي :

نصر (١٢) ، وفرح (٨) ، وفتح (٢)، وضرب (٢) .

رابعا – يتضح مما سبق أن المضارع الطلبي جاء بزنة المجرد أكثر من المزيد:

١ – المجرد (فعل) : ١٢ موضعا من ١٤ فعلا .

٢ – المزيد (تفعل) : في موضعين من فعلين .

٣ – المزيد (أفعل) : في موضعين من فعل واحد .

٤ – المزيد (فاعل): في موضع واحد فقط .

٥ –المزيد (تفاعل): في موضع واحد فقط .

ثانيـــا ــ المضارع الطلبي من المهموز الفاء :

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي المهموز الفاء في القـرآن الكـريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونـوع الفعـل مـن حيـث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد			المجرد	المزيد			مج
	غائب	غائبة	غائبون	فعل	فعّل	أفعل	استفعل	
أتى	٣	١	٢	٦				٦
أخذ			٢	٢				٢
أدى	١				١			١
أذن	١		١				٢	٢
أكل	١			١				١
أمن	١		١			٢		٢
المجموع	٧	١	٦	٩	١	٢	٢	١٤

ورد المضـارع الطلـبي مـن مهمـوز الفـاء في القـرآن الكـريم في ١٤ موضعا من ٦ أفعال من أربعة أوزان .

ويتضح من الجدول أن ترتيب الأوزان كالآتي :

١ – المجرد : (فعل) : في ٩ مواضع من ٣ أفعال .

٢ – المزيد : (أفعل) : في موضعين من فعل واحد فقط .

٣ – المزيد (استفعل) : في موضعين من فعل واحد فقط .

٤ – المزيد (فعّل) في موضع واحد فقط .

ومن حيث الإسناد إلى الضمائر كالآتي :

١ – الغائب : في ٧ مواضع من ٥ أفعال .

٢ – الغائبون : ٦ مواضع من ٤ أفعال .

٣ – الغائبة موضع واحد فقط .

ثالثا ــ المضارع الطلبي من المضعف :

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من المضعف في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

الجذر	الإسناد	المجرد	المزيـــد		مج
	الغائب	فعل	أفعل	استفعل	
عفف	٢			٢ف	٢
مدد	٢	٢ ف			٢
ملل	٢		١ و، ١ف		٢
المجموع	٦	٢ف	٢ (١و)، (١ف)	٢ف	٦

ويتضح من هذا الجدول أن الأوزان قد تساوت كلها إذ وردت كلها في موضعين من فعل واحد .

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فاقتصرت الأفعال الطلبية من المضعف في القرآن على ضمير الغائب فقط.

الوزن المجرد : (فعل) ورد المضارع الطلبي من المضعف منه في موضعين من فعل واحد مع الغائب بزنة (فليفعُل) بضم العين : فليمدد(٢) : مريم ١٩/ ٧٥ ، وبزنة (أفعل) ، وبزنة (فليفعل) فليملل (١) : البقرة ٢/ ٢٨٢ ، في موضعين من مثال واحد مع الغائب فقط بزنة (فليستفعل)فليستعفف (١) النساء: ٤ / ٦،وبزنة (وليستفعل) : وليستعفف (١): النور ٢٤/ ١٣٣ .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١. ورد المضارع الطلبي من المضعف من وزن (فعل) المجرد : مرتين، وأفعل المزيد : مرتين.

٢. اقتصر المضارع الطلبي من المضعف في القرآن الكريم على ضمير الغائب : ٦ مرات فقط.

٣. ورد المجرد من المضارع المضعف في القرآن بفك الإدغام بزنة (فليفعل) مع الغائب مثل السالم والأمر من المضعف مع المخاطب من باب (نصر) .

٤. ورد المضارع الطلبي المضعف من (أفعل) في القرآن مع الغائب بفك الإدغام مثل السالم ، وأمر المخاطب من المضعف بزنة (فلتفعل) ، و(لنفعل) .

٥. - جاء الأمر من وزن (استفعل) بفك الإدغام مثل السالم بزنة : فليستفعل ، وليستفعل.

رابعا ــ المضارع الطلبي من المثال في القرآن الكريم:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من المثال في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبي من المثال في (١٠) مواضع من فعلين من وزنين، مسبوقا بلام الأمر.

الجذر	الإسناد		المجرد	المزيد	مج
	الغائب	الغائبون	فعل	تفعل	
وجد		١ و	١		١
وكل	٩ف			٩	٩
المجموع	٩	١	١	٩	١٠

ويتضح من هذا الجدول أن الوزن المجرد قد تراجع أمام الوزن المزيد (تفعل) في المضارع الطلبي من الفعل المثال في القرآن الكريم، إذ جاء أكثر من المجرد .

١ – المزيد (تفعل): ٩ مواضع من فعل واحد ،

٢ ـ المجرد (فعل) : موضع واحد.

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر فتقدم الغائب (ومنه ما يعبر عن الغائبين) على ضمير الغائب :

١ – الغائب : ٩ مواضع من فعل واحد .

٢ – الغائبون : موضع واحد (وليجدوا) (التوبة: ١٢٣) .

الوزن المجرد : (فعل) : ورد المضارع الطلبي منه في القرآن الكريم من المثال في موضع واحد مع الغائبين بزنة (وليفعلوا) بحذف فاء الفعل: وليجدوا : (التوبة:١٢٣) .

الوزن المزيد : تفعّل : ورد المضارع الطلبي منه في القرآن الكريم من المثال : ٩ مواضع من فعل واحد مع الغائبات فقط بزنة (فليتفعل): فليتوكل(٩) : (آل عمران : ١٢٢) .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ - ورد المضارع الطلبي من المثال في القرآن الكريم من المزيد (تفعل):٩مرات أي أكثر من المجرد (فعل) : مرة واحدة .

٢ - اقتصر المضارع الطلبي على بعض ضمائر الغياب في الإسناد ، وتقدم الغائب (٩) مرات على الغائبين : (١) .

٣ - حذفت الفاء من المضارع الطلبي من المجرد المثال في القرآنالكريم.

٤ - اقتصر المضارع الطلبي من المزيد الثلاثي على وزن (تفعل) : (٩) مرات بذكرالفاء مثل السالم .

خامسا ـ المضارع الطلبي من الأجوف في القرآن:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من الأجوف في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبي من الفعل الأجوف في القرآن الكريم في ٩ مواضع من ٧ أفعال من ٣ أوزان مسبوقا بلام الأمر :

الجذر	الإسناد			المجرد	المزيد		مج
	غائب	غائبة	غائبون	فعل	افتعل	استفعل	
جوب			٢ف			٢	٢
ذوق			١ف	١			١
صوم	١ف			١			١
طوف			١و		١		١
قول			١و	١			١
قوم		١ف		١			١
كون		١و	١ف	٢			٢
المجموع	١ف	٢(١ف)، (١و)	٦ (٤ف)، (٢ف)	٦	١	٢	٩

ويتضح من الجدول أن المجرد أكثر من المزيد، كالتالي :

١ - الوزن المجرد (فعل) : في ٦ مواضع من ٥ أفعال .

٢ – الوزن المزيد (استفعل) : في موضعين من فعل واحد .

٣- الوزن المزيد (افتعل) : موضع واحد .

أما من حيث الإسناد إلى الضمائر:

١ ـ الغائبون : ٦ مواضع من٥ أفعال

٢ـ الغائبة : في موضعين من فعلين

٣ـ الغائب: في موضع واحد.

ومما سبق نخلص إلى النتائج التالية :

١ – ورد المضارع الطلبي من الأجوف من ثلاثة أوزان هي :

(فعل): ٦ أكثر من المزيد (استفعل) : ٢ ، ثم (افتعل) : ١ .

٢ – تقدم ضمير الغائبين : ٦ على الغائبة : ٢ ، والغائب : ١ .

٣- ورد الأمر من باب (نصر) .

سادساً - المضارع الطلبي من الناقص:

تتبع البحث الفعل المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم، وقام بتحديد جذر كل فعل، وطبيعة إسناده، ونوع الفعل من حيث التجرد والزيادة.

ورد المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم في ١٧ موضعا من ١٠ أفعال من ٤ أوزان مسبوقا بلام الأمر .

الجذر	الإسناد			المجرد	المزيد			مج
	غائب	غائبة	غائبون	فعل	فعل	افتعل	أفعل	
أتى	٣	١	٢	٦				٦
أوى	١				١			١
بكى			١	١				١
خشي	١			١				١
دعو	٢			٢				٢
رقى			١			١		١
صلى			١		١			١
عفو			١	١				١
قضى	١		١	٢				٢
نقي	١						١	١
المجموع	٩	١	٧	١٣	٢	١	١	١٧

ويتضح من الجدول أن الوزن المجرد فعل أكثر ورودا من المزيد كالتالي:

١ - المجرد فعل : جاء في ١٣ موضعا من ٦ أفعال .

٢ - المزيد فعّل : في موضعين من فعلين .

٣ – المزيد افتعل : في موضع واحد فقط .

٤ – المزيد أفعل : في موضع واحد فقط .

أما من حيث الإسناد فجاء الغائب أكثر من الغائبين والغائبة :

١ – الغائب : في ٩ مواضع من ٦ أفعال .

٢ – الغائبون في ٧ مواضع من ٦ أفعال .

٣ – الغائبة : موضع واحد فقط .

مما سبق نخلص إلى أمور، هي:

١ – ورد المجرد من المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم على أربعة أوزان وتقدم المجرد: فعل : ١٣ ، فعّل : ٢ ، فعل : ١ ، افتعل:١

٢ – ورد المجرد من المضارع الطلبي من الناقص في القرآن الكريم من باب : ضرب : ١٠ أكثر من باب نصر : ٢ ، ثم باب فرح : ١ .

سابعـا ـ المضارع الطلبي من اللفيف:

اللفيف نوعان: مفروق ومقرون، وسيتناول البحث المفروق ثم المقرون.

١ ـ المضارع الطلبي من اللفيف المفروق :

جاء من أربع مواضع من فعلين في وزنين مسبوقا باللام ، كالتالي:

الجذر	الإسناد		المزيد		مج
	غائب	غائبون	أفعل	افتعل	
وفى		١	١		١
وقى	٢	١		٣	٣
المجموع	٢	٢	١	٣	٤

الوزن المجرد ليس له وجود في هذا الفصل ، ولم يرد غير وزنين من المزيد، وجاء (افتعل) أكثر من (أفعل) إذ جاء في ثلاثة مواضع من فعل واحد في حين جاء (أفعل) في موضع واحد .

أما من حيث الإسناد فجاء الفعلان مسندين إلى الغائب والغائبين فقط ، وضمير الغائبين في :موضعين من فعلين، أما ضميرالغائب ففي موضعين من فعل واحد.

أما وزن (افتعل) في القرآن الكريم :ففي (٣) مواضع من فعل واحد مع الغائب والغائبة .

ومما سبق نخلص إلى أمور، هي :

أ – لم يأت المضارع الطلبي من اللفيف المفروق من الوزن المجرد .

ب – صيغ المضارع الطلبي من المفروق المزيد من وزنين، هما :
افتعل (٣)، وأفعل (١).

ج – أسند المضارع الطلبي من المفروق إلى الغائب مرتين، كما أسند إلى الغائبين مرتين.

٢ـ المضارع الطلبي من اللفيف المقرون:

لم يرد في القرآن الكريم استعماله.

الصورة الثانية

الأمر بما لفظه الخبر

لقد أشار النحويون إلى الأمر بما لفظه الخبر إلا أنهم لم يخصصوه بالتبويب، يقول السيوطي: [1] "وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [2] ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3]

كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[4]".

يقول ابن مالك: "ونظير ما جاء في التعجب من لفظ الأمر مرادًا به الخبر ما جاء من ذلك في جواب الشرط، كقوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[5] وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[6].

وإلى هذا النوع أشار ابن مالك بقوله: "واستفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط ثم قال: "كما استفيد الأمر من مثبت الخبر والنهي من منفيه" فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[7] ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾[8] بضم الراء

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣٠.

(٢) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٣) سورة البقرة : ٢٢٨.

(٤) سورة مريم : ٧٥.

(٥) سورة مريم : ٧٥.

(٦) صحيح البخاري مختصر ٢/ ٣٦، والجامع الصغير ٢/ ١٥٣.

(٧) سورة البقرة : ٢٢٨.

(٨) سورة البقرة : ٢٣٣، والقراءة في الإقناع ٢/ ٦٠٨، "لا تضارُّ" بالرفع ابن كثير وأبو عمرو،

وهي قراءة ابن كثير. ثم قال ابن مالك: وربما استفيد الأمر من الاستفهام مشيرًا إلى نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ ﴾[1] وقوله تعالى[2]: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[3].

ويقول سيبويه: "واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء؛ لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي. وذلك قولك: اللهم زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدًا فأصلح شأنه، وعمرًا ليجزه الله خيرًا، وتقول زيدًا قطع الله يده، وزيدًا أمرَّ الله عليه العيش، لأن معناه معنى زيدًا ليقطع الله يده"[4].

ويفهم من كلام سيبويه ما يأتي:

١-أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي.

٢-أنه علل بكون الدعاء بمنزلة الأمر بأنه استفهام أن يقال أمر أو نهي؛ بمعنى أنه من الأدنى إلى الأعلى.

٣-ضرب أمثلة للأمر الذي يقصد به الدعاء على صور مختلفة هي:

(أ) الأمر بصيغة فعل الأمر من الفعل الثلاثي المجرد "غفر" والفعل الثلاثي المزيد بحرف "أصلح".

(ب) الأمر بصيغة المضارع المقترن بلام الأمر، عمرًا ليجزه الله خيرًا.

وكذلك في الإتحاف ومعهما يعقوب.

(١) سورة آل عمران : ٢٠.

(٢) سورة المائدة : ٩١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٦.

(٤) الكتاب ١/ ١٤٢.

(جـ) الأمر بما لفظه الخبر قصد به الدعاء الذي بمعنى الأمر من الثلاثي المجرد في قوله: "زيدًا قطع الله يده". ومن الثلاثي المزيد في قوله: "زيدًا أمرَّ الله عليه العيشَ". ومن ثم أعد سيبويه الأمر بما لفظه الخبر أحد صور الأمر في العربية.

وقسم الأصوليون الأمر إلى قسمين:

الأول: حقيقة في الطلب المذكور، نحو: ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾[1] و ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾[2] و﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾[3].

والثاني: مجاز في الطلب المذكور يجب إلحاقه مع القرينة الدالة على المراد. وهو ما لم يوضع بتلك الصيغة –أي صيغة "افعَلْ" نحو: (كتب الله عليكم الصيام) أي فرض؛ فإن معناه: صوموا، وقد يكون بالفعل كقوله صلى الله عليه وسلم للصديق رضوان الله عليه: ما منعك أن تصلي بالناس إذا أمرتك، ولم يكن منه لفظ أمر بل رفعه إلى الصلاة فجعل الرفع أمراً[4].

والقسم الثاني هو المراد بالأمر الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر. والأمر عند الأصوليين هو كل لفظ فهم منه إلزام المخاطب بشيء ما، سواء أكان بصيغة "افعلْ" أم بما في معناها.

---

(١) البقرة: ٤٣

(٢) الطلاق: ٧

(٣) الكهف: ١٩

(٤) فصول الأصول لخلفان بن جميل السيابي : ١١٨.

وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف على جهة الدعاء، وهذا الطلب هو القول المخصوص بصيغة افعل أو ما في معناه[1].

ومن ثم جاء مفهوم الأمر عند الأصوليين أوسع وأشمل من مفهومه عند كل من النحويين والبلاغيين؛ حيث اهتم النحويون بالصيغة، واهتم البلاغيون بالدلالة، في حين اهتم الأصوليين بالصيغة والدلالة معًا. ومن ثم وجدنا أثر الأصوليين فيما كان أمرا في صورة الخبر أظهر من أثر كل من النحاة واللغويين والبلاغيين.

فقد حاول كل من ابن حزم والعز بن السلام والشاطبي أن يعددوا الصيغ التي تفيد الأمر، فجعل ابن حزم الصيغ غير الصريحة تأتي عن طريق جملة الخبر سواء أكانت اسمية أو فعلية، وبين أن الطريق إلى الحكم عليها هل هي تفيد الخبر المحض أم الخبر المراد به الأمر، عن طريق الفعل[2].

أما الشاطبي فبين أن الأمر الذي يستفاد من الجملة الخبرية يكون على أضرب ثلاثة:

١- ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير الحكم.

٢- ما جاء من مدح الفعل أو الفاعل، أو رتب على الفعل الثواب، أو بين محبة الله لذلك الفعل.

---

(١) السابق نفسه.

(٢)الإحكام لابن حزم: ٣/ ٢٩٤- ٢٩٥

٣-ما يتوقف عليه المطلوب كالمفروض في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به، وما في مسألة الأمر بالشيء هل نهي عن ضده؛ وذكر لكل قسم مما سبق أمثلة توضحه[١].

أما العز بن عبد السلام فقد أوقف الأمر على دلالة السياق[٢]

ومن ثم فالأمر غير الصريح نوعان:

١-الأمر عن طريق الخبر: وقد سبق ضرب أمثلة له.

٢-الأمر عن طريق الاستفهام.

الاستفهام أحد أقسام الإنشاء الطلبي، وقد ذكر السيوطي أكثر من ثلاثين دلالة للاستفهام[٣].

والأمر عن طريق الاستفهام له دلالة تزيد عن الأمر بصيغه الصريحة، ومنها:

أ-الأمر عن طريق الاستفهام أولى بالقبول والاستجابة لما فيه من تلطف في الطلب[٤]

ب-الأمر عن طريق الاستفهام فيه مبالغة في الطلب[٥]

ج-الأمر عن طريق الاستفهام يعطي ثباتًا للمعنى وتأكيدًا[٦]

---

(١)الموافقات للشاطبي ٣/ ١٤٢

(٢)الإمام في أدلة الأحكام ص ٨٧.

(٣)الإتقان: ٢/ ٧٩، ومنها دلالته على الأمر

(٤)الأمر عن طريق الاستفهام: للدكتور الشحات أبو شيت: ٩٦٦

(٥)السابق ص ٩٦٤

(٦)صور الأمر والنهي: ٩٨

صور الأمر عن طريق الاستفهام:

للأمر عن طريق الاستفهام صور، هي:

أ-الطلب المحض: قد يقصد بالاستفهام الطلب المحض، ومنه قوله تعالى عن الخمر ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[1] فقد ورد أن عمر بن الخطاب قال عند سماع هذه الآية: كذا انتهينا يا رب[2]

ب-التنبيه: قد يقصد بالاستفهام طلب التنبيه، ومنه قوله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾[3] ، والمقصود: تنبه وانظر بفكرك[4].

ج-العرض والتحضيض: قد يقصد بالاستفهام العرض، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[5] أي: أحبوا.

وقوله تعالى:﴿ أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُواْ أَيْمَانَهُمْ ﴾[6] أي: قاتلوهم.

د -تعظيم الشيء: قد يقصد بالاستفهام الأمر بتعظيم الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[7] بدأ الخلق[8]

---

(١)المائدة: ٩١

(٢)رواه الترمذي في كتاب التفسير، باب تفسير سورة المائدة ٥/ ٢٣٦ برقم (٣٠٥٣) وقد صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (١٣١٧).

(٣)الفرقان: ٤٥

(٤)البرهان ٣/ ٢٤٠

(٥)النور: ٢٢

(٦)التوبة: ١٣

(٧)العنكبوت: ١٩- ٢٠

(٨) البرهان: ٣/ ٤٩١

هـ - التكوين: وهو الإنشاء من العدم، وأطلق عليه الغزالي والآمدي كمال القدرة.[1] ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[2]

(١) المستصفى: ١/ ١٨، الإحكام: ١/ ٢/ ٣٦٨
(٢) النحل: ٤٠

الفصل الثالث

دلالة الأمر الزمانية

تمهيد

لقد كان لدلالة صيغة الأمر على الزمن في فكر النحاة واللغويين ثلاثة تصورات، هي :

أولا – صيغة الأمر تدل على الحدث والزمن.

ثانيا – صيغة الأمر تدل على الحدث دون الزمن.

ثالثاً – صيغة الأمر لا تدل على الحدث.

الفصل الثالث

دلالة الأمر الزمانية

يرى جمهور النحاة أن ثمة علاقة وطيدة بين أنواع الفعل في العربية وأقسام الزمان، فإن كانت قسمة الزمان ثلاثية: ماضوية وحالية ومستقبلة، فالأفعال -أيضًا- ماضوية تدل على ما حدث ومضارعية تدل على ما يحدث في الحال، وأمرية يدل على ما يطلب حدوثه مستقبلا، وقد أشار سيبويه إلى أن الأبنية الفعلية باعتبار الزمن، خارج السياق، ثلاثة:

١ـ لما مضى

٢ـ ولما يكون ولم يقع

٣ـ وما هو كائن ولم ينقطع(١)

حيث جعل تلك الصيغ الزمنية أساسا في تحديد قياس الزمن اللغوي داخل السياق. فكأن الصيغة هي التي تحدد زمن السياق لا القرائن .

إن أصل الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان(٢)

إذن فبعض النحاة يرى أن بنية العربية تنطوي على زمن ذي طبيعة صرفية، كما يرى أن حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها خولف بين مثلها(٣)، نحو: قام ويقوم وقم(٤)

---

(١) الكتاب : ١/ ١٢

(٢) شرح المفصل: ٧/ ١١٦

(٣) الخصائص: ٣/ ٣٣١

(٤) التوطئة: ١١٤

ويقول آخر:"ولقد ترددت مقولة شكل الصيغة = الزمن، وكأنها واحدة من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها بنية العربية"[1]

وعدد غير قليل من الباحثين العرب يرفض وجود زمن صرفي في العربية، بل وجهوا انتقادات شديدة إلى فكرة ربط الصيغة بالزمن . غير أن باحثين آخرين اضطربوا بإزاء هذه النقطة فالدكتور إبراهيم السامرائي يكاد يقرر أن زمن العربية صرفي، يقول " ونستدل من البحث في تاريخ النحو على أن الأقدمين فصلوا القول في هذا وأنهم استفادوا الاستدلال على الزمان من صيغ عدة"[2]

أما انحراف الصيغ في التعبير عن دلالتها الزمنية الصرفية عندما تتحول إلى السياق، فقد أجابوا عنه، كل في موضعه ، ولم يجدوا في ذلك، نقدا لطبيعة الزمن في العربية، بل لم يجدوا أنه حتى عندما تطرأ عليه هذه التغيرات، ذو طبيعة تعددية.

ومن ثم "جعلوا لكل قسم من الزمان نوعًا من الأفعال... ومعنى هذا أن الفعل الماضي مرتبط بالزمن الماضي وأن الأمر مرتبط بالمستقبل وأن المضارع يدل على الحال."[3].

وإنه يجدر بالبحث أن يقف عند محاولة مهمة في مجال حقل الزمن الصرفي وعلاقته ببنية العربية وهي محاولة الدكتور تمام حسان[4] الذي أقر،

---

(١) الزمن واللغة: ٢٥

(٢) الفعل : زمانه وأبنيته: ٢٣

(٣) إعراب الأفعال : ١٨.

(٤) اللغة العربية: معناها ومبناها: ٢٤٠ -٢٦٠

بادئ ذي بدء ، كما فعل قلة من الباحثين غيره، بوجود زمن صرفي إلى جانب وجود زمن نحوي.

وأما سمات الزمن الصرفي عنده فهي:

١ـ الزمن الصرفي وظيفة صيغة الفعل الزمنية في السياق ويعني ذلك:

(أ) أنه لا يتضمن معنى صيغة الفعل الزمنية في السياق وعلى عبارته الزمن الصرفي يبدأ بالصيغة الفعلية وينتهي بها.

(ب) أن مداره الصيغ وليس الأدوات والحروف أو ما تحول إليها، فلا يتضمن، من ثم الظروف أو النواسخ.

(ج) أنه لا تعبر عنه ـ أي عن الزمن الصرفي ـ صيغ غير فعلية كصيغة الاسم والمصدر والصفة: ومن هنا جاءت صفته الثالثة:

٢ـ أن له وظيفة في تحديد مباني التقسيم الصرفية .

ورغم ما يبدو على هذه المحاولة من مخايل التقنين والتنظير الدقيقين فإننا نجد أنه يؤخذ عليها جملة أمور، هي:

١ـ جعل صيغة فعل الأمر تدل دلالة قاطعة على الزمن من غير أن يعرض لإمكانات تلك الصيغة التي تتجاوز الزمن أحيانا كما سنبينه في موضعه.

٢ـ جعل المصدر في قسم الاسم وعده مسمى الحدث، مبينا أن الفرق بينه وبين الصفات ـ صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة ... إلخ يكمن في أن هذه الصفات تدل على موصوف بالحدث، والمصدر هو الحدث نفسه من غير دلالة أو أنه له دلالة المسمى فقط.

أي إن محاولة الدكتور تمام حسان إيجاد نسق للزمن الصرفي مستندا في جوهره إلى التقابل بين النقطتين لا يحالفها التوفيق، وكان عليه أن يراجع ما قرره للزمن الصرفي حين ناقش صيغ الأسماء والأفعال وما سماه الصفات، عندما وجد وهو يعرض للزمن النحوي خصائص جديدة لهذا الزمن.(١)

ومن ثم يستطاع إجمال الاختلاف في الأمر لغويا من حيث:

١ - دلالة صيغته على الزمن.

٢- عدم دلالة صيغته على الزمن.

٣- عدم فعلية صيغته أصلاً.

وهذا تفصيل:

أولاً - دلالته على الزمن، وفي دلالته على الزمن اختلف في القسم الذي يشير إليه:

أ- أنه يدل على المستقبل: وهو ما يشير إلى تحليل سيبويه الذي جعل صيغة الأمر دالة على الذي "لم يقع ... قولك آمرا: اذهب"(٢) ثم ألمح أن فعل الأمر دون المضارع، يستقل بالدلالة على المستقبل، فقد جعل الأمر والمضارع "لما يكون ولم يقع"(٣)

---

(١) الزمن واللغة: ٤٨

(٢) الكتاب: ١/ ١٢

(٣) الكتاب: ١/ ١٢

وفرق بينهما من جهة الطلب والإخبار، وجعل الحاضر فضلا عن المستقبل دلالة المضارع وعباراته: ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت[1] ولم يقل أو أمرت.

وقد تابع سيبويه جملة من النحاة، وعدد من الدارسين المعاصرين، يقول صاحب الهمع: وهو لازم الاستقبال[2] وعبارة الشلوبين: مستقبل بالوضع[3] وهو رأي الدكتور إبراهيم أنيس الذي يقول: كما أننا نلمح فيه غالبا المستقبل[4] ، وذهب الأستاذ عباس حسن إلى أن : زمان الأمر مستقبل في أكثر حالاته[5]

ب- أنه يدل على الحال ، وقد جزم به جماعة من الأصوليين تبعا لجمهور النحاة وقد لاحظ الدكتور إبراهيم أنيس أن الدارسين : لا يكادون يختلفون في تخصيص زمنه بالحال وقال السكاكي: والأمر والنهي حقهما الفور والتراخي ... لكونهما للطلب ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له....

جـ - أنه يدل على الحاضر والمستقبل، وليس فيه نص على أحدهما دون الآخر : تعليلا بكونه مأخوذا من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال وقد رد الخطيب القزويني على ما صرح به السكاكي من

(١) الكتاب: ١/ ١٢
(٢) الهمع: ١/ ٧، ٨
(٣) التوطئة: ١٣٣
(٤) من أسرار اللغة: ١٧٥
(٥) النحو الوافي: ١/ ٦٥

أن الأمر حقه الفور بـ " وفيه نظر" وشرح البرقوقي ذلك بـ " الفور والتراخي مفوضان إلى القرينة"

وهذا هو ما ركن إليه الدكتور تمام حسان: حيث وزع صيغة الأمر على الحاضر والمستقبل :" افعل الآن، افعل غداً"

ثانيا – خلو صيغة الأمر من الدلالة على زمن:

وهو ما ألمح إليه بعض النحاة إذ جعلوا صيغة الأمر تدل على طلب، من غير أن يثيروا قضية الزمن فيها . جاء في الكافية:" الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة" والملمح ذاته نجده إذا نظرنا في مادة تقسيم الفعل التي عرض لها الجرجاني في (الجمل) يقول :" المفتوح الآخر نحو ضرب وانطلق وهو للماضي خاصة ... وما دخله إحدى الزوائد الأربع... وهو يصلح للحال والاستقبال ... الموقوف الآخر (نحو: اخرج) ... يكون أمرا للمخاطب" فلم يسند سببا إلى صيغة الموقوف الآخر وهو الأمر.

وكان تقسيم الفعل باعتبار زمنه قد جعل الكوفيين يعدون الأمر فلم يجعلوه قسيما للماضي والمستقبل "وإن كان ما سبق هو رأي جمهور النحاة فإن الكوفيين ومعهم أبو الحسن الأخفش من البصريين قد رأوا تقسيم الزمان ثنائيا، فهو إما ماض وإما مستقبل، ولا وجود لزمن الحال، ومن ثم قرروا أن لا وجود مستقلا لفعل الأمر وما هو إلا إحدى صور المضارع"[1]

---

(١) قد سبق مناقشة هذه القضية.

وقد نسب الدكتور مصطفى جمال الدين أول تصريح بتجرد صيغة الأمر من الدلالة على الزمن ، صدر عن الأصوليين ، إلى صاحب (المعالم) وهو قوله : 'المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل'[١]

والدكتور إبراهيم أنيس الذي حاج المستشرقين ينتهي، في مؤلفه (من أسرار اللغة) وهو يناقش زمن العربية، إلى ما إنتهى إليه المستشرقون من قبل فهو يرى أن الربط بين الصيغ والفكرة الزمنية غير وثيق في اللغات السامية[٢] وصرح في موضع آخر بقوله' لا شك أن ربط الصيغة بزمن معين يحملنا في العربية على الكثير من التكلف والتعسف'[٣]

وقد أخذ أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم على النحاة موقفهم، يقول: 'لقد كان التقسيم العقلي للزمان سببًا في الوصول إلى نتيجتين متناقضتين في آن واحد، تقول الأولى: إن الأفعال في اللغة ثلاثة أنواع، وتقرر الثانية أن الأفعال ذاتها، وتطبيقًا للاعتبار نفسه، نوعان فحسب.

وليس من شك في أن هذا التناقض يعود إلى الربط بين ما هو لغوي وما هو غير لغوي في تحديد ظواهر اللغة وفهم علاقاتها وتفسير خصائصها، إذ يجعل هذا التحديد والفهم والتفسير ليس إلى اللغة ذاتها، وإنما مردّه إلى أشياء خارجة عنها، الأمر الذي ينتهي بالضرورة إلى التناقض مع ظواهر اللغة نفسها'[٤].

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين: ١٥٤

(٢) من أسرار اللغة: ١٦٨

(٣) من أسرار اللغة: ١٧٢

(٤) إعراب الأفعال : ٢١.

ويعدد صور التناقض، وهي:

١ - لقد استند النحاة في ربطهم بين الأفعال والزمان إلى مقدمتين تقولان:

إن الأفعال أحداث، وكل حدث لابد له من زمان، فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن كثيرًا من الأفعال لا تتضمن أحداث، ومثّل لذلك بأفعال تلازم المعنى من مثل: نعم وبئس، وعسى وجرى، واخلولق، وأنشأ، وطفق، وأخذ، وعلق،...

وأخرى لا تلازمه، بل تتصرف، من مثل: كاد، وأوشك، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها.

٢- حين أصرّ النحاة على ربط الأفعال بالزمان جعلوا لكل فعل زمنًا يختص به، فتناقضوا مع الواقع اللغوي الذي يقرر أن الفعل الواحد قابل للتعبير عن أزمان شتى لا يحددها غير السياق.

فالفعل الماضي إن عبر عن الزمان الماضي في نحو: لعب، فإنه لا يدل عليه بل يدل على الحال في ألفاظ العقود نحو: بعتُ، وقبلتُ.

والفعل المضارع إن عبر عن الحال في نحو: يلعب، فإنه لا يدل عليه بل يدل على الزمان الماضي في نحو: لم يلعب.

٣-موقف الكوفيين ومعهم الأخفش يفترض تطور صورة الأمر عن صورة المضارع المقترن باللام، وهذا إن صح تصورًا، لا يقوم دليلا على نحو وجود أصل لصورة الأمر المستقلة عن اللام، وإنما قد تدل على وجودها معا في التراث اللغوي.

ويهمنا هنا أن نسلط الضوء على دلالة الأمر الزمانية دون غيره من ماض ومضارع، وباستقراء النصوص اللغوية الوارد استخدام الأمر فيها تبين الآتي:

أ- منها ما يدل على المستقبل المطلق، من مثل: (استبقوا) في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُواْ الْخَيْرَاتِ﴾[1]، ومن مثل (سارعوا) في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ﴾[2]

وهذا ما يطلق عليه النحاة الزمن الأصلي.

ب- ومنها ما يدلّ على المستقبل النسبي، وحيث يدخل الأمر في سياق الماضي، من مثل: قلت له: ساعدْ المحتاج واحرص ما أمكنك على البر[3]، وهذا ما يطلق عليه النحاة : زمن السياق.

وقد نقد أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم هذا الاتجاه ورأى أنه نوع من التبرير الضعيف لما لم تلزمنا به اللغة تخلص من هذا كله إلى أن ادعاء التفرقة بين ما يسمى بزمن الفعل الأصلي، وما يسمى بزمن السياق لا سبيل إلى إقراره؛ إذ ليس إلا نوعًا من التقشف فرضه النحويون لحل مشكلة لا وجود لها في الواقع اللغوي"[4].

ولم يُسلم إليها إلا المقابلة الضرورية بين ما قادتهم إليه مناهجهم من تصورات ذهنية وما قدمه الواقع من أساليب لغوية.

ومن ثم ينادي بعدم الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان، وهذا ما يرتضيه البحث ولو أن النحاة تجنبوا منذ البداية الربط بين أنواع الأفعال وأقسام الزمان اكتفاء بتحديد هذه الأنواع بواسطة العلامات لجنبوا أنفسهم

---

(١) البقرة: ١٤٨

(٢) آل عمران: ١٣٣

(٣) انظر: إعراب الأفعال: ص ٤٣.

(٤) إعراب الأفعال: ص ٤٥.

كثيرًا من العناء والأخطاء ولأنقذوا التراث النحوي من كثير من صور الخلط وأنماط الاضطراب[1].

وقد تابع كثير من المعاصرين الرأي الذي يذهب إلى خلو صيغة الأمر من الزمن وعبارة الدكتور: ريمون طحان: "اطرح الأمر من حقل الزمن"[2]. وهو رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي ذهب إلى "أن صيغة فعل الأمر التي ترد في أسلوب الإنشاء لا تدل على معنى زمني"[3]

وقد مال الدكتور إبراهيم السامرائي إلى الرأي الكوفي فلم يعده قسيما للماضي والمستقبل، يقول: "ويبدو لنا أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للماضي والمستقبل وذلك أن "فعل الأمر" طلب وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالته الزمنية غير واضحة ذلك أن الحدث في "هذا الطلب" غير واقع إلا بعد زمان التكلم وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث."[4]

ومن ثم فرأيه أن الصيغة لا تدل على زمان "أشرنا إلى أن بناء (فعل) وبناء (يفعل) لا يمكن أن يدلا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغة، وإنما يتحصل الزمان

---

(١) إعراب الأفعال ص: ٤٥.

(٢)الألسنية العربية: ١/ ١٤٦

(٣)نحو الفعل: ٢٤

(٤) الفعل : زمانه وأبنيته: ٢١

من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة."[1] وهو ما يتبناه البحث لما سبق من استدلال.

ثالثاً- عدم فعلية صيغة الأمر أصلا:

لم تعد الآراء السابقة أن تجعل صيغة الأمر صيغة فعلية ، فلم يعد نفي أن يكون الزمان مقوما للفعل بالتضمن أمرا مخالفا لحقيقة لغوية، إن حدث فعل الأمر، الذى هو "حدث كسائر الأفعال"[2] يتميز بدلالته على الطلب، أى هو، من جهة الحدثية ، قسيم الماضى الذى يتميز بحدثه الدال على التام، والمضارع الذى يتميز بدلالته على غير التام[3]

غير أن الدكتور مهدى المخزومى نظر إلى صيغة الأمر نظرة أخرى فلم يكتف بتجريد الصيغة من الدلالة على الزمن ، بل جردها من الفعلية أيضا، وعدها صيغة طلب ليس غير، فقد رأى : "أن الفعل يتميز بشيئين : أولهما أنه مقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما : أنه يبنى على المسند إليه، ويحمل عليه"[4] وقد وجد أن "بناء (افعل) خلو من هاتين الميزتين"[5]. فانتهى إلى أن ما يدل عليه هذا البناء هو :"طلب الفعل حسب"[6]

ونحن لا نركن إلى هذا التحليل لعدة أمور، هي:

---

(١) الفعل : زمانه وأبنيته: ٢٤

(٢) الفعل زمانه وأبنيته: ٢١ .

(٣) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٤٥ .

(٤) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٢٠ .

(٥) المصدر السابق : ١٢٠

(٦) المصدر نفسه : ١٢٠ .

١ - أننا قد انتهينا إلى أن (الزمن) ليس جزءا من مدلول صيغة الفعل، وبعبارة أخرى : ليس الزمن معنى صيغة الفعل. ومقولة الدكتور مهدى المخزومى "الفعل مقترن بالدلالة على الزمن" ليست إلا ترديدا لقول عقلى محض لا لغوى، وارتدادا إلى جوهر النظر النحوى الذى وجه إليه الدكتور المخزومى نفسه نقدا مريرا ، بل يمكن أن ننتخب بعضا من أحكام فى قضية الزمن والفعل لننتهى إلى رفض عد الزمن سمة من سمات الفعل منها قوله : "الصيغة قد تدل على محض تمام الفعل أو عدم تمامه[1] ، وليس فى هذه الدلالة نص على الزمان ، وإن كان الزمان من مستلزماته[2] غير أنه يمكن تعميم مقولة الدكتور المخزومى السابقة على بناء (أفعل) فتكون كما يأتى :

الصيغة قد تدل على محض تمام الفعل أو عدم تمامه أو على محض طلب الفعل، وليس فى هذه الدلالة نص على الزمان. فما الفرق؟

٢ - أن الفعل يتميز بنوع حدثه الذى يبنى على المسند إليه، والأمر حدث على الرغم من أنه غير واقع . وهو كالحدث الواقع فى حيز النفى؛ وذلك أن كلا منهما (الأمر والنفى) غير حادث[3]

وإلى هذا أشار فندريس : "فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو تقرر حدثا أو أن تتخيل حدثا"[4]

---

(١) وهو رأى المستشرقين .

(٢) فى النحو العربى نقد وتوجيه : ١٤٥ .

(٣) الفعل زمانه وأبنيته : ٢٢

(٤) اللغة : ١٣٣ .

ومن ثم نعارض رأي الدكتور المخزومي نظرا لأن (الزمن) ليس جزءا من مدلول صيغة الفعل، ولأن الفعل يتميز بنوع حدثه الذى يبنى على المسند إليه، والأمر حدث على الرغم من أنه غير واقع.

ورأى **البحث** هو ما رآه الدماميني، يقول: فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء، والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته، وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا، بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل، فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه، وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء، وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لابد له من زمان حالي ، كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات لم يشكل لأنا نقول له زمانان: زمن إيقاعه، من المتكلم، وهذا ومنه من حيث هو إنشاء، وهو الحال، وزمن حدثه المستند إلى المخاطب، وهذا زمنه من حيث هو فعل، وحينئذ فالإنشاء نوعان: إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كبعت، وهذا حالي، وليست الحال من دلالته، بل من ضرورة وقوعه ، وإنشاء حدث مسند إلى المخاطب، وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة ، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء، وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل، ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار[(١)]

---

(١) حاشية ياسين : ١/ ٥٦

الخـــاتـــمـــة

الخـــاتمـــة

توصل هذا البحث بعد هذه الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- الأصوليون أولوا الأمر ما لم يوله النحاة واللغويون والبلاغيون مراعـاة مقام، واستجلاء قصد، وكثرة مسائل . ولعلّ السبب في هذا يرجـع إلى طبيعة النص الـذي يتعامـل معـه الأصـوليون والغـرض منـه، فـالنص شرعي واستنباط الحكم ضروري.
- اقتصر جهد البلاغيين على تعداد أغراض الأمـر وذكـر أمثلـة لهـا دون تحليل لعدد كبير من ظواهر الأمر ما كان أجدرهم بها.
- الأمر في العربية تؤديه صور سبع.
- عثر البحث على حديثين في مسند الإمام أحمد يؤيدان ما رفضه جمهـور النحاة من تحذير المتكلم نفسه، وهو ما لا يرضاه البحث.
- عثر البحث على مواضع من التنزيل تؤيد حذف لام الأمر من المضارع بعد القول الأمر وغيره.
- أثبت البحث ـ بأدلته ـ أن بعض ما سمي بأسماء الأصـوات هـو اسـم فعل أمر للإنسان وغيره.
- أثبت البحث ـ بأدلته ـ أن صيغة (أفعل) في التعجب فعل أمر حقيقي.
- أيد البحث ـ بأدلته ـ رأي من يرى أن في المصدر المنصوب النائـب عـن فعله في الأمر توكيدا.

- ذكر البحث أدلة ـ من التراث اللغوي ـ يؤيد بها رأي من يرى استقلالية صيغة الأمر وضعا.
- ذكر البحث أدلة على قدم اسم فعل الأمر المرتجل عن المنتقل.
- أحصى البحث ما ورد سماعا من أسماء الأفعال، وسردها ومعانيها في مسرد، مقسمة حسب نظرية الحقول الدلالية.
- أحصى البحث ما ورد سماعا من بعض ما سمي أسماء أصوات، وسردها ومعانيها في مسرد، مقسمة حسب نظرية الحقول الدلالية.
- خالف إحصاء البحث لأفعال الأمر في القرآن الكريم إحصاء الشيخ عبد الخالق عضيمة في (دراسات لأسلوب القرآن)؛ حيث بلغ إحصاؤه:

  (١٨٤٨) في حين بلغ إحصاء البحث : (١٨٦٤)، أي بزيادة : ستة عشر موضعا.
- خلت أفعال الأمر والمضارع الطلبي في القرآن الكريم من نون التوكيد.
- لم يرد في القرآن المضارع الطلبي من اللفيف الفروق.
- وردت أفعال الأمر في القرآن الكريم من السالم (٨١٥) أكثر من الأجوف (٥١٣) ثم الناقص (٢١٥) ثم المهموز الفاء (١٦٠) ثم اللفيف المفروق (١١٢) ثم المثال (٥٥) ثم المضعف (٣٢) ثم المهموز العين (٢٥) ثم المهموز اللام (٢٠) ثم اللفيف المقرون(٣).

هذا تمام النعمة، ولله الحمد في الأولى والآخرة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولا ــ الدوريات والحوليات:

- أبحاث لسانية: مج ١ عدد ١ مارس ١٩٩٦، وعدد ٢ نوفمبر ١٩٩٦ منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.
- رأي في اسم الفعل، أ.علي النجدي ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية الجزء (٢٣)، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م.
- صيغ الأمر في العربية : بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية التحويلية:د. طه الجندي، مجلة كلية دار العلوم، عدد (٢٤) لسنة١٤١٩ هـ / ١٩٩٩م.

ثانيا – الرسائل:

- الأمر في القرآن الكريم: علي زكريا علي الجوفي، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، رسالة ماجستير، ١٩٩٢ م.
- الجملة الطلبية، طارق سليمان، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، برقم : ١٠٦٤
- الجملة الطلبية في صحيح البخاري: عادل محمد عبد العال، كلية الآداب، جامعة طنطا، ماجستير.
- الجملة الطلبية في كتب إعراب القرآن ومعانيه من الفراء إلى العكبري: رجب محمود أحمد سليمان، كلية الدراسات العربية، جامعة المنيا، رسالة دكتوراه، ١٩٩٣م.

📖 دراسة جمل الأمر في السور المدنية: طلبة عبد الستار مسعود عبد المولى، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، رسالة دكتوراه ١٩٩٣م.

📖 صيغ الطلب وأساليبه في العربية ، دراسة مقارنة في النحو والأسلوب، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ماجستير.

📖 عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: تحقيق ودراسة ، رسالة دكتوراه، محمد أحمد حسن إمام، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م

ثالثا ـ الكتب:

📖 أئمة النحاة: د. محمد محمود غالي، دار النشر للجامعات- مصر، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

📖 اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية: د. محمد عبد الرحمن الريحاني، دار قباء القاهرة.

📖 أثر الوقف على الدلالة التركيبية: د. محمد يوسف حبلص، الناشر: دار الثقافة العربية. القاهرة، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

📖 إحكام الفصول في أحكام الأصول: أبو وليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق : عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م

📖 ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

- أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩١ م.
- الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية : أحمد الشايب: الطبعة التاسعة
- مكتبة النهضة المصرية/ ١٩٩٥م
- أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب: عباس العقاد:دار المعارف ١٩٦٣م.
- أصول التفكير النحوى: د. على أبو المكارم:منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية) ١٩٧٣م.
- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل السرخسي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الأصول فى النحو: لأبى بكر محمد بن سهل السراج النحوى البغدادى تحقيق د. عبد الحسين الفتلى: ط٣ :١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، عالم المعرفة، ع (٩) ، رمضان/ شوال ١٣٩٨هـ / سبتمبر ١٩٧٨م.
- إعراب الحديث النبوى:أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى : تحقيق د.عبد الإله نبهان: مطبعة زيد بن ثابت : دمشق ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- إعــراب الأفعـــال: د. علـــي أبـــو المكـــارم: الطبعـــة الثالثـــة: ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م: دار الثقافة العربية.
- إعرابِ القرآن: لأبي جعفر النحاس: تحقيق د.زهـير غـازى زاهـد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: الطبعة الثانية ١٩٨٥م
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، دراسـة وتحقيـق الأسـتاذ إبـراهيم الأبياري ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
- الأمالي : ابن الشجري ، تحقيـق د.محمـود محمـد الطنـاحي، مكتبـة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنبـاري، ومعـه كتـاب (الانتصـاف مـن الإنصـاف) تـأليف الشـيخ:محمـد محيـي الـدين عبـد الحميـد، المكتبـة العصـرية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أنظمة الربط في العربية: دراسة في التراكيـب السـطحية بـين النحـاة والنظرية التوليدية التحويلية، د. حسام البهنسـاوي، مكتبـة زهـراء الشرق، القاهرة.
- الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرية وتطبيقا: دراسـة بنيويـة ، ج ١ (النظرية)، د. جلال شمس الدين ، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٥م.
- أنماط الوحدة التركيبية في العربية، د. محمد عبد العزيز عبد الـدايم، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.

الإيضاح فى علل النحو:لأبى القاسم الزجاج: تحقيق مازن المبارك: دار العروبة بالقاهرة ١٩٥٩م.

البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: د. عبد العظيم الديب، مطبعة الدوحة الحديثة، قطر، ط١، ١٣٩٩ هـ

البرهان فى علوم القرآن : للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبرهيم: مكتبة دار التراث بدون تاريخ.

بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: الفيروزابادى: تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوى: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية: ١٩٩٢م

البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٨٤م، وطبعة مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان).

البلاغة العربية: د. محمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمة للنشر (لونجمان).

البلاغة المُفْتَرى عليها بين الأصالة والتبعية: د. فضل حسن عباس، دار النور للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة: د. عبد القاهر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، المغرب.

📖 بنية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: أ.عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

📖 البنيوية في اللسانيات (الحلقة الأولى): د. محمد الحناش، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء.

📖 التأويل النحوي في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

📖 التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة عيسى الحلبي.

📖 التحليل النحوي أصوله وأدلته: د. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر (لونجمان).

📖 التحول في التركيب وعلاقته بالإعراب في القراءات السبع: عبد العباس عبد الجاسم، إصدارات المجمع الثقافي.

📖 تخريج الفروع على الأصول: أبو المناقب شهاب الدين محمود بن أحمد، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط٣، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م

📖 الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم، د. إبراهيم الدسوقي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

📖 تركيب اللغة العربية (مقاربة نظرية جديدة): محمد الرجالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- تصريف الأسماء: دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث: د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م.
- التضمين في العربية: بحث في البلاغة والنحو: . د.أحمد حسن حامد، الدار العربية للعلوم، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- التفاعل النصي (التناصية النظرية والمنهج): نهلة فيصل الأحمد، كتاب الرياض، ع(١٠٤) يوليو ٢٠٠٢م. يصدر عن مؤسسة اليمامة الصحفية.
- تقويم الفكر النحوي: د. علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
- التوطئة، أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، تحقيق : محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م
- التوليد الدلالي (دراسة للمادة اللغوية في كتاب شعر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية) : د. حسام البهنساوي، زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.
- تيسير الوصول إلى قواعد الأصول: د. عبد الله بن صالح الفوزان، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

- ثراء المعنى في القرآن الكريم : د. محمد خليل جيجك، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي: د.مازن الوعر، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان.
- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية،١٤١٣ هـ / ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني،مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.
- حاشية ياسين على شرح التصريح: الشيخ ياسين العليمي، فيصل الحلبي ، القاهرة.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م.
- خصائص التراكيب: د. محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٢.
- الخصائص الدلالية لآيات المعاملات المادية في القرآن الكريم مع تطبيق لنظرية المجالات الدلالية: د. فريد عوض حيدر، مطبعة الفيروز الفيوم، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

- دراسـات في اللسـانيات التطبيقيـة: د. حلمـي خليـل، دار المعرفـة الجامعية ٢٠٠٢م..
- دراسات قرآنية في جزء عم: د. محمد أحمد نحلة دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م.
- دراسات لأسلوب القرآن: الشيخ عبـد الخـالق عضـيمة، طبعـة دار الحديث، القاهرة، بدون تاريخ.
- دراسات لغوية : د. عبد الصبور شاهين، المطبعـة العالميـة، القـاهرة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- دراسة في قواعد النحـو العربـي في ضـوء علـم اللغـة الحـديث: د. حازم علي كمال الدين، راجعه وقدم له.أ. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الأداب، القاهرة.
- دراسة المعنى عند الأصوليين (علماء أصـول الفـه)، مكتبـة كريريـة إخوان، بيروت، لبنان، ١٩٩٨ م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيـق وشرح د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بـيروت الطبعـة الأول: ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجـاني : قـرأه وعلـق عليـه محمـود محمد شاكر، مطبعة المدني بمصر، ط ٣ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- دلالة الألفاظ عند الأصوليين دراسة بيانية ناقـدة: د. محمـود توفيـق محمد سعد. ط ١ ، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- الزمن واللغة ، د. مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- سر الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوي واحد في القرآن: د. عودة الله منيع القيسي، دار البشير للنشر والتوزيع ومؤسسة الرسالة.
- سلم الوصول لشرح نهاية السول: محمد بخيت الطعيمي، عالم الكتب.
- سياق الحال في الدرس الدلالي (تحليل وتطبيق): د. فريد عوض حيدر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، الفجالة.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، شرحه وصححه، وأعد فهارسه، د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب،مصر، بدون تاريخ.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: دار إحياء الكتب العربية.
- شرح التسهيل لابن مالك: تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع الإعلان، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. دار الفكر.
- شرح قطر الندى وبل الصدى:ابن هشام الأنصاري، دار الجيل بيروت، تحقيق أ. حنا الفاخوري بمؤازرة د. وفاء البياني.
- طبقات الشافعية: تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي، ود.عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: د. محمود سليمان ياقوت، المعرفة الجامعية إسكندرية، ١٩٨٦م.
- العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- العربية وعلم اللغة الحديث. د. محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة.
- العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى: د. حلمي خليل، ط ١، ١٩٨٨م. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- عكس الظاهر في أسلوب القرآن الكريم ولغة العرب : د. عبده زايد، دار الصفوة للنشر.
- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي دراسة تطبيقية: د. عبد الواحد حسن الشيخ، مكتبة الإشعاع القاهرة، ط ١ ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.

- علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة: عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، آيار (مايو) ١٩٨٥م.
- علم اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط ٩، ١٠.
- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم: تأليف د. محمد بن عبد الرحمن بن صالح الشايع، مكتبة العبيكان الرياض، ط ١، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.
- فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الفعل زمانه وأبنيته: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م
- الفعل في القرآن الكريم: تعديته ولزومه: أبو أوس إبراهيم الشمسان، جامعة الملك سعود، طبع بمطابع الطيار للأوفست.
- الفعل والزمن : د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م
- فقه اللغة: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة.

- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- في التحليل اللغوي: منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد المعنوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام: د. خليل أحمد عمايرة، تقديم د. سليمان حسن العاني، مكتبة المنار الأردن. ط ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- في علم الدلالة: دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات، د.عبد الكريم محمد حسن جبل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧م.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: د. محمد المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م
- القرآن والترادف اللغوي (دراسة تحليلية لبعض مترادفات القرآن الكريم): سيد خضر، دار بلال للنشر والتوزيع، كفر الشيخ.
- قضايا وبحوث في النحو والصرف والعروض: د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الهانى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢ م.
- الكاشف عن المحصول في علم الأصول: أبو عبد الله محمد بن محمود بن عياد العجلي الأصفهاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م.

- الكتاب: سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الكشاف للزمخشري: تحقيق وتعليق عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- الكلمة دراسة لغوية معجمية: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨م.
- لسان العرب : ابن منظور، طبعة دار المعارف.
- اللغة الشاعرة : أ. عباس محمود العقاد، مكتبة غريب، بدون تاريخ.
- اللغة العربية في رحاب القرآن الكريم: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- اللغة العربية: معناها ومبناها: د.تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨م.
- اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين: د. نادية رمضان النجار، مراجعة وتقديم د. عبده الراجحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، ع:(١٩٣) ، رجب ١٤١٥هـ / يناير ١٩٩٥م
- المجاز وأثره في الدرس اللغوي: د. محمد بدري عبد الجليل، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.

- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.
- مدخل إلى الدلالة الحديثة: عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.
- مدخل إلى علم الدلالة: د. فتح الله أحمد سليمان، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١ ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث: د. عبد الغني محمد بركة، دار الطباعة المحمدية، القاهرة. ط ١ ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- المسند: الإمام أحمد، تحقيق: أحمد شاكر، حمزة الزين، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٩٩٥ م، وطبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت.
- مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة: علي النجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة.
- المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم: د. عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي.
- المعتمد في أصول الفقه: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، تحقيق: محمد حميد الله، دمشق، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

- المعنى في البلاغة العربية : د. حسن طبل، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- مغني اللبيب : ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
- المفارقة القرآنية دراسة في بنية الدلالة: د. محمد العبد، دار الفكر العربي.
- مفتاح العلوم: السكاكي ، ضبطه وشرحه الأستاذ: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
- من أسرار التعبير في القرآن صفاء الكلمة: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية: د. أحمد المتوكل، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ١ ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- منهاج الوصول في معرفة علم الأصول: عبد الله بن عمر بن محمد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
- ميزان الأصول في نتائج العقول: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد، تحقيق: د. محمد زكي عبد البر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

- نحو منهج في التفسير التحليلي دراسة تطبيقية على صدر سورة النساء: د. صبري المتولي، مكتبة زهراء الشرق، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية: مازن الوعر، طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبعة المدينة ، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- النحو الوافي : عباس حسن، دار المعارف، مصر، الطبعة الثامنة.
- النحو الوصفي من ظلال القرآن الكريم: د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة علي جراح الصباح، للنشر والتوزيع، الكويت.
- الوصول إلى الأصول: أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي، تحقيق: د. عبد الحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣م
- الوصول إلى قواعد الأصول: محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب التمرتاشي، تحقيق: د. محمد شريف مصطفى أحمد سليمان، دار الكتب العملية، بيروت ، لبنان، ط١، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م

- نفائس الأصول في شرح المحصول: شهاب الدين أبو العباس أحمد ابن إدريس القرافي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط١، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م
- نهاية الوصول إلى علم الأصول: أحمد بن علي، تحقيق: د.سعد بن غرير بن مهدي السلمي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ.

المحتويات

الموضوع	الصفحة